إنتفاضة الأقصى:

الواقع الراهن
وإتجاهات المستقبل

بحوث ومناقشات حلقة النقاش
التي عُقدت في بيروت بتاريخ
١٣ - ١ - ٢٠٠١

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
THE CONSULTATIVE CENTER FOR STUDIES & DOCUMENTATION

إنتفاضة الأقصى:
الواقع الراهن وإتجاهات المستقبل

إنتفاضة الأقصى:
الواقع الراهن وإتجاهات المستقبل

بحوث ومناقشات حلقة النقاش التي عُقدت
في قاعة أوتيل الميريديان بتاريخ ١٣/١/٢٠٠١م

حقوق الطبع محفوظة

الكتاب: إنتفاضة الأقصى:
الواقع الراهن وإتجاهات المستقبل
الناشر: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
الإعداد: مديرية الدراسات الفكرية والسياسية
تاريخ حلقة النقاش: ١٣/ ١/ ٢٠٠١م
تاريخ النشر: جمادى الأولى ١٤٢٢هـ الموافق آب ٢٠٠١م
القياس: ١٤ × ٢١سم
الطبعة: الأولى

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
بيروت - حارة حريك - خلف الضمان الاجتماعي، شارع دكاش
بناية الصفاء - الطابق الأول - ص.ب.: ٢٤/٤٧ - فاكس: ٠١/٢٧٤٩٣٠
هاتف: ٠٣/٨٣٣٤٣٨ - ٠١/٢٧٤٩٣٦ www.dirasat.net

ثبت المحتويات

الجلسة الإفتتاحية ٩
المقدمة ١١
كلمة رئيس المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق ١٩
الأستاذ علي فياض ١٩
الجلسة الأولى: مستقبل الإنتفاضة وديمومتها ٢٧
كلمة رئيس الجلسة الأولى النائب محمد رعد ٢٩
من أجل خطة عمل لإستمرار الإنتفاضة وتطويرها ـ الأستاذ خالد عايد ٣٢
تعقيب الأستاذ أبو عماد الرفاعي على ورقة الأستاذ خالد عايد ٤٨
الإنتفاضة ومقوّمات الصمود: البعد الإقتصادي ـ الدكتور حسين أبو النمل ٥٥
تعقيب الدكتور نقولا شماس على ورقة الدكتور حسين أبو النمل ٨٦
مداخلات وردود الجلسة الأولى ٩٢
مداخلة الشيخ خضر نور الدين ٩٥
مداخلة الأستاذ علي فيصل ٩٩
مداخلة الدكتور طارق حمادة ١٠١
مداخلة الأستاذ قاسم قصير ١٠٢
مداخلة الأستاذ أسامة حمدان ١٠٤
مداخلة الدكتور سمير سليمان ١٠٦
مداخلة السيد عبد الحليم فضل الله ١٠٩
رد الأستاذ خالد عايد ١١٠
الجلسة الثانية: إنعكاسات الإنتفاضة على مسيرة التسوية ١١٣
كلمة رئيس الجلسة الدكتور صلاح دباغ ١١٥
مستقبل التسوية في ظلّ إستمرار الإنتفاضة وتصاعدها ـ الأستاذ وليد محمد علي .. ١١٦
تعقيب الأستاذ إحسان مرتضى على ورقة الأستاذ وليد محمد علي ١٤٧
تطور مواقف التنظيمات الفلسطينية في ظلّ إنتفاضة الأقصى ـ الدكتور باسم سرحان ١٥٩
تعقيب الدكتور محسن صالح على ورقة الدكتور باسم سرحان ١٩٤
أثر الإنتفاضة على السياسات الصهيونية ـ الأستاذ نافذ أبو حسنة ٢٠٣
تعقيب الأستاذ توفيق شومان على ورقة الأستاذ نافذ أبو حسنة ٢٤٦
مداخلات وردود الجلسة الثانية ٢٥٢
كلمة رئيس الجلسة الدكتور صلاح دباغ ٢٥٢
مداخلة الدكتور عصام نعمان ٢٥٣

مداخلة الدكتور مسعود الشابي ٢٥٥
مداخلة الشيخ خضر نور الدين ٢٥٨
مداخلة الأستاذ قاسم صالح ٢٦١
مداخلة الدكتور جعفر عبد الخالق ٢٦٣
مداخلة الدكتور محمد طي ٢٦٥
مداخلة الأستاذ علي بركة ٢٦٧
مداخلة الأستاذ شوقي أبو شعيرة ٢٦٩
رد الدكتور محسن صالح ٢٧٢
رد الدكتور باسم سرحان ٢٧٣
الجلسة الثالثة: الإطار السياسي العربي للإنتفاضة ٢٧٥
كلمة رئيس الجلسة الدكتور عصام نعمان ٢٧٧
المقاومة الإسلامية في لبنان ودورها في الإستنهاض والتعبئة ـ الأستاذ حسن حدرج . ٢٧٨
تعقيب الدكتور غسان العزّي على ورقة الأستاذ حسن حدرج ٢٩٠
الاحزاب والقوى العربية: حدود القدرة على بعث حيويات مساندة
ـ د. علي عقلة عرسان ٣٠٣
تعقيب الأستاذ أسامة حمدان على ورقة الدكتور علي عقلة عرسان ٣٢٢
الجلسة الرابعة: الإنتفاضة والداخل الفلسطيني ٣٢٧
السلطة الفلسطينية.. والمعارضة في ظلّ الإنتفاضة: تحوّلات العلاقة وآفاقها
ـ الأستاذ شوقي أبو شعيرة ٣٢٨
تعقيب الأستاذ خالد أبو حيط على ورقة الأستاذ شوقي أبو شعيرة ٣٥٣
إنتفاضة عرب ١٩٤٨: الدّلالات وتحوّلات الدور ـ الأستاذ أحمد خليفة ٣٦٤
تعقيب الأستاذ: حلمي موسى على ورقة عمل الأستاذ أحمد خليفة ٣٧٦
مداخلات وردود الجلستين الثالثة والرابعة ٣٨٤
مداخلة الأستاذ قاسم قصير ٣٨٤
مداخلة الدكتور موسى عمار ٣٨٦
مداخلة الأستاذ فيصل عبد الساتر ٣٨٨
مداخلة الدكتور محمد طي ٣٩٠
مداخلة الأستاذ وجيه مطر ٣٩١
مداخلة الدكتور مسعود الشابي ٣٩٣
رد الأستاذ حسن حدرج ٣٩٥
كلمة الختام ٤٠١

المشاركون في حلقة النقاش

رؤساء الجلسات:

الدكتور صلاح دباغ: أستاذ جامعي وباحث في الشؤون الفلسطينية.

النائب محمد رعد: رئيس كتلة الوفاء للمقاومة.

الدكتور مسعود الشابي: أستاذ جامعي وأمين سر مؤسسة القدس.

الدكتور عصام نعمان: وزير ونائب سابق.

المشاركون:

الدكتور حسين أبو النمل: باحث في شؤون الإقتصاد الإسرائيلي.

الأستاذ نافذ أبو حسنة: كاتب وباحث في الشؤون الفلسطينية.

الأستاذ خالد أبو حيط: كاتب وباحث في الشؤون الفلسطينية.

الأستاذ شوقي أبو شعيرة: كاتب وباحث في الشؤون الفلسطينية.

الأستاذ حسن حدرج: عضو المجلس السياسي في حزب الله.

الأستاذ أسامة حمدان: ممثل حركة حماس في لبنان.

الأستاذ أحمد خليفة: مدير تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية.

الأستاذ أبو عماد الرفاعي: ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان.

الدكتور باسم سرحان: أستاذ جامعي ورئيس مؤسسة التعاون.

الدكتور نقولا شماس: باحث وخبير إقتصادي.

الأستاذ توفيق شومان: محلِّل سياسي.

الدكتور محسن صالح: أستاذ جامعي وعضو الهيئة العلمية للمركز الإستشاري للدراسات والتوثيق.

الأستاذ خالد عايد: باحث في الشؤون الفلسطينية - مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الدكتور علي عقلة عرسان: رئيس إتحاد الكتّاب العرب.

الدكتور غسان العزّي: باحث وأستاذ جامعي.

الاستاذ علي فياض: رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

الأستاذ وليد محمد علي: باحث في الشؤون الفلسطينية.

الأستاذ إحسان مرتضى: باحث في الشؤون الإسرائيلية.

الأستاذ حلمي موسى: صحافي وباحث في الشؤون الاسرائيلية في جريدة السفير.

الجلسة الإفتتاحية

- مدخل عام إلى حلقة النقاش
- كلمة رئيس المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

المقدمة

أعادت فلسطين الكرَّة، فخلطت إنتفاضتها الثانية أوراق الصراع العربي - الصهيوني، بما لم يسبق له مثيل وعلى نحو يهدِّد مسلّمات النظام الإقليمي الآخذ بالتبلور، والناشط إلى توفير مستلزمات الإنتماء الكامل لعصر التحوّلات الدولية الكبرى.

وعلى قَدَم المساواة، أمكن للإنتفاضة منذ حجرها الأول إثارة الشكوك حول ديمومة وثبات الخيارات الراهنة، وبعث الحياة في أسئلة ومقولات عديدة، إستقر في الأذهان طويلاً أنَّ عجلة التسوية قد وطأتها، أو أنَّها سُحقت تحت ثقل التغيُّرات المتلاحقة، في ذلك المدار العربي المُتعرِّج والمضطرب.

لقد قطع عهد التسوية طورين من أطواره وها هو يلِج في مرحلته الثالثة إلى زمن المفاجآت، فبعد مرحلة إختبار النوايا وتحليل المواقع التفاوضية وإقلاع المسارات، التي أعقبت مدريد، وبعد أن شهدت المرحلة التالية، وهي مرحلة المفارقات، نموذجين متباعدين، نموذج التفاوض ثم التفاوض... (التفاوض على التوقيع ثم على التنفيذ، ثم على الآليات،...) ونموذج الممانعة والمقاومة،... تمضي المنطقة إلى مرحلة التمرُّد والخروج عن السيطرة أو ما يمكن تسميته بالطور الشعبي، وقد بدأ مع دخول لبنان زمن الإنتصار الذي أرسل ديناميات محلّية وإقليميّة، وفرض شروطاً

أخلاقية متشددة على المهرولين إلى التسويات السَّهلة، ومهَّد أيضاً لإعادة وصل المسارات العربية من طرق إلتفافية غير رسمية، كما وضع بين الأيدي مثالاً مؤسِّساً لعقيدة الصراع، . . . هذه المرحلة إندفعت إلى ذروتها مع «ثورة الأقصى»، التي جاءت لتصحِّح خطأً تاريخياً بدأ ربما منذ وافق من وافق على دخول زمن التسوية من ممر هزيمة ماحقة، أو على الأقل. . . منذ ارتضى ذلك المفاوض التسلل تحت جنح الظلام، لينظِّم تعاقدات وإتفاقيات خطيرة وصعبة إلى حدٍّ لا يمكن تنظيمها في النور!

ومهما قيل في هذه التغيُّرات، فإنَّ إعلان المبادىء في أوسلو، الذي أسَّس للمرارة الفلسطينية الراهنة، هو في حقيقة الأمر تفسير واقعي لمبادىء مدريد، التي كانت، وعلى نحو مقصود ومدبَّر، أقل اعترافاً بالحقائق وبموازين القوى، وبالخلفية الواقعية لمشهد التطورات، رغم أنَّها كما يزعم، إنتصار لواقعية ما رسمتها النتائج المذهلة لحروب بداية التسعينيات، وفاتحة عهد تقويض الراديكالية العربية.

فالداخلون إلى التسوية من باب مدريد، بالغوا في آمالهم العريضة على اللحظة العربية العابرة في السياسة الأميركية، تلك اللحظة الإضطرارية لإستيعاب ذيول حرب النفط الضارية، ولتسديد أثمان إلتزمت بها واشنطن شكلاً لإستمالة المحور العربي الأبعد إلى صفِّها عشية هذه الحرب.

إلاّ أنَّ الشروط العربية، التي إعُتقد لوهلة، أنّ مبادىء التسوية

الأولى قد أخذت بها، هي شروط مفارقة لا تقوى على الإستمرار. فتلازم المسارات لا تبرّره التصدُّعات المريعة في الجبهة العربية، ولا يمكن له النجاة من ذلك الإنفجار المدوّي للنظام الإقليمي العربي، المتشظّي أصلاً والمُثقل بإرث خصومات وحروب وإنعدام مزمن للوفاق. والرعاية الدولية للعملية، تُقدِّم فحسب صلة واهية، بالمطالبة العربية الموروثة بمثل هكذا رعاية، خصوصاً وأنَّ القرارات الدولية التي اطمأنَّ إليها العرب، باتت رهينة قراءة أقوى الأطراف لها، وهي قراءة بادية التحيُّز مع إندثار أدوار وتضخم أخرى على مسرح العالم المتبدِّل.

الداخلون إلى التسوية من باب مدريد إذاً، هم أنفسهم من شرَّع أبواب أوسلو على تعديلات جوهرية في الأداء العام، ورعوا إتجاهاً في التسوية سرعان ما تنامى بسرعة وعمق أواسط التسعينيات، قوامه ثلاثية: أقصر مسار، أسرع عربة، أبهظ ثمن للإنتظار. فمآل المتريّثين التخلُّف أو أن يعودوا أدراجهم إلى خط البداية.

ومنذ اللحظة التي هيمنت فيها الشروط «الواقعية» للتسوية المشتقَّة دون حذر من موازين القوى، أخذ النظام العربي بالتحلُّل بعد عصر مديد من التفكك والترنُّح، إلى حين ظنَّ فيه البعض أنَّ بالوسع التفريط بمبدأ شمولية الحل، وأنَّ المنطقة تتَّسع لأكثر من تسوية بأكثر من سرعة، ولمسارات متضاربة متنافسة، ولأدوات ووسائل وأهداف متباعدة. فيما أخذ التحالف الأميركي - الصهيوني يمرِّر اليد على

الخاصرة العربية، متحسّساً نقاط الضعف الكثيرة، ومعوّلاً على إختراقات متوالية في أوهن الأماكن.

هكذا تعاقبت الأحداث في إندفاعات هجومية متتالية، تحاول تكراراً إستكمال الإنقلاب في الصورة، فأعقب وادي عربة إعلان «غزة أريحا أولاً» دون تمهل، وأظهرت قمة شرم الشيخ حزماً لا مثيل له في الحرب على قوى الإعتراض، ووجّه الإحتلال الصهيوني أقسى إستهدافاته للبنان ومقاومته، وتسابق العرب الأبعدون إلى إفتتاح علاقات مع العدو خارج سياج «عملية التسوية»، في تتابع يوحي بالرغبة برسم حدود قصوى للتطبيع، تتّسع لتشمل جغرافيا المنطقة العربية بأسرها. وبدا وكأنّ قافلة الحل تصفّي آخر الجيوب وتعمل على إتمام إختراقها الأخير.

هذه الصورة الممتقعة لمشهد التفاوض العربي، صوّرت قوى الإعتراض بأنّها تسير على هدي سياسات بالية، وفي إتجاه مغاير يعترض موجة تاريخية قيل أنّ التسوية رمزها وبشير قدومها. ومع ذلك لم تفلح هذه الأخيرة في التعامل مع الإستحقاقات الجوهرية، ولم تشهد إنجازاً نوعياً واحداً، حتى بدا أنّ المطلوب إستمرارها فقط ككابح لجماح التوتّر، وغطاء سياسي لتعميق الرعاية الأميركية للمنطقة، أما «إسرائيلياً» فبدت طريقاً لا يفضي إلى نهاية، بل يرتسم بحذر على تخوم حيويتها الخاصة، التي ضمّت التسوية إليها كشأن من الشؤون الخاضعة، لشروط الداخل وتقلباته.

فالمسار المعجّل والمتشدّد للتسوية، كان مشدوداً إلى التعامل

مع مسالك وعرة، ووقائع متشابكة ملتبسة، في وقت أبدى فيه الأطراف قدرة أبطأ على التكيُّف مع وتائرها. الجانب العربي لم يكن ناجز الإستعداد للإنخراط في نمط تفاوضي شديد المراوغة، فاستدرج بعضه إلى فخّ السهولة كي يكون ضحية الإقرار المبسَّط بالطابع السياسي التام للعملية التسووية، أمَّا الجانب الصهيوني فقد أظهر إنعدام صبر عن إستثمار ميل ميزان القوة إلى جانبه، فأخلَّت المبالغة في التعويل على تفوقه، بتوازن العملية وتهددتها مراراً بالسقوط، وكان مشهد الراعي النزيه المفترض شديد الغرابة، وهو يراقب دون حراك، «الإسرائيلي» في الميدان وحده، يخوض معارك التسوية، ويصنع أزماتها، ويفاوض نفسه في مخاضات داخلية عنيدة قبل أن يقرِّر وجهة السير فيها، متوعداً أصحاب الوجهات الأخرى.

على غرار ذلك تطوي عملية التسوية عامها التاسع، دون أن تطوي معها أيّاً من أزمات المنطقة، بل زادت من حجم المخاوف، وها هي عالقة اليوم بين مستحيلين: مبادىء مدريد المرفوضة صهيونياً والمتعذرة عربياً، وأهداف أوسلو الناقصة وغير المفهومة حتى لكأنَّها جسر العبور إلى الفراغ.

وهكذا تبدو الإنتفاضة أنَّها ذات عناصر غير طارئة، وأنَّها خيار واقعي لكسر تلك الحلقة الجهنميَّة المفرغة، خيار يُغذّي آمال فريق لا يُستهان به بإعادة بناء حاضرة الممانعة والنضال العربية، ففي كل خطوة من خطواتها وعد بتغيّرات جمّة وإنشقاق عن زمن مثقل بالخيبة والإحباط.

لكنَّ هذه الإنتفاضة، إذ تبدو ردّاً تاريخياً على اللامعقول السياسي والشعبي الذي أدخلت التسوية العرب فيه، تلقي جامّاً من الأسئلة والإستفهامات:

فهل تعني - وقد كشفت هزالة الأكثرية المزعوم وقوفها خلف التسوية - سحب التفويض الذي تحسب الأنظمة إمتلاكه لخوض غمار هذه العملية بشروطها المعروفة؟.

وهل أنَّ التسوية بصيغتها الراهنة قد إنتهت، وسيحمل المستقبل معه تحويل هذه الإنتفاضة وأشكال النضال المصاحبة لها، إلى خيارٍ سياسي كامل، لا مجرد وسيلة من وسائل تحسين الشروط أو شكلاً من أشكال التفاوض الساخن؟

ما هو الدور الجديد المرتقب للعامل الفلسطيني على الصعيد العربي؟ هل سيمثّل صلة وصل وتقارب، ومحرّكاً للنظام الإقليمي العربي بإتجاه مزيدٍ من المصالحة والوفاق، أم أنَّ النظام العربي إياه سيعمل على إحتوائه وإعادة صياغته على طبق تناقضاته؟

كيف يمكن النظر إلى مستقبل الإنتفاضة، وأي سياق من التطورات هي فيه؟ وبأية طريقة ستتعايش مع النزعة المتأصلة لدى السلطة الفلسطينية إلى التسوية وإستدراج الحلول مهما كانت مجحفة وقد كانت هي ذاتها باكورة هذا النهج؟ وبمعنى آخر أين هو الفاصل بين حدِّ التسوية وحدِّ المقاومة؟

فهل سينتهي المطاف بالسلطة الفلسطينية إلى إعلان قيام الدولة

من جانب واحد «شاء من شاء وأبى من أبى» أم ستؤول إلى تجديد المراهنات على دور إنقاذي أميركي أو دور إنقاذي ما؟

ما هي المحرّكات اللازمة لإطالة أمد الإنتفاضة ومدِّها بالطاقة اللازمة؟ وما هو دور القوى الفلسطينية في هذا الصدد؟

أيُّ أبعادٍ مذهلة لمشاركة فلسطينيي ١٩٤٨ في الإنتفاضة؟ وما هي حدود إعادة الإتصال بالبعد القومي في إطار التجاذب بين الواقع المرير، والهوية؟

ما مدى عمق التعبئة الشعبية العربية حول الإنتفاضة، وما هي الوسائل الممكنة لتأطير الحيوية المتجددة في الشارع العربي في إطار عملية مستديمة للصراع؟

ما يُنتظَر من لبنان والمقاومة وحزب الله، وأي حبل سري بات يربطهم بالإنتفاضة وفلسطين؟

هل من مكان لإستراتيجية عربية إسلامية بعيدة المدى، وهل آن أوان الحديث عنها؟

كيف يمكن تفسير الإخفاق الأميركي في إدراة دفَّة التسوية بعد كل هذه الأعوام؟ وهل أنَّ ما حصل هو أردأ سيناريو محتمل، أم أنَّ أخطاءً جسيمة قد إرتُكبت، منها المسارعة إلى وضع قضية القدس على الطاولة في لحظة غير مؤاتية، ومنها أيضاً، الإبطاء المتعمَّد لمسار لا يحتمل الإنتظار كالمسار الفلسطيني المركزي والخطير والذي أُرهق بأكبر نصيب من السياسات غير المتوازنة؟

كيف سيتعامل النظام العربي مع واقعة الإنتفاضة، فيما لو إستمرت، بعدما باتت أراضي الحكم الذاتي حلقة وصل إلزامية ومتحركة مع العدو، تحول دون فك الإرتباط العربي مع القضية الفلسطينية، وتفتح ممران إجباريان للحرب أو للسِّلم قاطعة الطريق أمام حالة اللاحرب واللاسلم.

يحاول الكتاب، الذي يشتمل على أوراق ومداخلات حلقة النقاش التي عقدها المركز حول إنتفاضة الأقصى أوائل العام ٢٠٠١، تقديم إطار مُبكر لمعالجة هذه الأسئلة، والوقوف على الخيارات والرؤى الجديدة التي طرحتها الإنتفاضة، واستشراف أثر التطورات النوعية التي أدخلتها على مستقبل الصراع.

عبد الحليم فضل الله

نائب رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

كلمة رئيس المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
الأستاذ علي فياض

إبتداءً أرحِّب بالسادة المحاضرين والمشاركين والمناقشين، في حلقة النقاش هذه حول إنتفاضة الأقصى... الواقع الراهن وإتجاهات المستقبل.

في الواقع تهدف هذه الندوة، إلى تجاوز حالة الإنشداد إلى الإنتفاضة بعواطفنا وآلامنا وأحلامنا وآمالنا، وهي حالة صحية وإيجابية وضرورية وطبيعية في آن، إلى واقع الإنشداد لها بأفكارنا وبرامجنا ومشاريعنا وإستراتيجياتنا، وفي الطريق إلى ذلك ثمَّة حاجة مُلحَّة إلى إيجاد وعي عميقٍ وواقعي لهذه الإنتفاضة في ظروفها وقدراتها وتعقيداتها ومواطن قوتها وضعفها ومساراتها المحتملة... إذ أنَّ مخاطر كثيرة تتهدَّد هذه الإنتفاضة، وهي لا تقتصر على محاولات الإنهاك والإستنزاف التي يمارسها العدو، إذ أنَّ الرّكون والإطمئنان إلى القدرات الذاتية لقوى الإنتفاضة دون رفدها بعوامل قوة مساعدة وتعزيزها بعناصر وأسباب الدَّعم والإستمرار والفاعليّة والنمّو المتصاعد، قد يُحمِّلها ما لا طاقة لها به، وهو ما قد يفاجئنا في لحظةٍ من لحظات المواجهة، وكما هي الحال أيضاً مع المخاطر التي يطرحها توظيف الإنتفاضة في غير إتجاه ومنطلقات مجاهديها، ومناضليها، ودماء شهدائها...

وبمزيدٍ من الصّراحة، إنَّ الإنتفاضة تُشكِّل راهناً، مجالاً ميدانياً وسياسياً مشتركاً لتنافس إستراتيجيتين مختلفتين:

- إستراتيجية رفض التسوية ورفض الإعتراف بالكيان الإسرائيلي والسعي لإسترداد كل فلسطين.

- إستراتيجية السَّاعين لتوقيع التسوية بمعزل عن شروطها وحدودها وطبيعتها.

إنَّ هذا التقسيم، في هذه المرحلة الدَّقيقة، لا يهدف إلى تعميق التباينات وتظهير الفوارق، في وقتٍ تتطلب فيه الساحة الفسلطينيَّة والعربيَّة أعلى درجات التَّقارب والتَّعاون والوئام، بهدف تصليب الموقف العربي وتضعيف الموقف الإسرائيلي، وهو هدف عربي مشترك رغم تباين الحسابات وإختلاف المنطلقات، وإنَّما يهدف (هذا التقسيم) إلى ممارسة الحقّ الطبيعي في الحرص على أن تنسجم نتائج الإنتفاضة مع مجرياتها ومُقدِّماتها الأولى ومع توظيفاتها الآيلة.

حضرات السادة، جميعنا يشعر، وخاصةً أولئك الذي ينتمون إلى هذه الجبهة العريضة لكن غير المنظَّمة التي تتطلَّع إلى إسترداد كل فلسطين أنَّ المأزق الإسرائيلي بلغ أوجه، وأنَّ مصير الكيان بات أكثر تهديداً من أي وقتٍ مضى، لقد إنتقلت «إسرائيل» بفعل التطوّرات التي أنتجتها تجربة المقاومة في الجنوب اللبناني وإنتصارها اللاّحق وفشل «إسرائيل» في فرض شروطها على المسارين اللبناني والسوري، وبفعل الإنتفاضة وما أنتجته من قوة في الموقف

الفلسطيني وضعف وتراجع في الموقف الإسرائيلي ومخاطر وتهديدات لأمن الكيان ومستقبله، لقد إنتقلت «إسرائيل» نتيجة لذلك كلّه من قوة تملك خياراتها الإستراتيجية إلى قوة تتخبط في إدارة الأزمات، أزمة تلو أزمة، إنَّ «إسرائيل» الراهنة تكاد تكون بلا إستراتيجية مستقبلية، فلا هي قادرة على الخطو بإتجاه «السلام»، ولا هي قادرة على إنتاج الأمن والإستقرار كخيار بديل، وفي الواقع، لا يعكس المسار المتكرِّر لصعود وهبوط الحكَّام الإسرائيليين على مدى العقد الماضي إلا الصورة السياسية لأزمة غياب الخيارات وإنسداد الأفق وإستحكام العجز وافتقاد الرؤية والقدرة الإستراتيجيتين، في المقابل شكَّلت المقاومة في الجنوب فعلاً إستراتيجيّاً مكتملاً، وها هي الإنتفاضة الرَّاهنة، تشكِّل بدورها فعلاً إستراتيجياً نأمل أن يكون مكتملاً أيضاً، لأنَّ هاتين الظاهرتين قادرتين على إحداث تحولات حاسمة في مسار الأحداث والتطورات.

فإذا كان الواقع الجهادي والنضالي الراهن ينطوي على فعل إستراتيجي، فهل نملك بالمقابل، وبالموازاة، تخطيطاً إستراتيجياً، قد نملك أفكاراً إستراتيجية، لكنَّ المطلوب الإنتقال بالأفكار إلى مستوى التخطيط الإستراتيجي، وأعني بالتخطيط: الرؤية والبرامج.

وربما لا حاجة للتذكير هنا، أنّ إحدى مرتكزات المنطق التفاوضي هي الادِّعاء المتكرِّر بغياب البرامج الواقعية البديلة.

ونعترف بصراحة، أننا كقوى ومواقع وفاعليات نمارس دائماً محاولة إستلحاق الفكر بالفعل، فالفعل أكثر توثّباً وتقدّماً، فهل ثمَّة

سبيل إلى هذه المواءمة المفقودة بين الفعل الإستراتيجي والتخطيط الإستراتيجي؟.

وعلى القاعدة ذاتها ووفق المنهجية نفسها، نحن بحاجة في الخطاب واللغة وأنماط التفكير، إلى عقلانية ثورية، أو ثورية تمتلك إستراتيجياتها الشاملة وبرامجها وتحديداتها الدقيقة لآليات وأدوات المواجهة... التي تشكّل النقيض لسوء الحسابات وقصور التقديرات...

إنَّ معالجتنا هذه، لا تصرفنا عن التأكيد أنّنا في شأن فلسطين لا نميِّز بين حيادية العلم والسياسة، ولا بين الضرورة والمسؤولية، إنّ فلسطين وبصورة جازمة، هي موضوع أخلاقي وديني وإنساني وسياسي، لا يمكن مقاربته بقيم باردة، أو بحياد واقعي، إنّ قِيَمَ الجهاد والنضال والتضحية والعطاء الذي لا حدود له، هي المرتكزات الأساسية لأية معالجة أو مقاربة للموضوع الفلسطيني وفي أي إتجاه كانت.

في الأسئلة:

إنَّ الهواجس التي حكمت تحديدنا لمحاور الندوة تقوم على محاولة فهم الإشكاليات الميدانية - العملانية والسياسية التي تعيشها هذه الإنتفاضة، إذ رغم إدراكنا لوجود إختلافات في البيئتين الأمنية والسياسية ما بين تجربتي الإنتفاضة والمقاومة في الجنوب اللبناني، لكن ثمَّة مرتكزات جوهرية مشتركة كشفت أنَّ لإستخدام القوة من قِبَل العدو حدوداً وقصوراً في الفاعلية والتأثير، وأنَّ معادلة الإنتصار

تكمن في تحويل الإحتلال إلى مأزق أمني ومعنوي يفرض على العدو أثماناً هو غير قادر على دفعها.

أولاً: هل سيفرض تطوّر المواجهة على العدو أن يلجأ إلى خيار اللبننة، أي الإستهداف العنيف والمفتوح للبُنى التحتية وللمراكز والمقرّات ولكلّ ما يشكّل عصب الحياة في المناطق الفلسطينية، وهل تنحصر خيارات العدو وتضيق في نهاية المطاف عند أحد خيارين كارثيين، الإندفاع بإتجاه إعادة إحتلال المناطق التي أخلاها، أو لجوئه إلى فصل المناطق وفق تصوره هو لخط الانسحاب، وفرض حلوله كأمر واقع لا مناص منه، وعلى ضوء ذلك أين مناخ التسوية المزعومة وأي إنهيار مريع ستشهده؟.

أم أنَّ هناك ثمَّة إمكانيات لإنقلابات مفاجئة ودراماتيكية في ثوابت أحد الطرفين، وهل يوِّفر ذلك في حال حدوثه الإستقرار والثبات الذي تنشده التسوية وفرقاؤها وعلى رأسهم الأميركيون؟.

ثانياً: كيف السبيل إلى تحصين الإنتفاضة كمشروع توافقي وطني فلسطيني؟ ألا يُشكّل الإنخراط الشامل للقوى والسلطة في فاعليات الإنتفاضة أحد أسباب قوتها وفاعليتها؟ وألا يُشكّل أيضاً هذا التوافق ضماناً لتحقيق أهدافٍ جوهرية أقلُّها تصليب الموقف الفلسطيني وإضعاف الموقف الإسرائيلي وأعلاها إطلاق ديناميات التحرير والإستقلال وخلخلة ركائز الكيان الإسرائيلي.

ثالثاً: في ضوء الإنتفاضة وإنسداد أفق التسوية، ما هي التفاعلات التي يعتمل بها قاع المجتمع الصهيوني، هل هناك هجرة

معاكسة؟ أم مجرد إنقطاع في حيويتها وتدفقها؟ أم أنَّ كل ذلك ليس صحيحاً! وما هو حال المجتمع الصهيوني بعد إثنين وخمسين عاماً من عمر الكيان، لم تستطع أن تغيب الهواجس الأمنية أو توّفر الإستقرار السياسي والإجتماعي، وبعد إعادة إستحضار الأسئلة التأسيسيَّة، والبحث عن تجديد في العقيدة والدور، وكيف يتمُّ فرز التيارات في ظل إنكشاف زيف تيار التسوية وهامشية النُخب المثقّفة التي أعادت قراءة التاريخ والمجتمع الصهيوني، وتنامي قاعدة قوى التعصُّب والعنصرية والهيستيريَّة الدينيَّة، وما تأثير كل ذلك على السياسات الإسرائيلية، وعلى موازين الصراع وعلى مستقبل الكيان الغاصب؟.

رابعاً: ما هو السبيل الأمثل لإطلاق المدى أمام أوسع تأثير وفاعليَّة في حركة الإنتفاضة، هل تكمن قوتها كما يقول البعض في حجارتها وشعبيتها دون سلاحها أم في تكامل الدَّورين؟ وهل يُشكِّل تحوّلها إلى ثورة مسلحة مفتوحة خطراً على قدرتها وفرصة مؤاتية للعدو لتغيير مستوى المواجهة وميدانه وطبيعته؟ وهل هناك خطر في حرق المراحل؟ أم أنَّ لحظة الصراع باتت تملي تطويراً نوعياً وشاملاً ومفتوحاً في أدوات الصراع؟.

في الحقيقة أية لحظة هي؟ وأية أدوات أكثر ملاءمة؟ وما هو الدور المنوط بفلسطينيّي العام ١٩٤٨، هل كما يقول البعض ذخيرة إستراتيجية مستقبلية؟ أم قنبلة راهنة من الخطأ تأخيرها وتفويت الفرصة المؤاتية لتفجيرها في المرحلة الراهنة؟

خامساً : ما هي حقيقة البعد الإقتصادي في إستمرار الإنتفاضة على ضوء الضغط المعيشي للشعب الفلسطيني وغياب فرص العمل وفقدان البنية الإقتصادية المستقلّة، وهل هناك آثار سلبيّة فعليّة على الإقتصاد الإسرائيلي؟ وما هو المطلوب عربياً وإسلامياً إزاء ذلك؟.

حضرات السادة:

لقد إكتشفَتْ أولبرايت منذ أيام، وبعد تسعة أعوام من الجهد الأميركي التسووي الحثيث، أنَّ القضية الفلسطينية هي أصعب قضايا العالم، وهو ما كنا نقوله دوماً، وما يعرفه عن كثب حتى صبية المنطقة العربية، لكن هذا من منظور تفاوضي وتسووي، أمّا من منظور جهادي ونضالي وتشبث بالحق وإيمان بالمستقبل وبطاقات الأمة، فإنَّ الأمر سيكون حتماً على غير هذه الصورة.

أتمنى لحلقة النقاش هذه، أن تحقّق أهدافها، وتتمكّن من تأدية قسط متواضع من واجب كبير وثقيل في دعم الإنتفاضة وشعبنا العزيز في فلسطين المحتلة.

الجلسة الأولى

مستقبل الإنتفاضة وديمومتها

رئيس الجلسة النائب محمد رعد

الأدوات والتكتيكات الملائمة
لصراع طويل الأمد:
الإنتفاضة الشعبية والمقاومة المسلحة

- المحاضر الأستاذ خالد عايد
- تعقيب: الأستاذ أبو عماد الرفاعي

كلمة رئيس الجلسة الأولى

النائب محمد رعد

بدايةً أتوجَّه بالشكر للمركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، على إعداده لهذه الندوة الحوارية التي تتناول أهم وأدقّ موضوع في حاضرنا، فأتشرَّف بخدمة الجلسة الأولى في هذه الندوة، مُبيِّناً أنَّ في جلستنا محاضران لكلٍّ منهما عشرون دقيقة، ومعقِّبان لكلٍّ منهما عشر دقائق آملاً أن يُعينونا جميعاً بالإلتزام بالوقت المُقَّرر. إنَّ إنتفاضة الأقصى المباركة التي ينهض بأعبائها ومسؤوليتها اليوم الشعب الفلسطيني المظلوم والجَسور في آن معاً إذ تُمثِّل أعظم وأقدس وأشرف ظاهرة نضالية في حاضرنا الإقليمي والدولي فإنها تُجسِّد أيضاً أقسى وأرقى حلقة من حلقات الإشتباك الحضاري والتاريخي منذ بدء الغزو الصهيوني الإرهابي لعالمنا العربي والإسلامي وبقدر ما تحملُ هذه الإنتفاضة المتوهِّجة اليوم من آمالٍ بغدٍ واعدٍ بالتحرر والإنعتاق من براثن الهيمنة والإستيطان والتهديد للأمّة على مستوى الوجود والدور تحتشد الأسئلة حول مصير هذه الإنتفاضة المجيدة ومستقبلها، وبعض هذه الأسئلة ينطلق من خيبة أمل المحبطين والمهزومين والمُثبَطين أو المُثبِّطين الذين لا يقرأون تاريخنا النضالي إلا وفق منهجية ميزان القوى المادي فينتهون على الدوام إلى تبرير الصفقات والتسويات أو الإتفاقيات المُذلَّة وبعضها الآخر أحلام

المتجمّدين عند إنتصارات تاريخية لها ظروفها، ويسوقهم العجز وحبُّ الدّعة والإستكانة للتوهُّم أنَّ مجرد إستذكار تلك الإنتصارات يكفي لصناعة مجد أُمَّة وبناء مجتمع حرٍّ وكريم.

أما بعضها الثالث فتلحُّ به روحٌ مسؤولةٌ وجادة تمتلك عزيمة النضال وإرادة التغيير وتقرأ التجارب بموضوعية وتقيمُ للمعطيات والوقائع وزنها الحقيقي دون مبالغة أو إنتقاص لكنَّها في الوقت نفسه لا تُغيِّب بل تُقدِّر أهمية ودور إيمان الشعوب بقضاياها المُحقَّة والمشروعة ولذلك تعمل بدقة على إكتشاف نقاط الضعف لتتلافاها وتجهد لابتداع نقاط القوة من أجل تعزيزها وتطويرها والإفادة منها، وندوتنا هذه أيها الإخوة والتي تنعقد في جلستها الأولى تحت عنوان مستقبل الإنتفاضة وديمومتها، تحاول أن تجيب على أسئلة هذا البعض الأخير الجاد والمسؤول والحريص الذي يعيش عمق المعركة نفسها علَّنا بذلك نُسهِم في تسليط الضوء اللازم على أبطال الإنتفاضة وقياداتها ومناصريها فنشكِّل رافداً متواضعاً من روافد دعمهم ومساندتهم حتى تُحَقِّقَ كامل أهدافهم المتمثِّلة بتحرير فلسطين من البحر إلى النهر وإستعادة كل حبة تراب من أرضها المباركة. ثمَّة عقبات وصعوبات تعترض بلا شك مسيرة الجهاد والتحرير لكن في المقابل ثمَّة حق يمتلك شعبنا الفلسطيني وهو مستعدٌ للتضحية من أجله حتى النصر أو الشهادة، ليبقى الرهان على النهج والآليات المعتمدة لتذليل العقبات ومواصلة فعل الإنتصار. لقد جُرِّبت مناهج وآليات كثيرة حتى الآن وكان آخر التجارب ما أبدعته وأنجزته

المقاومة الإسلامية في لبنان. وحتى لا نصادر ما يودّ الإخوة المشاركون في الجلسة طرحه وهم الأخوين الباحثين الدكتور خالد عايد والدكتور حسين أبو النمل والأخوين المُعقِّبيْن أبو عماد الرفاعي ونقولا شماس أترك الآن الكلام للأستاذ خالد عايد ليُدلي بوجهة نظره حول الأدوات والتكتيكات الملائمة لصراع طويل الأمد، الإنتفاضة الشعبية والمقاومة المسلَّحة آملاً مرة أخرى الإلتزام بالوقت المُقرَّر وكلنا آذان صاغية وشكراً.

من أجل خطة عمل
لإستمرار الإنتفاضة وتطويرها

خالد عايد

لا تتناول هذه الورقة خلفيّات الإنتفاضة ولا خصائصها أو أبعادها أو دلالاتها، إلاّ بقدر ما تتصل هذه إتصالاً مباشراً بالموضوع قيد البحث، وربما كان من الأصوب علمياً النظر في تلك الخلفيات والخصائص والأبعاد والدلالات والبناء عليها في محاولة وضع تصور للمواجهة ومقاومة الإحتلال، لكنّنا لم نقم بذلك بسبب إفتراضين حتميين:

١ - أنَّ الجوانب المذكورة المتعلقة بالإنتفاضة ستكون حاضرة بين السطور في خلفيَّة التفكر بخطة العمل.

٢ - أنَّ الجوانب نفسها ستحظى بتحليلٍ شافٍ في أوراق أخرى مقدَّمة للندوة.

منذ إندلاع الإنتفاضة، جرى تلازم على أكثر من خط:

- تلازم التحركات الجماهيريّة مع أعمال المقاومة المسلّحة.

- «تلازم السعي إلى تطوير الإنتفاضة في أفق المقاومة المفتوح، مع السعي إلى إمتطائها وترويضها وضبط إيقاعها وفق قواعد اللعبة التفاوضية.

- تلازم الرِّهان على إنتفاضة الشارع العربي لأول مرة بمثل هذا الزخم، مع الرِّهان على القطرية الفلسطينية، وخطابها «يا وحدنا».

- تلازم التأكيد على وحدة الشعب والأرض والقضية، مع النكوص نحو تفتُّت هذه الوحدة والعودة مجدداً إلى شعوب وأراضٍ وقضايا.

- تلازم المبالغة في تحميل الإنتفاضة ما لا تتحمله بحدودها المعروفة من آمال وأهداف وشعارات، مع الإستهانة بما تحمله الإنتفاضة في أحشائها من قدرات كامنة بالقوة يمكن أن تتحول إلى قدرات بالفعل.

- تلازم الإستعداد اللامحدود لدى الشعب الفلسطيني لبذل التضحيات الجسام، مع الإفتقار إلى خطة عمل ملموسة وواضحة من أجل الإستمرار بالإنتفاضة وتطويرها.

لقد تميَّز الشهر الأول من الإنتفاضة، خصوصاً، بقدر هائل من الزخم وقسط كبير من العفوية، تجسَّدا في شمول فعاليات الإنتفاضة مختلف فلسطين المحتلة (بما في ذلك إنخراط فلسطينيّي الـ ٤٨ فيها)، وصولاً إلى تحريك الشُتات الفلسطيني والشارع العربي من المحيط إلى الخليج أو الشارع الإسلامي في أكثر من بلد، بالإضافة إلى تحريك المواقف التضامنية مع الشعب الفلسطيني على إمتداد العالم وأثار هذا الزخم العفوي مشاعر القلق والخوف المتناقضين على جانبي المتراس. فمن جانب، كان أهل الإنتفاضة وأنصارها

يخشون إستنفاد الزخم وإستنزاف قدرة المتفقين على الإستمرار، وعودة الشارع العربي إلى سابق إهتماماته اليومية ومشاغله الحياتية، ونجاح البطش الوحشي الصهيوني في إخماد الإنتفاضة. ومن الجانب الآخر، كان أعداء الإنتفاضة يخشون إستمرار الزخم الإنتفاضي، وتحوّل كفة المواجهة إلى إستنزاف للمحتلّين الصهيونيّين، وإنكشاف حدود قوة الكيان الصهيوني وتآكل قدرته على الردع، وإنكشاف النظام العربي أمام عجزه عن توفير المستلزمات الحقيقية للدفاع عن الأقصى، ودعم «إنتفاضة الأقصى» - وهو المكبّل بعلاقات التبعيَّة والإستسلام للعدو الصهيوني - الأميركي. ولعلَّ الخطر الأكبر الذي كان ولا يزال متضمِّناً في الإنتفاضة على أعدائها وعلى من أحرجتهم، يتمثَّل في إمكانية إنتقال العدوى الإنتفاضية إلى الشارع العربي نفسه، مع ما يحفل به من إحتقانات وإنسدادات وأزمات تتولد عن فساد النظام الرسمي وإفلاسه، وعن تأزُّم الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني فيه: كما يتمثَّل في إستفحال شأن العداء للوجود الأميركي - البريطاني في المنطقة كما عبّرت عنه العمليات العسكرية ضد هذا الوجود.

وإلى هذا كله، كانت الإنتفاضة، وما تزال، فعلاً مقاوِماً عنيفاً يحمل رسالة إحتجاج ضمنية. فهي، في وجه منها، شكل مبتكر لمقاومة الإحتلال الإسرائيلي وإستمرار ممارساته الإستيطانية التهويدية والإذلالية والقمعية والإلحاقية وهي في وجهها الآخر، إحتجاج ضدّ سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية وأدائها على مختلف

الصعد، الإدارية والإقتصادية والسياسية والتفاوضية، خلال ستة أعوام من قيام هذه السلطة.

□

إنطلاقاً من كل ما سبق، نرى الحاجة مُلحّة إلى إستنباط خطة عمل من أجل إستمرار الإنتفاضة، وتطويرها، تقوم على أساس إستكناه الوضع القائم على الأرض حالياً، من دون التخلي عن الثوابت الأساسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني، كما تقوم على أساس إستلهام التجارب النضالية الغنية للشعب العربي الفلسطيني (بما فيها إنتفاضته الأولى سنة ١٩٨٧) وتجربة المقاومة اللبنانية الوطنية والإسلامية للإحتلال الإسرائيلي، وتجارب المقاومة المنتصرة في الوطن العربي وفي العالم بأسره. وذلك، طبعاً، مع الوعي الكامل بأنَّ التجارب الكفاحية للشعوب، مهما عظمت، تظل غير قابلة للنسخ أو الإستنساخ، وأنَّ الوضع العيَّاني الملموس لكل تجربة على حدة، هو الذي يرسم في نهاية المطاف، الإطار الملائم لخطة العمل وتكتيكات المقاومة الناجعة.

كما ينبغي لمثل هذا البرنامج أن يكون شاملاً بمعنيين:

١ - أن يشمل كافة الجوانب المتعلقة بالإنتفاضة، على المستويات السياسية والعسكرية والإقتصادية والحياتية والإعلامية.

٢ - أن يشمل الشعب العربي الفلسطيني في مختلف أنحاء الوطن والشُتات، وكذلك الشعوب العربية والإسلامية، وكافة هيئات التضامن مع فلسطين في شتى أنحاء العالم.

وفيما يلي نقاط أساسية يمكن لمثل هذا البرنامج أن يتضمَّنها.

١ - على المستوى السياسي:

- السعي لإيجاد إجماع شعبي على هدف الإنتفاضة المباشر، بإعتباره: دحر جيش الإحتلال ومستوطنيه إلى خطوط ٤ حزيران/ يونو ١٩٦٧، من دون قيد أو شرط، مع التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حق العودة وتقرير المصير. إذ لا يوجد حتى الآن، مثل هذا الإجماع على هدف واضح واحد. وتتروح الأهداف المعلنة بين قديمين: قديم السلطة وحلفائها المتمثل في إقامة الدولة وتحقيق الحرية والإستقلال، وقديم المعارضة المتمثِّل في تحرير فلسطين من النهر إلى البحر. وتتدنّى هذه الأهداف الغامضة أحياناً إلى مستوى أهداف جزئية نجمت عن الإنتفاضة نفسها، مثل: وقف العدوان الإسرائيلي، تأليف لجنة تحقيق دولية أو إرسال مراقبين دوليين.. إلخ.

- إنتزاع وتكريس شرعية الإنتفاضة، بإعتبارها شكلاً من أشكال مقاومة الإحتلال التي تُقرّها القوانين والمواثيق الدولية، حتى إزالة الإحتلال الصهيوني وآثاره. وعلى هذا الأساس، يجب رفض أية دعوة أو مطالبة بـ «خفض مستوى العنف» الفلسطيني أو وقفه تحت أي ظرف من الظروف وبأية ذريعة من الذرائع.

- صون الإنتفاضة من الخطر الذي يُحدق بها بإستمرار، متمثّلاً في المناورات والألاعيب السياسية والديبلوماسية الهادفة إلى إحتوائها «سلمياً»، بعد إعتراف قادة الكيان الصهيوني وجنرالاته

بفشل آلتهم العسكرية الوحشية في إخمادها بالقوة. ويشتمل هذا الخطر على اللقاءات والحوارات والإتصالات والمؤتمرات، السِّرية منها والعلنيَّة، والمحاولات المحمومة لإعادة ما يسمى «التنسيق الأمني» بين الأجهزة الأمنية لكلٍّ من سلطة الحكم الذاتي والكيان الصهيوني والإمبريالية الأميركية.

- تعزيز الوحدة الميدانية التي قامت على أرض المواجهة، بإعتبارها سلاحاً ماضياً في إستمرار الإنتفاضة وتطويرها، وبديلاً نضالياً من وحدة لقاءات «الحوار الوطني» التي كانت تُستثمر ستاراً في تمرير صفقات التنازل المتتالية. وكذلك عدم إنفراد أي من القوى الوطنية والإسلامية في أية ممارسات قد تسيء إلى هذه الوحدة، وقد تنحرف بالإنتفاضة عن هدفها المباشر الواحد.

٣ - على المستوى العسكري - الأمني:

إنَّ الهدف العام، على هذا الصعيد، هو: تطوير الأداء المُسلّح والأمني على نحو يُحقِّق، في آن واحد، إستنزاف قوى الإحتلال وزعزعتها، وإختراق صفوف العدو وحماية الذات المقاومة، وإيجاد معادلة من «توازن الرعب» توفِّر الحماية الحقيقية الذاتية للشعب الفلسطيني. ويتفرع عن هذا الهدف العام (لا على الترتيب):

- إعادة تأهيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، بما يحرِّرها من إرث أوسلو البغيض ويؤهلها، بالتالي، من مشاركة أنجع في فاعليات الإنتفاضة، دفاعاً أو هجوماً. وتشمل إعادة التأهيل هذه: العقيدة القتالية (حماية الأرض وأمن الشعب، لا حماية أمن الإحتلال)؛

التدريب (على حرب الغوار والشوارع، لا على مكافحة الشغب)؛ الإنتشار (على أساس مواجهة قوات الإحتلال، لا التنسيق معها والمشاركة في مواقع ودوريات مشتركة)، التسليح بما يضمن أقصى قدر من الفاعلية القتالية. ومع إدراكنا للصعوبات الذاتية والموضوعية الجمَّة التي تعترض هذا السبيل، فإنه يظلُّ شرطاً لازماً من شروط مواجهة مسلَّحة مديدة، تتكلَّل بدحر الإحتلال.

- تأكيد التكامل الطبيعي وجدلية العلاقة بين طابع الإنتفاضة الجماهيري (مسيرات، إضرابات، جنائز، مواجهات..) والعمليات المسلّحة ضد جيش الكيان الصهيوني ومستوطنيه، بإعتبارهما جناحي حركة المقاومة الواحدة، وفضح أية محاولة لإفتعال التناقض بينهما، بدعوى مخاطر «عسكرة الإنتفاضة» والتذرع لذلك ببعض الممارسات المسلّحة الخاطئة والمحدودة (مثل: إطلاق النار في الهواء أو عشوائياً أو من مناطق سكنية الخ... وهي ممارسات يجب الإقلاع عنها نهائياً).

- العمل على توسيع رقعة إنتشار العمليات العسكرية، والإستفادة من عنصر المفاجأة، بما يؤدي إلى تشتيت قوات الإحتلال وبعثرة جهودها في السيطرة على الأرض، وتغيير ساحة القتال الحالية التي تسمح للعدو بتركيز قوته وقواه في نقاط أو محاور محدَّدة وأصبحت معروفة (مثلاً: محاور مفرق الشهداء - مستعمرة نتساريم، ودير البلح؛ مستعمرة كفار داروم، معبر المنظار (كرني) في قطاع غزة؛ بالإضافة إلى محاور بيت جالا -

مستعمرة غليو، رام الله - مستعمرة بساغوت، ومداخل معينة لمدن نابلس، وطولكرم، وجنين، وقلقيلية... الخ في الضفة الغربية).

- إستخدام الأسلحة الأكثر فاعلية في تحقيق إصابات قاتلة في صفوف العدو، مثل العبوات الناسفة الشديدة الإنفجار المسيطر عليها من بعد، والبنادق القناصة، التي أثبتت وقائع الإنتفاضة حتى الآن أنها كانت الأكثر فاعلية.

- السعي للحصول، أو تصنيع، بعض الأسلحة الضرورية في المواجهات والتي يبدو من التجربة أنها مفقودة أو شبه مفقودة، مثل القواذف المضادة للدبابات. إنَّ توفُّر مثل هذه الأسلحة، ولو بكمية محدودة، من شأنه الحدّ من قدرة الدبَّابات الصهيونية على قصف المناطق والمواقع الفلسطينية المحرّرة، والتي يجب تحويلها إلى مناطق محرَّرة فعلاً.

- تعميم طرائق صناعة المتفجرات الشعبية والعمل على جعلها في متناول الجميع.

- إحداث قفزة نوعية في المجال الإستخباري - الأمني، على صعيدي الوعي والعمل، نظراً لما لهذا المجال من أهمية إستثنائية في تداخله وتكامله مع العمل المسلَّح، ونظراً لحجم الإختراقات القائمة والممكنة التي حقَّقها العدو في هذا المجال في ظروف فلسطين المحتلة (إحتلال طويل، التنسيق الأمني مع الأجهزة الفلسطينية، دخول عشرات الآلاف من السجناء والمعتقلين لدى العدو، دخول أكثر من ١٠٠ ألف عامل فلسطيني يومياً إلى فلسطين المحتلة سنة

١٩٤٨... الخ). وقد نجح العدو، من خلال هذه الإختراقات، في خطف أو إغتيال عشرات الكوادر المقاومة، وفي إحباط العديد من العمليات قبل الإنتفاضة وخلالها. وتُشكِّل شبكة العملاء (نحو خمسة آلاف عميل وفق التقديرات الرائجة) ظاهرة خطرة، وإن لم تكن نادرة في تاريخ حركات المقاومة، يجب التعاطي معها بأقصى درجات الحيطة والحذر والوعي والحزم.

- تحديد «الخواصر الرخوة» للمستعمرات والمستعمرين وتوجيه أقصى الضربات إليها. فلئن كانت المستعمرات ثكنات عسكرية محصنة يتعذر إختراقها بالتفجير أو القصف، فإنَّ رصاص القنص يمكن أن يطال شوارعها وشرفاتها وحتى غرف النوم فيها، ولئن كان المستوطنون جنوداً مسلَّحين في ثياب مدنية غالباً ما يتنقلون في باصات مصفَّحة، فإنَّ الطرق الإلتفافية التي شقَّها الإحتلال بهدف توفير الحماية لهم في تنقُّلِهِم الإجباري إلى أماكن العمل والدراسة وغيرها، يمكن أن تنقلب إلى مصائد موت لهم تضطرهم إلى الإختيار بين العيش تحت الحصار أو الرحيل. كما إنَّ خطوط المياه والكهرباء التي تغذِّي المستعمرات تقع هي أيضاً ضمن الخواصر الرخوة لتلك المستعمرات.

- يظلُّ إيجاد معادلة لـ «توازن الرعب» بين المنتفضين والمُحتلِّين بنداً دائماً في رأس جدول أعمال الإنتفاضة. وفي سياق تجربة الإنتفاضة نفسها، يبدو أن تفجير العبوات الناسفة المؤقتة في وسط التَّجمعات الصهيونية (وليس بالضرورة العمليات الإستشهادية)

قد يكون المدخل لإيجاد مثل هذه المعادلة. ومع ذلك، يجب ألاّ يُصرف النظر عن البحث عن مدخل آخر، مستلهمين تجربة المقاومة الإسلامية في الجنوب اللبناني في هذا المجال (بإستخدام صواريخ الكاتيوشا في قصف المستعمرات الصهيونية، وإن كان مثل هذا الإستخدام في الحالة الفلسطينية لا يزال صعباً ونظرياً حتى الآن على الأقل).

- يظلُّ، كذلك، إيجاد «القاعدة الخلفيَّة الآمنة» بنداً آخر دائماً على جدول الأعمال، لما توفره مثل هذه القاعدة من عمق جغرافي ضروري لأعمال التخطيط والتدريب والإعداد والتموين والتخزين. وهذه الأعمال جميعاً تكتسب أهمية إستثنائية في الحالة الفلسطينية بخصوصياتها المعروفة (خلافاً للحالة اللبنانية التي كان لديها العمق الجغرافي الذي كان يسمح لها بتأمين ما يلزم من إستعدادات، وبعبور ما يكفي من الإمدادات، ولعلَّ الإستعاضة عن تلك القاعدة الآمنة، جزئياً ومؤقتاً، في الحالة الفلسطينية برزمة من القواعد غير الآمنة القائمة حالياً: مناطق «أ» في الضفة والقطاع (لا أكثر من ٥٪ من مجموع المساحة تقع تحت ظروف الإحتلال والحصار المعروفة)، والأراضي العربية المحاذية لفلسطين (مع الإدراك المسبق للعوائق الرسمية الجدِّية التي تحول دون ذلك).

- ضرورة تنويع الأهداف العدوَّة المُعرَّضة للضرب، وخصوصاً بأن يُضاف إليها الأهداف الإقتصادية ومرافق البنية التحتية الأساسية من محطات كهرباء ومياه وهاتف وجسور... الخ،

لما لضرب مثل هذه الأهداف والمرافق من آثار مباشرة وبعيدة المدى في أمن الكيان الصهيوني وإستقراره، وفي إضطرار هذا الكيان إلى تشتيت قواه العسكرية لحماية كل مصنع ومحطة كهرباء وجسر وغيرها من النقاط المتناثرة. وقد يكون من بين أهم هذه الأهداف، إن لم يكن أهمُّها على الإطلاق، منطقة «عيمك هانعدال» مركز الصناعات الإلكترونية المتقدمة التي هي عماد الصناعات الصهيونية.

٣ - **على المستوى الحياتي (الإقتصادي، الإجتماعي...):**

إنَّ المطلوب هنا، بإختصار، هو العمل لإيجاد نمط حياة إنتفاضية، في مختلف شؤون المجتمع اليومية، نمط ينطلق من واقع الإنتفاضة بتشعباته ليرتقي بأدائها ويضمن إستمرارها وتطورها. وقد قدّمت الإنتفاضة الأولى نموذجاً متقدّماً في هذا المجال، يمكن إستلهامه وتطويره بما يتوافق مع الوضع الملموس القائم على الأرض، ويشمل ذلك.

- العمل على إيجاد إقتصاد إنتفاضي، ينطلق من الإعتماد على الذات وتقليص التبعيَّة للإقتصاد الصهيوني إلى أقصى حد ممكن (إنتاج منزلي وتعاوني؛ الحدّ من الإستهلاك الإستعراضي والترفي...الخ).

- العمل على بناء مجتمع الإنتفاضة والمقاومة، يقوم على أساس أنماط جديدة للسلوك الإجتماعي (التكافل الإجتماعي وروح التضامن الثوريان القائمان على غير قاعدة العلاقات التقليدية، وعلى حساب العصبيَّات العائليّة والتنظيميّة والعشائريّة والمناطقيّة).

- بناء مؤسسات إنتفاضية شعبية ديمقراطية تشمل جميع مناحي الحياة، وتطوير تجربة «اللجان الشعبية» وغيرها من الهيئات التي ولَّدتها الإنتفاضة السابقة.

- تعميم ثقافة الإنتفاضة والمقاومة بشتَّى الوسائل، لا سيَّما من خلال إدخال مثل هذه الثقافة في البرامج التعليمية للمدارس الواقعة تحت السيطرة الفلسطينيَّة.

٤ - على المستوى الإعلامي:

إنَّ الخطَّ الموجّه، في هذا المجال، هو إبراز صورة الفلسطيني المقاوم، إلى جانب صورة الفلسطيني الضحية، مع عدم تعليق أهمية كبرى على الرأي العام الصهيوني المتحوِّل في ظل الإنتفاضة إلى مزيدٍ من العنصرية والتطرف، مع تحديد قطاعات «الرأي العام العالمي» التي يتوجَّه الخطاب الإعلامي إليها، وإدراك محدودية التأثير في مثل هذا الرأي العام.

ويترتب على ذلك:

- إبراز البطولات التي يجترحها المنتفضون من مختلف الأعمار في المواجهات الجماهيريَّة والعمليَّات المسلَّحة ضد الإحتلال (صورة الفتى المقاوم الشهيد فارس عودة كنموذج).

- إبراز الخسائر البشرية في صفوف قوات الإحتلال ومستوطنيه.

- إبراز الخسائر الإقتصادية التي تلحق بالعدو، من دون مبالغة

فيها، وفي المقابل من دون المبالغة في الخسائر الإقتصادية الفلسطينية لأسباب تتعلق بإستجداء الدَّعم المالي.

- التركيز على الوسائل والأساليب العنصريَّة والوحشية والتكنولوجيا الأميركية والذخائر المحرَّمة دولياً التي يستخدمها الإحتلال في مواجهة المنتفضين.

- الإستفادة ممَّا توفره تكنولوجيا الإتصال والمعلومات الحديثة (خصوصاً الأنترنت) في المعركة الإعلامية مع العدو.

- التوجُّه بالخطاب الإعلامي إلى القطاعات الحيَّة من الأحزاب وهيئات المجتمع الأهلي الدولية، على غرار الهيئات التي نظَّمت التحركات الكبرى المعادية للرأسمالية المتوحشة، في سياتل وبرلين وبراغ وغيرها، وكذلك التجنيد الإعلامي للجوالين الفلسطينيين والعرب في المهاجر.

٥ - على مستوى مشاركة فلسطينيي الـ ٤٨ والشُّتات والشارع العربي:

إنَّ نقطة الإنطلاق هنا هي ذات أبعاد متراكمة، وطنية وقومية وطبقية ودينية وإنسانية، وهي قضية واحدة لا تتجزَّأ، وإنَّ تفاوت التأكيد على بعض أهداف النضال من أجلها بين مرحلة وأخرى، وبين ساحة وأخرى. وهكذا، فإنَّ مثل هذه الأهداف، كما الوسائل المتَّبعة لتحقيقها، إنَّما تجمع بين خصوصيات الزمان والمكان وعموميات النضال وثوابته. وبالإنتقال إلى التحديد، فإننا نرى أنَّ المواجهة الناجعة مع الإحتلال الصهيوني تتطلَّب العناوين التالية (التي هي بحاجةٍ إلى المزيد من التفصيل).

- **بالنسبة إلى فلسطينيي الـ ٤٨**: الدَّمج المبدع بين المهمَّات التي يطرحها وضعهم الخاص في إطار الكيان الصهيوني، وإرتباطهم بالأهداف العامة لنضال شعبهم وأمَّتهم. لقد إتضح للعيَّان فساد الدعوات إلى الإندماج والمساواة في كيان عنصري يستحيل أن يكون دولة لجميع مواطنيها - الأمر الذي تأكَّد مراراً وتكراراً خلال أكثر من خمسين عاماً، وما تأكَّد بصورة فاقعة مؤخراً، خلال الأسبوع الأول من الإنتفاضة، وإنخراط فلسطينيي الـ ٤٨ فيها، ونوع ردة الفعل الصهيونية على ذلك.

إنَّ الحدّ الأدنى لسقف مطالب عرب الـ ٤٨ هو الحقّ في تأكيد هويتهم وإنتمائهم إلى شعبهم وأمتهم مع ما يُرافق ذلك من ممارسات التضامن والدعم، والحقّ في مطالبهم بحكم ذاتي كامل يتجاوز البعد الثقافي إلى البعد الإقتصادي، طموحاً إلى البعد السياسي. إذ لم يعد كافياً المطالبة بمؤسسات ثقافية عربية (جامعة، مدارس، وإذاعة... الخ) بل آن الأوان، أيضاً، لبناء مؤسسات إقتصادية بالتنسيق والتكامل مع مؤسسات شبيهة في الضفة والقطاع، لا سيما في مجالات الأغذية والملابس والأحذية وما شابه ذلك من مجالات تتوفر فيها الإمكانية الحقيقية للتنسيق والتكامل.

- **بالنسبة إلى فلسطينيي الشُّتات**: لا سيَّما في البلدان العربية المحاذية لفلسطين، الدَّمج المبدع بين ثلاثة مستويات متداخلة من التحرك:

١ - التحرك من أجل الأهداف التي يفرضها وضعهم الخاص: التضامن مع أشقَّائهم في الإنتفاضة؛ ودعمهم لهم بشتَّى الوسائل؛ العمل من أجل حقِّ العودة؛ رفض مؤامرات التوطين أو التعويض؛ العمل على تحسين شروطهم المعيشية بإنتظار العودة وبما يساعد على وأد مؤامرات التوطين والتشريد والتهجير.

٢ - الإنخراط في جميع أنشطة التضامن والدَّعم مع الإنتفاضة في كل مناطق وجودهم.

٣ - المساهمة مع أشقَّائهم العرب، ومع رفاقهم من غير العرب في النِّضالات التي يخوضونها من أجل تحويل مجتمعاتهم بصورة ثورية، بما فيه المصلحة المشتركة.

٤ - إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسسٍ وطنية وديمقراطية، معادية لنهج التسوية.

- **بالنسبة إلى الشارع العربي**: هنا، أيضاً، لا يقتصر الأمر على مجرد التضامن مع الإنتفاضة فحسب، بل يتعدَّى ذلك نحو إثارة القضايا الداخلية التي يثيرها وجود الإنتفاضة حُكماً. وهذه قضايا تبدأ بالمطالبة بإطلاق الحريَّات الديمقراطية في سبيل التضامن والدَّعم، وصولاً إلى المطالبة بإقامة إقتصاد مقاوم ودرجات معيَّنة من الوحدة العربية يستلزمها التضامن مع الإنتفاضة ودعمها. أي، بإختصار، إعتبار مسألة التضامن مع الإنتفاضة مدخلاً وذريعة لتغيير المجتمعات العربية القائمة. وتُعتبر تجربة الأردن في هذا المجال خطوة صحيحة، وإن لم تكن كافية، في الإتجاه الصحيح، من خلال إشهار «الهيئة

الشعبية لنصرة إنتفاضة الأقصى وحماية الأردن» (تحت التأسيس). وبالإجمال، تُطرح على الشارع العربي في هذا السياق جملة من المهمَّات:

- تقديم كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي للإنتفاضة.

- العمل على قطع جميع أنواع العلاقات مع الكيان الصهيوني.

- إستهداف السفارات والمصالح الأميركية في المنطقة ومقاطعة ما يمكن مقاطعته من بضائع ومصالح أميركية.

- إستلهام نموذج الإنتفاضة في تغيير الواقع العربي، بدءاً بالعمل على إطلاق حرية التعبير عن دعم الإنتفاضة وسائر الحريَّات الديمقراطية والمبادرات الشعبية.

- تبنّي مشروع لـ «توأمة الإنتفاضة» (توأمة المدن والقُرى والمخيَّمات، والإتحادات والنقابات والنوادي والهيئات الأهلية... الخ في فلسطين مع مثيلاتها في الوطن العربي.

تعقيب الأستاذ أبو عماد الرفاعي
على ورقة الأستاذ خالد عايد

في ظلّ الإنتفاضة المباركة التي تعيش شهرها الرابع بوتيرة متفاوتة، وفي ظلّ محاولات محمومة لإجهاضها، مما يعزّز الخوف على الإنتفاضة، ويدعو إلى التفكير في تطويرها والمحافظة عليها. لقد طرحت ورقة الأستاذ خالد عايد رؤيةً لتطوير الإنتفاضة، تشتمل على عدة عناوين رئيسية تتضمن تفاصيل وجزئيات هامَّة لا غنى عنها. والورقة بما إشتملت عليه من أفكار وإقتراحات، تصلح قاعدة لخطة عمل أو برنامج حقيقي للنهوض بالإنتفاضة نحو آفاق أكثر قدرة على الإستمرار.

صحيح أنَّ الورقة حدَّدت منذ البداية عدم معالجتها لخلفيَّات الإنتفاضة وخصائصها وأبعادها، لكنَّ الحديث عن «الإستعداد اللامحدود لدى الشعب الفلسطيني لبذل التضحيات الجسام» منذ اللحظات الأولى للإنتفاضة، يلفت إنتباهنا إلى مسألة أساسية وجوهرية وهي «جماهيرية المبادرة» في الإنتفاضة. فالشعب من اللحظة الأولى هو صاحب المبادرة وصاحب القرار في إشعال فتيل الإنتفاضة ضمن ظروف وملابسات معروفة صاحبت تدنيس الإرهابي شارون للحرم القدسي. وتنبع أهمية هذه الملاحظة من أنَّ أية محاولةٍ

لتطوير الإنتفاضة أو المحافظة على ديمومتها، يجب أن تضع عينها على «صاحب المبادرة» وهو الشعب، تتحسَّس واقعه وإستعدادته وإمكاناته ومعاناته وتضحياته، فقدرة الإنتفاضة على الإستمرار هي من قدرة الشعب على مواصلة العطاء. وقبل الخوض في تفاصيل المستويات الخمسة لتطوير الإنتفاضة التي عالجتها الورقة، لا بد من الإشارة إلى أنَّ أية خطة عمل يجب أن «تقوم على أساس إستكناه الوضع القائم على الأرض حالياً» كما يقول الباحث.

أولاً: في التفاصيل، أغفلت الورقة هذه القاعدة، الأمر الذي جعل من بعض الإقتراحات نظرية ذات طابع أكاديمي أكثر منه عملي قابل للتطبيق. فعلى المستوى العسكري والأمني، تحدثت الورقة عن إعادة «تأهيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية»، ولم تتحدث عن إعادة «تأهيل القوى المجاهدة» التي كسرتها الأجهزة الأمنية الفلسطينية عسكرياً بالتنسيق مع الأمن الأسرائيلي خلال سنوات أوسلو. إنَّ أية محاولة للنهوض بالأداء العسكري الأمني، لا بد أن تبدأ برصد ما هو الموجود على الأرض، حيث يبرز دور قِوى مثل فتح وحماس والجهاد الإسلامي. ولا بد من تسليط الضوء على واقع هذه القوى وإمكاناتها العسكرية وما هو المطلوب لإعادة تأهيلها للقيام بدور أكثر فعالية، أي إعادة التأهيل الفكري وإعادة التعبئة داخل حركة فتح بعد «العطب» الذي حدث خلال سنوات أوسلو، حيث جرى تحويل «فتح» من حركة مناضلة مقاتلة إلى حزب للسلطة. الإنتفاضة هي التي إستردَّت صورة فتح المناضلة، ولا بد من تعزيز هذه المسألة،

وبالنسبة لحماس والجهاد الإسلامي، فإنَّ الضَّربات التي تعرَّضت لها الحركتان على أيدي الأجهزة الأمنية الفلسطينية، حدّت من قدرة الحركتين على الإستجابة الفاعلة لمتطلبات حماية الشعب الفلسطيني والإنخراط في الإنتفاضة بعمليات مدوّية كالتي قامت بها في الماضي، لأنَّ المسألة في النهاية ليست «ضغط زر» أن يتحَّول الإنسان من سجَّان في السلطة إلى مقاوم في اليوم التالي أو سجين من حماس والجهاد اليوم إلى مقاتل غداً.

ثانياً: على المستوى الحياتي (الإقتصادي، والإجتماعي)، ركَّزت الورقة على إيجاد إقتصاد إنتفاضي بصيغة تستعيد خطاب الإنتفاضة الأولى، مع إغفالها للواقع الجديد الذي خلقه إتفاق أوسلو، فالإنتفاضة الأولى إستطاعت أن تُنشىء إقتصاداً إنتفاضياً ومقاوماً، لأنَّ الإقتصاد كان إقتصاداً شعبياً يخلو من وجود قطاعات أو شرائح إقتصادية مسيطرة، فيماالإنتفاضة الراهنة، تتمُّ في ظلِّ وجود سلطة مسيطرة وإقتصاد سلطوي تسيطر فيه شرائح وقوى معينة (الأجهزة الأمنية) على أهمِّ المصادر الحيوية للدَّخل والتجارة عبر شبكة علاقات مع الإقتصاد الإسرائيلي.

وبالرَّغم من حيوية وأهمية هذا المجال في قدرة الشعب (صاحب المبادرة) على الإستمرار والتحمُّل، فإنَّ ما إشتملت عليه الورقة لم يتجاوز العموميات، فهي تتحدث عمَّا «يجب أن يكون» ولا تنطلق مما «هو كائن» كما أنَّ الورقة لا تقدِّم إقتراحات عملية هامَّة تطرح أدوات ووسائل فعَّالة للعمل في هذا المجال. ولو نظرنا إلى

تجربة المقاومة الإسلامية في لبنان مثلاً، فلو لم تستطع المقاومة رعاية أُسَر الشّهداء والجرحى والأسرى، وتأمين إحتياجات المجاهدين والمقاومين بشكل يرفع معنويات المجاهدين وأسراهم، لما كان من الممكن إحتضان الشعب والأهل للمقاومة بالطريقة التي قادت إلى الإنتصار.

ثالثاً: أيضاً في الجانب الإعلامي لم يتمّ النزول إلى الأرض لمحاكمة الأداء الإعلامي لأجهزة إعلام السلطة وإعلام الفصائل، وكذلك الفضائيات العربية، للوقوف على حقيقة الوضع الراهن ومعرفة الإيجابيّات والسلبيّات، وبالتالي إقتراح الإجراءات العملية المطلوبة لتحسين الأداء الإعلامي الفلسطيني والعربي في التعاطي مع الإنتفاضة.

كذلك لا بدَّ من الإشارة هنا إلى ظاهرة سلبية في هذه الإنتفاضة وهي كثرة الأسماء التنظيمَّية التي برزت على الساحة فجأة ودخلت في سباق الإعلان المزعوم أحياناً عن تبنيّ عمليات عسكرية، ممَّا يخلق نوعاً من الإرباك والبلبلة في الساحة الفلسطينية، لا بدَّ للفصائل أن تصل إلى صيغة معينة أشبه بمثياق شرف إلتزام أخلاقي لحلِّ هذه الإشكالية.

رابعاً: الورقة تتحدث عن دور الشارع العربي في دعم الإنتفاضة، وأسقطت الحديث عن الشارع الإسلامي، حيث الدور الإسلامي البارز، لا سيَّما الدور الإيراني، ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى «يوم القدس العالمي» والدور المعنوي والمادِّي الذي تقدِّمه

الجمهورية الإسلامية للمجاهدين والإنتفاضة، ومواقف إيران الثورية ودعمها للمقاومة الإسلامية وأثر المقاومة وإنتصارها على الإنتفاضة في فلسطين. . . . إلخ.

على أيِّ حال، الورقة مليئة بالأشياء الهامَّة التي يمكن الإنطلاق منها إلى برنامج عملي لتطوير الإنتفاضة ولكن يبقى التأكيد الأهم الذي إشتملت عليه الورقة وهو المحافظة على الإنتفاضة من أية محاولات إلتفاف سياسي لإجهاضها، فلا بدَّ من حمايتها من ذلك، ولا بدَّ من أن يكون واضحاً أنَّ هذه الإنتفاضة لم تنطلق من «أجل تحسين شروط أوسلو» بل يجب أن تكون إنتفاضة التحرير، وهنا تُسجِّل الورقة مسألة جوهرية وهي ضرورة تحقيق إجماع شعبي على هدف الإنتفاضة المباشر.

آن الأوان لتجمع القوى على هدف دحر الإحتلال ومستوطنيه إلى خطوط الرابع من حزيران دون قيد أو شرط. وقد وُفِّق الباحث في الحديث عن خطوط وليس حدود الرابع من حزيران، الأمر الذي يعني أنَّ إنجاز التحرير إلى هذه الخطوط، لا يضع حدَّاً لآمال وطموحات الشعب الفلسطيني لإستمرار الجهاد والنضال من أجل تحرير كامل تراب وطنه فلسطين.

الإنتفاضة ومقوّمات الصمود:
البعد الإقتصادي

- المحاضر: الدكتور حسين أبو النمل
- تعقيب: الدكتور نقولا شماس

الإنتفاضة ومقوّمات الصمود

البعد الإقتصادي

د. حسين أبو النمل

جرت العادة أن تبدأ المداخلات بالشكر للجهة المُنظِّمة الذي يأخذ والوضع الذي نحن عليه مضموناً مضاعفاً، ليس لأنَّ المركز الإستشاري وناسه هم أهل خُلُق وواجب فحسب، بل أيضاً لأنَّهم من الإنتفاضة والمقاومة ولها، قلباً وقالباً، سابقاً وحاضراً. لقد حملوا الراية بإقتدار، وإذ انتقلت الشعلة لفلسطين من جديد وحيث نطق الحجر حقاً ليقول ويؤكد مرة أخرى أنَّ إرادة الأمة لم تنكسر، وأنَّ جيلاً سيبقى يُسلِّم لجيلٍ آخر وما أن تُستكمل جبهة أو تهدأ حتى تجد نفسها بأخرى.

لقد خُصَّصت الجلسة الأولى من برنامج الندوة لـ «**مستقبل الإنتفاضة وديمومتها**» وفي ذلك رسالة وتحديد هدف وأولويات. يكتمل المعنى ويتوضَّح المضمون بالعنوانين الفرعيين لموضوع «الأدوات والتكتيكات الملائمة لصراع طويل الأمد» حيث نجد أولاً: «الإنتفاضة الشعبية والمقاومة المسلَّحة» ثم ثانياً: الإنتفاضة ومقوِّمات الصمود: البعد الإقتصادي». أجزم أنَّ هذا الترتيب ليس صدفة، ويتجاوز الجانب المنهجي إلى المستوى الفكري التأسيسي ونظرية العمل.

يُفترض أن يُقدَّم ما يجب تقديمه تحت العنوانين الفرعيين في سياق الجلسة الأولى، ولكنَّ ذلك مهما بلغت أهميته يبقى أقلُّ مكانة من دلالات العلاقة بين العنوانين وسعي العقل النبيل والمضيء وراء تنظيم الندوة لتجاوز الخطاب المبتور وإستكماله سواء عبر مد الفكرة صوب ممارستها أو من خلال الربط المُحكم بين الهدف والعمل من أجله وبين شروط تحقيقه، وإقامة علاقة سببية بين إدامة الإنتفاضة والصمود، وبين مقوِّمات ذلك وعناصره المعنوية والمادية.

أعرف أنَّ ما أُشدِّد عليه وأعتبره بالغ الأهمية ما هو إلا بديهية، ولكنَّ الحقيقة هي أنَّ هذه البديهية قولاً ليست كذلك فعلاً، وأنَّ السائد هو «قُلْ كلمتك وامشِ» وصار الصراع أو كاد أن يصبح مبارزة في الشعارات لا في حيِّز الواقع، الذي لا يقبل مناقصة ومزايدة، ولا يناسبه خطاب مبتور قد يلحظ أنَّ الصراع يدور بين حقٍّ وباطل ولكنه يجهل أنه يدور أيضاً على أرضية ميزان قوى علينا أن نُحقِّق فيه توازناً ما، إذا أردنا أن نترجم الرغبات والأهداف إلى وقائع مُحقَّقة.

آمل أن أكون في هذا المدخل قد ألقيت ضوءاً كافياً على دلالات ربط الإخوة مُنظِّمي الندوة، بين الإنتفاضة وبين مقوِّمات الصمود وشروط إنجاز الهدف المطلوب، سواء أكان كفاحياً أو سياسياً أو إجتماعياً أو تنموياً... إلخ. لعلَّ ذلك يُشكِّل إضافة فكرية بين أبعادها ضرورة التدقيق في الكلمات، التي إن لم تعكس معانيها فإنَّها تؤشِّر على إنحطاط مريع أهم من التشكِّي منه، تقصّي أسبابه. وإذ وضع منظِّمو عنوان «**الإنتفاضة ومقوِّمات الصمود: البعد**

الإقتصادي» عنواناً، فإنَّ هذا يستوجب منّا تحديد مضمون البعد الإقتصادي ودوره على نحو دقيق، والتساؤل عما إذا كان هذا البعد وبالتالي الدور الإقتصادي قاصراً عن تعزيز الصمود وبوصفه عاملاً دفاعياً وثانوياً، للإنتفاضة التي هي من دون شك فعلاً مقاوماً رئيسياً ومن طبيعة هجومية حتى وإن أخذ شكلاً دفاعياً، أم هو أشمل من ذلك وأعمق وأكثر مركزية.

نعم، إنَّ البعد الإقتصادي هو أحد مقوِّمات الصمود وإدامة الإنتفاضة، ولكنَّ ذلك ليس إلا أحد وأبسط مستويات هذا البعد. إنَّه وفضلاً عن الذي قُدِّم، يتشعَّب بإتجاهاتٍ تعطيه دورا رئيسياً وهجومياً ويمسُّ على نحوٍ فعّال جداً ويُحدِّد قدرة وحجم الكلفة الإجتماعية التي يتحمَّلها لمواجهة الإنتفاضة التي تأخذ والحال هذه دور العنصر الضاغط على الداخل الإسرائيلي ليوقف عدوانه.

إنَّ الفرضية الرئيسية والصحيحة لكن الناقصة التي قام عليها عنوان «الإنتفاضة ومقوِّمات الصمود: البعد الإقتصادي» هي الكلفة الإقتصادية للإنتفاضة على الداخل الفلسطيني، والتي لم يعد من خلاف على أنَّها عالية ومرهقة. يرى كاتب النص أنَّ الجزاء الناقص من الفرضيتين المشار إليهما هو أنَّ أثر الإنتفاضة على الإقتصاد الإسرئيلي أثرٌ بالغ الأهمية والعمق وإن كان أقل بروزاً أو إبرازاً أو أثرها على الإقتصاد الفلسطيني وذلك لغير سبب وبفعل أكثر من عامل.

رغم أنَّ ما تقدَّم يغطي أثر الإنتفاضة إقتصادياً على الضفتين

الفلسطينية والإسرائيلية لكنه، ومن ضمن المعنى التكتيكي والمحدَّد المُشار إليه، يبقى أضيق من أن يستوفي البعد الإقتصادي الذي هو على ما نعتقد أوسع ممّا تقدَّم، سواء لناحية تعزيز صمود الفلسطينيين أو زيادة الضغط على «إسرائيل» وإن على نحو بعيد وغير مباشر. لا أتعجَّل القول لو ذكرت أنَّ البعد الإقتصادي أكثر إستراتيجية وأهمية من أن يقتصر على توفير لقمة خبز أو حبة دواء للمنتفضين.

من نافل القول، أنَّ الحديث يعني توسيع مفهوم «الصراع» «والصمود» و«الضغط» «والبعد الإقتصادي»... الخ ليشمل كل ما يرد تحت هذا العنوان مترامي التخوم وبعيد الأثر. أوجز ما تقدَّم بثلاثة أسئلة أرى أنَّها تُشكِّل بمجموعها ما يمكن تسميته البعد الإقتصادي، وهذه الأسئلة هي:

أولاً: ما هو أثر الإنتفاضة إقتصادياً على الداخل الفلسطيني؟

ثانياً: ما هو أثر الإنتفاضة إقتصادياً على الداخل الإسرئيلي؟

ثالثاً: ما هي إمكانيات وفرص السلاح الإقتصادي في الصراع على نحو عام ولدعم الإنتفاضة على وجه خاص.

تتشظّى عن الأسئلة الرئيسية أسئلة فرعية مثل:

أ - هل المطلوب دعم الفلسطينيين وتعزيز صمودهم فقط أم الضغط على «إسرائيل» وإضعاف قدراتها أيضاً؟

ب - هل تدور المعركة أو يجب أن تدور في الأراضي الفلسطينية المحتلة (١٩٦٧) أم يجب أن تدور على مساحة أوسع؟

ج - هل ثمَّة سلاح إقتصادي فلسطيني أو عربي أو إسلامي يجب أن يستخدم؟

د - إذا كان الحجر إضافة نوعية لأدوات الصراع فهل من إضافات نوعية أخرى كالسلاح الإقتصادي؟

هـ - هل العمل غير المباشر أو غير العنفي هو أقلُّ أهمية من العمل المباشر أو الفعل العنفي؟

و - هل قُدِّر لأي شكل محدود ومُحدَّد من أشكال العمل ومهما كانت فعاليته أن يُحقِّق الهدف المرجو منه إلاّ إذا تكامل مع ما عداه؟

أسئلة رئيسية وفرعية لا قيمة لأي منها على نحو منفرد إلاّ بمقدار ما تُسهم في إلقاء الضوء على رؤيتنا لطبيعة الصراع وكيفية إدارته، التأسيس لنظرية صراع، واستطراداً إستراتيجية عمل آن الأوان للقول أنَّها إمّا أن تكون إستراتيجية عمل شاملة أو لا تكون. أعرف أنّي أؤكِّد على ما يُفترض أنه بديهية، ولكن من جديد أؤكِّد أنَّ البديهية لم تكن يوماً من الأيام محلّ الإحترام المناسب.

وفي هذا السياق لعلّها مناسبة لتوجيه التحية والتقدير لتجربة المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان ليس على إنجاز الفعل المقاوم هناك فحسب، بل أيضاً على ما ألقته من ضوء، حول سرِّ نجاحها في تجربة يجب أن تُقرأ بالعمق وتُقيَّم على نحو صحيح وعميق. تجربة نظلمها ونظلم أنفسنا حين لا نعي أبعادها المتعددة وقدرة قيادتها على صنع وحدة هذه الأبعاد وحفظها على نحو إيجابي، ممّا مكَّنها من

صنع إنجاز تاريخي أرى أنَّه لا يقع في دائرة الإعجاز بل الطبيعي والممكن والقابلية للتكرار.

من نافل القول، أني أطرح ما تقدَّم في سياق إبراز أهمية الرؤية التاريخية للصراع ومكانة هذه في صوغ نظرية أصيلة للصراع وإستطراداً كيفية إدارته على نحو كفوء لا ولن يكون إلاّ من خلال إستراتيجية عمل شاملة، من المعروف أنَّها تنقسم إلى «شاملة مباشرة» «وشاملة غير مباشرة»، تقوم العلاقة بين عنصريها على التناغم والتكافوء والشراكة بين المباشر وغير المباشر، بين الأمن والحرب وبين الإقتصاد، بين الخبراء وبين الشهداء.

يعرف كاتب هذا النص أنَّ الوقت المتاح له في هذا المجال محدود، وبالتالي فإنَّه قد أحسن إستثماره حين أعطى حيِّزا من الوقت المُتاح لمحاولة تأصيل بعض المسائل أو إلقاء الضوء على منطلقات النقاش ورؤية الصراع وكيفية إدارته، وتحديداً لناحية المكانة الحاسمة والمقرّرة لما بدا ويبدو ثانوياً أي غير المباشر، في تقرير ما بدا ويبدو رئيسياً وحاسماً أي المباشر.

يحمل الكاتب قناعة منهجية جازمة بأنَّ ثمّة جذر فكري وراء كل إختلال، وإستطراداً فإنَّ وجود خلل في ميزان القوى بيننا وبين العدو على الصعيد العسكري أو الإقتصادي يجب أن يقودنا إلى فحص الإختلال في ميزان القوى الفكري بين الطرفين، والذي نعني به حصراً إختلاف أو تكافوء مناهج العمل والرؤى وإدارة الصراع وأساليبه، وعلى رأس هذه نضع وجود أو عدم وجود نظرية أصيلة للصراع، مدى كفاءة الإستراتيجية التي يجري العمل بموجبها.

إذا كان ما تقدَّم أبرز المكانة التأسيسية للبعد الإقتصادي وإستطراداً الإجتماعي في الإشتباك التاريخي الشامل، فإنَّ التسليم بذلك يستدعي تسليماً بالمفهوم الشامل للصراع والحرب التي لا تعود والحال هذه فعلا أمنياً وعسكرياً محدوداً فحسب، بل أيضاً فعلاً وأداءاً إقتصادياً وإجتماعياً معرفياً وأخلاقياً شاملاً وتبادلياً وتضامنياً، على قاعدة التدافع الدائري حيث يلعب فيه كل عنصر السبب والنتيجة، المُحفَّز والمُحفِّز في آن معاً.

يصحُّ الكلام السابق عن قاعدة نقرأ من خلالها العناوين المحدَّدة والأسئلة التي سبق طرحها على الضفتين الفلسطينية والإسرائيلية ومن ضمن مستويين يدور أحدهما حول أثر الإنتفاضة على الإقتصاد فيما يتعلق الثاني بدور الإقتصاد وأثره على الإنتفاضة وذلك من غير زاوية لعل أكثرها إلحاحاً توفير مقوِّمات الصمود للإنتفاضة وشعبها.

لقد كانت هذه العناوين محلَّ قراءات تقنية وتناول وسائل لم تكف عن تداول الخبر الإقتصادي للإنتفاضة وتجمع على الضرر الكبير الذي لحق بإقتصاد المناطق المحتلة ١٩٦٧، وتحديداً لناحية مترتبات إنقطاع العمل العربي في هذه المناطق في «إسرائيل». بدرجة أقل كان يجري التركيز على ما لحق بمصادر الدخل الأخرى جرَّاء إضطراب العلاقة بين الإقتصادين بفعل الإنتفاضة.

وبهذا المعنى، فإنَّ المترتبات السلبية للإنتفاضة على الإقتصاد الفلسطيني إنما تعود أساساً لإضطراب العلاقة مع «إسرائيل» وهو ما يستدعي منّا تحديد طبيعة هذه العلاقة بحيث كانت لها كل تلك الآثار

السلبية. لا نضيف كثيراً لو قلنا أنَّ تلك العلاقة هي من التشعب بحيث لم تترك جانباً من جوانب الحياة الإقتصادية للمناطق إلا ودخلته بشكل مؤثِّر على نحو مباشر أو غير مباشر.

يلاحظ المتابع، أنَّه وعلى قاعدة الإجماع على وقوع الضرر الإقتصادي، تتفاوت التقديرات والأرقام المعطاة لحجم الضرر، وذلك بفعل أكثر من سبب مفهوم قد يعود لإختلاف أُسس الإحتساب ومضمون الحديث وحدوده بين مصدر وآخر، وقد يعود لإختلاف المصادر وبالتالي الدوافع وراء تضخيم أو تقليص التقديرات المُعطاة لحجم الخسائر الإقتصادية التي تكبدتها المناطق.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإنَّ ما يصحُّ على قطاع غزة وقوة العمل منها في «إسرائيل» لا يصحُّ بالدرجة ذاتها على الضفة الغربية، وذلك إرتباطاً بإختلاف المساحة وتنوع مصادر الإنتاج والدخل، كذلك فإنّه، وداخل القطاع الإقتصادي الواحد، كالصناعة مثلاً، فإنَّ التفاوت كبير جداً بين صناعة وأخرى، وذلك تبعاً لمدى إرتباط هذه، سواء على صعيد المواد الأولية أو تصريف الإنتاج، بالسوق الخارجية عموماً والإسرائيلية تحديداً.

في هذا السياق، يمكن وضع السياحة مثلاً، والذي بمقدار ما يعتمد على تقديم الخدمات فإنَّه يُحفِّز غير قطاع موازٍ من نوع الصناعات ذات الصلة بالسياحة، وهذا بمجمله، كما هو معروف، يُنتج خدمات وسلعاً تصديرية، حتى وإن أتى المستهلك الخارجي لموقع الخدمة أو السلعة المنتجة بدلاً من أن تذهب هذه إليه، كما هو الحال بشأن الصناعات التصديرية المعروفة.

لعلَّنا فيما تقدَّم أوضحنا سبب إختلاف التقديرات والأرقام المتداولة، وحيث يجري تعميم ما هو خاص ويتعلق العمل العربي في «إسرائيل» على كامل قوة عمل المناطق المحتلة ١٩٦٧، أو أخذ قطاع ما، كالسياحة مثلاً، معياراً يُقاس بناءً عليه وضع ما عداه، كالصناعة مثلاً، حيث تتفاوت الآثار على نحو متباعد، وذلك تبعاً لأسباب موضوعية سبق تناولها ولا يجوز تجاهلها.

لا نُسقط من حسابنا الدوافع السياسية المختلفة وراء التركيز بإتجاه أو آخر، وذلك بغرض توظيف الوضع الإقتصادي على النحو الذي يلائم غير مصلحة قد تكون متناقضة، وتتراوح بين محاولة تحفيز المساعدات الخارجية لدعم الإنتفاضة والمنتفضين وبين مساعٍ، لم تعد سراً ومألوفة، لتحميل الإنتفاضة وليس «إسرائيل» وعدوانها مسؤولية الوضع الإقتصادي، ومن ضمن هدف مكشوف هو توليد رأي عام داخلي ضاغط لوقف الإنتفاضة... الخ.

لهذه الأسباب وخلافها، فإنَّ القراءات التقنية التي تعتمد الأرقام المتداولة تبقى أقل دقة من أن تستوعب كل الآثار الإقتصادية، وأقل شمولية وعمقاً من أن تُلِّمَ بالآثار البنيوية والإختلاف الهيكلي في إقتصاد المناطق، والذي وفَّر له كل تلك القابلية العالية للإضطراب الداخلي، جراء إضطراب خارجي ومن طبيعة سياسية وأمنية.

تكمن دلالات الإضطراب المُشار إليه ليس في آثاره المباشرة فحسب، بل في ما تكشفه من إختلاف بنيوي عبثاً نفهمه خارج العلاقة التي تكوَّنت، وتحت ضغط السياسة والأمن، جراء العلاقة بالإقتصاد

الإسرئيلي أيضاً. بين أبرز النقاط التي يمكن إضافتها على هذا الصعيد إعادة فحص العلاقة المُشار إليها وتحديداً لناحية كونها بإتجاه واحد وتقوم على التبعيَّة والإرتهان والإلحاق والإعتماد. . . إلخ كما يُقال، أم أنَّها علاقة بإتجاهين وأنَّ التبعيَّة والإرتهان والإلحاق والإعتماد متبادل؟

يعتقد الكاتب، ومن ضمن وظيفة البُعد الإقتصادي، أنَّ المسألة آنفة الذكر والمتعلقة بطبيعة العلاقة وفيما إذا كانت بإتجاه واحد أم بإتجاهين هي النقطة الأهم، ليس لما تلقيه أو تضيفه من جديد نوعي للأدب الإقتصادي حول ما يُعرف بعلاقة المركز والمحيط فحسب، بل لما تكشفه من عبء إقتصادي للإنتفاضة ضد الإسرئيلي عامة أيضاً.

وبهذا المعنى، فلا يعود البعد الإقتصادي يمتلك طبيعة دفاعية ويدور حصراً حول الصمود، بل له طبيعة هجومية وصاحب دور شبه حاسم في تحديد كلفة الإنتفاضة «إسرائيلياً» وهذا أمر لا خلاف على أنَّ له دوراً مركزياً في تقرير سياسة «إسرائيل» ليس إزاء الإنتفاضة فحسب، بل أيضاً القضية عموماً، والتي لن تتحرك إلا في ضوء حجم الكلفة التي تدفعها «إسرائيل» لإدامة إحتلالها.

إنَّ الفرضية التي يقوم عليها هذا العمل هي أنَّ العلاقة بين الإقتصادين هي على قاعدة الإعتماد المتبادل وبالتالي فإنَّ أي إختلال في جانب لا بد وأن ينعكس في الجانب الآخر. قبول هذه الفرضية يعني بالتبعية أنَّ أثر الإنتفاضة على الضفة الفلسطينية يسحب نفسه

على الضفة الإسرئيلية التي وبمقدار ما كيَّفت الآخر فإنَّها قد تكيَّفت معه بحيث صارت رهينة له أيضاً كما سنوضِّح لاحقاً.

يُمكن الحديث وبمعرض طبيعة العلاقة بين الإقتصادين عن علاقة بين: (١) حجمين(٢) درجتي تطور (٣) ووظيفتين. وفي الحالتين معاً، فإنَّ المقارنة هي لصالح «إسرائيل» التي يبلغ ناتجها المحلِّي أكثر من مئة مليار دولار، أي عشرين ضعفاً من الناتج المحلِّي للمناطق. أمّا إرتباطاً بالفرد الواحد، فإنَّ النسبة تبلغ حوالي ١/ ٧. لا خلاف على أنَّ الفجوة المُشار إليها تعكس فجوة بين تطور الإقتصادين وحيث ينتمي أحدهما إلى العالم الأول بإمتياز، في حين ما زال ثانيهما إقتصادياً عالماً ثالثاً.

هذا التوصيف للعلاقة صحيح ولكنه ناقص لناحية الآليات الداخلية التي حكمت الإقتصادين، ومن ضمن سياسة أعطت للكُلٍّ دوراً مكملاً بل وداخلياً في الآخر، على قاعدة التخصص الوظيفي بين العرب واليهود ونوعية الدور الذي يؤدَّى، وكان محلّ تجاهل وتعتيم من قبل الإسرائيليين مقابل جهل الطرف الفلسطيني الذي لم يرشح عنه حتى الآن ما يشير إلى وعيه للدور البنيوي والمؤثِّر للفلسطينيين في الإقتصاد الإسرئيلي.

تتعدد أوجه العلاقة لتشمل مختلف الجوانب الإقتصادية من تجارة خارجية وعمل وموارد طبيعية... الخ وقد كانت هذه الجوانب محل دراسات شتى أبرزت أهميتها، ولكنَّ أيّاً منها لم يؤثِّر على دور مُقرٍّ لأي منها في حياة «إسرائيل» الإقتصادية. على العكس

من ذلك. فإنَّ الإنطباع الذي تسعى «إسرائيل» لترويجه، دون دحض كافٍ من قبلنا، يتراوح بين ضآلة المردود الإقتصادي على «إسرائيل» وبين الأخير في توفير فرص العمل ولقمة العيش لنِسبٍ متفاوتة من سكان المناطق (!)

لا يتَّسع المجال لمعالجة مختلف جوانب العلاقة لذا سنركِّز على العمل العربي في «إسرائيل» الذي هو الجانب الأكثر إرتباطاً بوظيفة النص ويلعب مكانة تقريرية/ بنيوية/ هيكلية ليس في حياة «إسرائيل» الإقتصادية فحسب بل الإجتماعية أيضاً، دون أن يعني ذلك تقليلاً من أهمية الجوانب الأخرى ولكن ذات المكانة والوزن النسبي يعودان على «إسرائيل» بفوائد مباشرة وغير مباشرة أكثر بكثير مما تفصح عنه الأرقام التقديرية لحجم التجارة الخارجية بينهما أو إستثمارها لموارد المناطق الطبيعية. . . الخ.

يرجو الكاتب أن يكون مفهوماً وعلى نحو كامل ودقيق أن النَّص لا يستخدم المصطلح جُزافا، وأنَّه حين يُعبِّر عن «المكانة التقريرية» فإنه يعني ما يقول وتحديداً لناحية الدور البنيوي والذي يفترض أنه غير المكانة والوزن النسبي، الذي ومهما بلغ حجمه يبقى من طبيعة كمية ومحصورة وقابلية للتعويض على نحو آخر، في حين أنَّ العنصر الذي له مكانة تقريرية هو من طبيعة كمية ومحصورة وقابلية للتعويض على نحو آخر، أمَّا العنصر الذي له مكانة تقريرية هو من طبيعة نوعية ويمتد بدوره ليتحكَّم بدور ما عداه ومن غير الممكن تعويضه دون كلفة باهظة جداً هذا إذا أمكن له ذلك.

منعاً لسوء الفهم وتوضيحاً لما تقدَّم وحفظاً لأهمية تلك العناصر التي أطلقنا عليها صفة «المكانة النسبية» وبالتالي «الطبيعة الكمية» مقابل تلك ذات «المكانة التقريرية/ الهيكيلية/ البنيوية» و«الطبيعة النوعية». نشير وعلى عجل لعنواني: «المياه» «والتجارة الخارجية» بوصفهما نموذجاً لما نقصده بالمكانة النسبية والطبيعة الكمية قبل الإنصراف لقوة العمل العربية في الإقتصاد الإسرائيلي والتي أعطينا لها «مكانة تقريرية» و «طبيعة نوعية».

تراوح إستهلاك «إسرائيل» من المياه خلال العقد الأخير بين مليارين وملياريين و٢٢٤ مليون متر مكعَّب مقابل حوالي مليار و٤٠٠ مليون م٣ عشية حرب ١٩٦٧. تتفق معظم الدراسات على أنَّ مصادر المياه من الأراضي المحتلة ١٩٦٧ تفسِّر حوالي نصف الزيادة المُشار إليها، وهي لا تزيد وفق أقصى تقدير عن نصف مليار م٣. لا خلاف على أنَّه كان لذلك دوراً كبيراً في حلّ معضلة المياه في «إسرائيل» وزيادة الطلب مما ساهم في نمو «إسرائيل» سكانياً وإقتصادياً.

يبلغ الوزن وبالتالي المكانة النسبية للمياه الإضافية المُتاحة من أراضي العام ١٩٦٧ ما يتراوح بين ربع وخمس المياه المستخدمة في «إسرائيل» وهذا وزن بالغ الأهمية ولكنه لا يأخذ دوراً تقريرياً ويمكن الإستغناء عنه من خلال بدائل ميسورة «لإسرائيل» تقنياً، وذلك ربطاً بتقدمها في مجال تحلية المياه، ومالياً بإعتبار أنَّ المبالغ المطلوبة لذلك لا تبلغ وفق تقديرات مبالغ فيها جداً حوالي نصف مليار دولار.

يجب أن نقرأ الكلفة المُشار إليها إرتباطا بالناتج المحلّي والبالغ

أكثر من مئة مليار دولار، أي أننا أمام عبء لا يتجاوز نصف بالمائة من الناتج المحلّي، وذلك على إفتراض أنها ستتحمَّل لوحدها جزئياً، ولكن الثابت أن ذلك لا يعطي لعنصر المياه دوراً تقريرياً وذلك ربطاً بالبديل المُتاح بغضّ النظر عن كلفته ومصادر تمويله.

بلغ حجم التجارة الخارجية «لإسرائيل» سنه ١٩٩٨ مع المناطق المحتلة ١٩٦٧ ما قيمته ٢٨٠ مليون دولار واردات ومليار و٦٣٦ مليون دولار صادرات. أي ١ بالماية من الورادات و٢.٥٧٪ من صادرات «إسرائيل». يبلغ الفائض التجاري والحال هذه مليار و ٣٥٦ مليون دولار وبالتالي فإنَّ صادرات «إسرائيل» تبلغ حوالي ستة أضعاف وارداتها من المناطق المحتلة تعديل الأرقام المُشار إليها لتشمل التجارة غير المسجلة، ولكن ذلك لا يرتب تعديلاً جوهرياً على النسب والأرقام المشار إليها.

تشير المقارنة إلى أنَّ مناطق ١٩٦٧ هي أكبر مستورد منفرد من «إسرائيل» بعد الولايات المتحدة بواردات تبلغ ٨ مليارات و ٢٥٥ مليون دولار. على الجانب الآخر، فإنَّ ثمَّة دول منفردة تحتل مكانة مميزة في الإستيراد من «إسرائيل»، حيث نجد: (١) إيطاليا(٢) بلجيكا ولوكسمبورغ(٣) ألمانيا(٤) هولندا(٥) بريطانيا(٦) هونغ كونغ(٧) اليابان وذلك بواقع: (١) ٧٣٦ (٢) ١١٠٣ (٣) ١١١١(٤) ١١٠٠ (٥) ١٣٢٣ (٦) ٧٩٧(٧) ٧٥٥ مليون دولار على التوالي.

يعرف كاتب النص أهمية توفير سوق للصادرات في عالم يزداد فيه التنافس وبالتالي معنى أن توفِّر «إسرائيل» لنفسها سوقاً مضمونة

كالمناطق المحتلّة في العام ١٩٦٧، تستوعب ما يزيد على ٧٪ من صادرات «إسرائيل» وتبلغ قيمتها ملياراً و٦٣٦ مليون دولار. يعرف الكاتب كل هذا، ومع ذلك، فإنَّه في ضوء توزع صادرات «إسرائيل» وتنوعها جغرافياً، لا يرى أهمية تقريرية لتجارة «إسرائيل» مع المناطق المحتلة في العام ١٩٦٨، حيث من الممكن توفر بدائل عرفت كيف تجدها على مدار تاريخها.

على قاعدة حفظ المكانة النسبية الكمية لكل من المياه والصادرات والإقرار بحجم وكلفة الجهود المطلوبة لتوفير بدائل عن المناطق المحتلة١٩٦٧ على هذا الصعيد وفق ما أوضحنا، لكن وكما أوضحنا أيضاً، فإنَّ السؤال المركزي هو: إمكانية توفير البديل، وهو سؤال يحدِّد برأينا مكانة عنصر أو آخر، وعما إذا كان تقريرياً/ هيكلياً/ بنيوياً أم لا؟

جرى بناءً على ما تقدم، التصنيف آنفا وسنستأنف العرض لنتحدث عن العمل العربي في «إسرائيل» ومكانته النوعية والتقريرية في صلب هيكل وبنية الحياة الإقتصادية والإجتماعية «لإسرائيل» التي تدور حول ناتج محلي تفتخر أنه يزيد على مئة مليار دولار، وهي سعيدة كل السعادة بأنَّ عدوها لم يسأل نفسه أو يسألها لتفسير كيف لها أن تصل بناتجها المحلِّي إلى ما وصل إليه كمّاً ونوعاً.

كما أسلفنا، فإنَّ الناتج المحلِّي للفرد الواحد يبلغ في «إسرائيل» حوالي سبعة أضعاف ما هو عليه في المناطق، حيث يبلغ الناتج المحلِّي وفق أفضل التقديرات حوالي خمسة مليارات دولار،

مع كل ما يمكن أن يُقال عن إختلالات في مكوّنات الناتج المحلّي هذا. بناءً عليه، فإنَّ الناتج المحلّي الإفتراضي للمناطق ووفقاً للمعيار/ المستوى الإسرائيلي كان يجب أن يكون حوالي ٣٥ مليار دولار أي بفجوة تبلغ حوالي ٣٠ مليار دولار مما هو عليه في حيِّز الواقع.

لعلَّ ما تقدَّم يضيف أساساً إقتصادياً للصراع بين أهل المناطق و«إسرائيل» التي جعلت الفجوة على ما هي عليه، أي ١/ ٧، وذلك بعد ثلث قرن من السيطرة وإعادة التكييف، علماً بأنَّ الفجوة سنة ١٩٦٧ كانت أقل من ذلك بكثير. ثمَّة علاقة سببية بين الفجوة الباهظة وبين الإحتلال، وإن كنَّا لا نستطيع الجزم بما كانت أو ستكون عليه أوضاع المناطق لو لم تكن مُحتلَّة، ولكننا نجزم أنه لولا الإحتلال لما كان «لإسرائيل» أن تبلغ بناتجها المحلّي ما بلغته.

يصحُّ في النموذج الذي نحن أمامه كل الحديث الذي قيل ويقال عادة عن العلاقة الكولونيالية ولكن الأخيرة لا تستغرق بالكامل التجربة التي نحن بصددها، وتحديداً لناحية الآليات الداخلية التي حكمت علاقة التجربة الإسرائيلية بذاتها وهنا تكمن خصوصية التجربة الإسرائيلية، هذا فضلاً عن الآليات الخارجية والتي أسَّست لعلاقات كولونيالية، لا نجازف لو قلنا أنَّها وبدورها، إستثنائية وذلك ربطاً بالجانب الإستيطاني الذي لا خلاف على أنه طبيعة إستئصالية.

أرجو السماح لي بالمرور سريعاً على ما أسميته «الآليات الخارجية» أي تلك التي حكمت علاقة «إسرائيل» بالمناطق وذلك لأنه

ليس هنالك الكثير من الذي يمكن أن يضاف عما هو معروف في هذا المجال من إلحاق «إسرائيل» بالمناطق وحبس للتطور ونهب للموارد الطبيعية والبشرية. . . الخ من التوصيفات والأحكام التي نجد في حيز الواقع كل ما يؤيدها وينسجم مع أي حديث حول طبيعة وتوصيف العلاقات الكولونيالية التقليدية. إنَّ ما يستدعي التوقف هو مدى إنسجام القول بـ «تقليدية» التجربة وتوصيف سابق وحقيقي حول «إستثنائية» التجربة وهذا شأن يستحق موقفاً وتفسيراً.

تكمن إستثنائية التجربة في البعد الإستيطاني الذي لا خلاف على أنَّه يتم على أرضية إستئصالية تستهدف البشر قبل الإقتصاد. يعيدنا ما تقدَّم لدائرة التناقض ثانية حيث لا تقسم الإستئصالية في جانب وتوفير «إسرائيل» فرص عمل لحوالي ١٢٥ ألف عامل من المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧ على نحو رسمي. وفيما لو أضيف لهؤلاء من يعملون بشكل غير شرعي أو في نشاط إقتصادي داخل المناطق المحتلة في العام ١٩٦٨ نفسها ولكن لصالح «إسرائيل» فإنَّ العدد الرسمي المذكور يتضاعف تقريباً.

ما يصحُّ على المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧، يصحُّ ولكن على نحو أوسع، على المناطق المحتلة في العام ١٩٤٨ حيث بلغت قوة العمل العربية سنة ١٩٩٨ هناك حوالي ٣١٨ ألف شخص، أسهم غير عامل في جعل غالبيتهم الساحقة يعملون في إقتصاد يملكه يهود. دون الدخول في تقديرات ليس من السهولة بمكان التيقن منها، ولكن الحقيقة هي أنَّ «إسرائيل» توفِّر العمل لبضع مئات الآلاف من قوة العملة العربية من منطقتي الإحتلال سنة ١٩٤٨ و١٩٦٧.

يعرف الإسرائيليون أكثر من غيرهم أنَّ كل عالم عربي أو أكثر قليلاً، يعني أسرة عربية وأنَّ فرصة عمل تعطى له تعني توفير مزيد من الأسباب لبقاء أسرته فوق أرضها وإستطراداً مزيداً من العقبات أمام سياسة «إسرائيل» الإستئصالية والتي لها معنىً واحداً هو الإقتلاع على نحو قسري جراء الإرهاب أو على نحو طوعي بسبب إنعدام الفرص لتأمين شروط الحياة وعلى رأسها العمل والخبز.

ما تضمنته الفقرة السابقة ليس إفتراضاً نظرياً بل واقعاً مُحقَّقاً، ويجب أن لا يغيب تحت ذرائع دعاوية تضر بنا أكثر مما تضر العدو لأنها تحجب عنا إدراك حقيقة المأزق التاريخي الذي دفعه للتقلص كالمشار إليه بين السياسة الإستئصالية وبين تأمين فرص عمل مع ما يترتب على ذلك موضوعياً من توفير مزيد من أسباب بقاء الفلسطينيين فوق أرضهم.

وحين نقول واقعاً مُحقَّقاً فإنَّ الشاهد هو تطور عدد عرب المناطق المحتلة ١٩٤٨ الذين بقوا فوق أراضيهم ويُعرفون بإسم متداول هو عرب «إسرائيل» تمييزا لهم عن فلسطينيي المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ وفلسطينيي الشُتات. بلغ عدد هؤلاء، أي «عرب إسرائيل» سنة ١٩٩٨ حوالي مليون و١٢٨ ألف نسمة أي حوالي سبعة أضعاف ما كانوا عليه إثر وقوع نكبة ١٩٤٨.

لا خلاف على أنَّ نسبة المضاعفة هذه هي الأعلى بين مختلف تجمُّعات الفلسطينيين سواء في الضفة أو غزة أو دول الشُتات القريب، ومع أنَّ هذا شأن يستحق بحثاً قائماً بذاته نظراً لخطورته،

ودلالاته، فإننا سننصرف عنه متقيدين بوظيفة النص ولنطرح السؤال الدقيق التالي: لماذا أعطت «إسرائيل» فرص عمل للفلسطينيين مع أنَّ ذلك مناقضٌ ومعطلٌ لسياساتها الإستئصالية؟

لقد كانت الإشكالية آنفة الذكر مطروحة تاريخياً ولم تتمكن الحركة الصهيونية أولاً و «إسرائيل» لاحقاً، وخصوصاً بعد ١٩٦٧، من أن توفِّر حلاً لها رغم كل الدعوات لعدم إعتماد العمل العربي على إقتصاد يملكه ويديره يهود. مع ذلك، كان الإعتماد على التزايد وهو ما يطرح السؤال ثانية حول السبب «الإسرائيلي» الأقوى من الأطروحة الإستيطانية الإستئصالية ومن بين مقتضياتها عدم توفير الظروف المساعدة لبقاء الفلسطينيين في أرضهم؟

إذ نسقط من حسابنا إفتراضنا من نوع أنها فعلت وتفعل ذلك من أجل الفلسطينيين فإنَّ الدافع وراء تطويع السياسة الإستئصالية لصالح سياسة تشغيل العرب، والتي تلحق موضوعياً ضرراً بالغاً بالأولى، لا بد وأن يكون صهيونياً وإسرائيلياً ومن حجم وطبيعة تمس كامل المشروع الصهيوني وقدرته على النمو والتوسُّع في جلب المهاجرين الجدد ومن ضمن معادلة قد تبدو غريبة ألا وهي أن وجود مزيد من اليهود فرض ويفرض وجود مزيد من العرب.

يستدعي ما تقدم العودة بنا إلى نقطة سبق لنا تناولها، عنينا بها الآليات الداخلية التي حكمت علاقة التجربة الإسرائيلية بذاتها والتي لعبت دوراً حاسماً في تقرير «إسرائيل» والحركة الصهيونية لنوعية الآليات الخارجية التي عملت بموجبها وتحديداً إزاء الفلسطينيين،

والتي تقوم على ركنين متناقضين هما: الإستيطان الإستئصالي في جانب وزيادة مكانة العرب في الإقتصاد الإسرائيلي في جانب آخر.

يحفل الأدب السياسي والفكري والدعاوي للصهيونية بالحديث عن الدوافع والأسباب الأيديولوجية حيث نجد «الخروج إلى أرض الميعاد» «والعودة إلى صهيون والأرض والعمل العبري» الذي إعتبر طاهراً... الخ من الدعوات والإدّعاءات التي لم تتمكن من حجب حقيقة لم تُحظَ بالضوء الكافي وهي أنَّ الدعوة للخروج إلى أرض الميعاد كان دعوة للخروج/ الإرتقاء الطبقي وفلسطين ليست أرضاً مقدسة فحسب، بل هي أرض اللبن والعسل والفرص الذهبية.

ما تقدَّم لم يكن عبارة عن حوارات أيديولوجية أو دعاوية بل ممارسة في حيِّز الواقع أملتها البنية الإجتماعية للمهاجرين اليهود، الذين وعلى نحوٍ عام كانوا من مواقع طبقية أو مهنية أو أصحاب طموح لمواقع طبقية تُبرِّر مغامرة الهجرة إلى فلسطينيين مقابل فرص بديلة أمام اليهود، سواء في البلدان التي كانوا يقيمون فيها أو التي يستطيعون الهجرة إليها. لا يُغيِّر من حقيقة الأمر أنَّ ثمَّة أسباب قسرية أو دوافع أيديولوجية كانت وراء هجرة أعداد قد تزيد أو تنقص في فترة أو أخرى.

تبدَّل هذا الواقع، على نحوٍ كمّي ونوعي بعد حرب عام ١٩٦٧ التي كانت مرحلة تاريخية فاصلة، وما الإحتلال لأراضٍ جديدة إلاَّ أحد أبعادها. فهنالك من ناحية مرحلة إقتصادية وإجتماعية هامة قد

أنجزتها على مدار الفترة ما قبل ١٩٦٧، ومن ناحية أخرى فتحت نتائج حرب ١٩٦٧ الباب واسعاً أمام هجرة كثيفة ونوعية بلغت مستويات غير مسبوقة مع بدء هجرة اليهود السوفيات والتي توالت فصولاً لتبلغ ذروتها مع إنهيار الإتحاد السوفياتي.

إستناداً لدراسات متأنية تفصيلية سابقة، أمكن لحظ علاقة وثيقة بين جهود إسرائيلية وصهيونية ودولية ليس لتشجيع هجرة اليهود السوفيات وتوجيههم نحو «إسرائيل» فحسب، بل لتأمين استعادتهم عبر توفير رساميل أميركية هائلة أيضاً. ترافق هذا مع بدء العملية السلمية، حيث لا يستطيع عاقل إنكار أن منطلق التسوية كان كارثة ١٩٦٧ ووليدها قرار ٢٤٢ الذي لا يستطيع سوى منافق غبي إنكار أنه كان بداية كل تطور تسووي لاحقاً منذ جنيف وحتى الآن.

إستناداً لنفس الدراسات أيضاً، يمكن القول أن أطروحة «إسرائيل» «الدولة الإقليمية العظمى» قد وُلدت خلال هذه الحقبة وما توفَّر فيها من ظروف سياسية وبشرية وعملية ومالية ملائمة. يعرف كل متابع أن «إسرائيل» قد شهدت خلال تلك السنوات القليلة أوائل السبعينيات شبه ثورة في المناهج أملتها المستجدات آنفة الذكر وانتهت بأطروحة «الدولة الإقليمة العظمى» والتي من بين مواصفاتها التحوّل إلى قوة إقتصادية جبارة وإن ضمن حجمها البشري والجغرافي والموارد المُتاحة لها.

هذه هي اللوحة قبل ما يتراوح بين ثلث قرن وربع قرن، وإذ نعيد رسمها ليتم تحديد الإطار الذي قرَّر مكانة العمل العربي في

الإقتصاد الإسرائيلي. لوحة تشير إلى أن كافة العوامل من موارد بشرية ومالية وعملية وطموح سياسي وأمني قد توفرت «لإسرائيل» على نحوٍ غير مسبوق. كان القرار الإسرائيلي في تلك الفترة هو إطلاق العنان أمام كل ما تقدَّم بأقصى فعالية ممكنة.

حدَّ من الرغبة المشار إليها مجموعة عقبات كان من الممكن تجاوزها بإستثناء عنصر واحد شكَّل خناقاً قاسياً وممرّاً إجبارياً هو عدم توفر الكمّ المناسب من قوة العمل اليهودية غير الفنية، والتي لا مجال للإستغناء عنها رغم كل الدعوات للتحوّل العاصف من الإقتصاد والصناعات التقليدية صوب الصناعات التي وصفت في حينه بالصناعات كثيفة المهارة والتي أهَّلت «إسرائيل» لموقع بارز في صناعة «الهايتك» الدولية.

جرى في حينه سجال جدّي حول سُبُل الخروج من الخناق المشار إليه. مقابل رأي بأن يهبط بالنسبة المطلوبة من قوة العمل اليهودية الفنية لتسدّ الفراغ في قوة العمل اليهودية غير الفنية، إنتصر الرأي الذي يقول بأنَّ على «إسرائيل» أن لا تبدِّد قوة عملها اليهودية. وردا على سؤال حول: كيفية حل النقص في قوى العمل غير الفنية، كان الجواب: «مُحمَّد يحصد». وكان أن حصد مُحمَّد كي يتفرغ اليهودي للعمل «كثيف المهارة» ولاحقاً «الهايتك».

إنَّ الذي قرَّر مكانة مُحمَّد في الإقتصاد الإسرائيلي ليس الآليات الخارجية وعلاقة «مركز» و«محيط»، بل الآليات الداخلية لكامل البناء الإسرائيلي والذي لا تكتمل دورته بعلاقته مع إقتصاد المناطق والعمل

العربي من هناك كعامل خارجي، بل بعلاقته مع ذاته وعلى قاعدة أنَّ العمل العربي صار جزءاً بنيوياً وداخلياً لا تكتمل دورة الإقتصاد الإسرائيلي إلاّ من خلال حضوره في تلك الدروة.

يظنُّ الكاتب أنه قد أوضح فكرته وخصوصاً لناحية أنَّ حُسُن أداء وتوظيف وضمان الإنتاجية المرتفعة للعمل اليهودي وحاجته إليه. إنَّ السؤال الذي لا بد من طرحه هو: ما هو حجم وطبيعة الحاجة المُشار إليها؟ هل يطرح الموضوع على أرضية كمية ونسبية وبالتالي تقدَّر المسألة إرتباطاً بنسبة العمل العربي من مجمل قوة العمل في الإقتصاد الإسرائيلي أم على أرضية أخرى؟

عبثاً نُقدِّر حجم وطبيعة الحاجة المشار إليها ما لم نتجاوز الأحكام القيمية من نوع أنَّ العمل غير الفني أقلُّ أهمية من العمل الفني وأنَّ الوزن الرقمي هو الذي يُحدِّد قيمة أو أخرى. إنَّ الحقيقة هي أنَّ لكل عنصر أو حجم أو وزن رقمي أهمية مطلقة وذلك إنطلاقاً من أن العملية الإنتاجية لا تكتمل دونه مهما كان ذلك ضئيلاً يعني تعطيل كامل العملية الإنتاجية.

إذا كانت الفقرات السابقة قد أوضحت المكانة للعمل العربي في الإقتصاد الإسرائيلي، فإنَّ ذلك لا يُقلِّل من الأهمية الكمية للعمل العربي الذي تحصر «إسرائيل» حديثها عنه بالرقم المتداول وهو ١٢٥ ألف عامل شرعي يُضاف له عدد مشابه غير شرعي وخلافه من المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧، أي أننا أمام حوالي ربع مليون عامل. يمكن أن نضيف رقماً مساوياً إن لم يكن أكثر من منطقة

١٩٤٨. أي أننا حوالي نصف مليون عامل عربي يعملون مباشرةً في دورة الإقتصاد اليهودي.

تبلغ نسبة هؤلاء حوالي خمس قوة العمل في الإقتصاد الإسرائيلي أي حوالي عامل عربي مقابل كل حوالي ٤.٣ عمال يهود وذلك على نحو إجمالي. إنَّ مزيداً من التفكيك والتحليل يجعلنا أمام تناسب جديد وإستطراداً وزناً مضاعفاً لقوة العمل العربية المغيبة عن العمل الرسمي في إرادات الدولة، فضلاً عن قطاعات معينة كقطاع البنوك والأعمال وما شابه. . . الخ.

نوجز ما تقدَّم بالقول أنَّ العرب يتركَّزون في القطاعات الإنتاجية مما يرفع نسبتهم من مجمل العاملين على هذا الصعيد. أما داخل القطاعات الإنتاجية نفسها فإنَّ مراحل إنتاجه كاملة تزيد نسبة العمّال العرب عن نسبة اليهود. والحال هذه، فإننا أمام مكانة مركبة، كمَّاً ونوعاً للعمل العربي، لا تفصح عنه النسب والأرقام الإجمالية كما يجب. لا نستنتج أكثر من اللازم لو قلنا أنَّ العرب يقرّرون في إقتصاد يملكه ويديره يهود.

لقد أبرزنا الدور الإقتصادي للعمل العربي والذي كان وراء إطلاق العنان لفعالية الإقتصاد الإسرائيلي بعد أن حلَّ معضلة خناق العمل غير الفني. تكمن قيمة هذا الحكم في مدِّه نحو أبعاده الإجتماعية الشاملة والتي نجد تعبيراً لها في حجم الناتج المحلّي البالغ مئة مليار دولار وإستطراداً نوعية البنى الإجتماعية والعلاقات المختلفة التي تنبثق عن دخل من هذا الحجم وهذا المستوى.

نوجز فنقول أنَّ المسألة تتجاوز الإقتصاد إلى صميم البنية الإجتماعية «لإسرائيل» التي تواجه والحال هذه إختراقاً إستراتيجياً من خلال قوة العمل العربي والتي قرأت، مع الأسف، على نحو ساذج واختصرتها إلى أفراد، وحوَّلت هؤلاء لمتسولي فرص عمل على المعابر وفق الصورة السائدة والخطاب الساذج، ناقص الوعي والمسؤولية. لذا، وبدلاً من أن يكون العمل العربي سلاحاً هجومياً ومن طبيعة إستراتيجية، صار أداة ضاغطة بيد «إسرائيل».

لقد سبق أن أوردنا مصطلح «ميزان القوى الفكري» والذي نستعيده الآن لتفسير القصور المريع الذي ندير من خلاله الصراع مع العدو على نحو عام والإنتفاضة على نحو خاص. والتي تحتاج إلى كل الطاقات الكامنة والتي لا مجال لتفعيلها دون وعيها أساساً وإدراك أهميتها الإستراتيجية البالغة. لا أجازف لو قلت أنه إذا كان الحجر قد شلَّ الجيش الإسرائيلي نسبياً، فإنَّ قوة العمل كفيلة بشلٍّ كامل البناء الإجتماعي الإسرائيلي وليس الإقتصادي فحسب على نحو كامل.

نعم، لقد ألقت الإنتفاضة عبئاً إقتصادياً باهظاً على المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وكل ما قيل ويقال على هذا الصعيد صحيح وليس محل إعتراض صاحب النص، وبالتالي إنَّ الدعوة لتعزيز الصمود بتوفير الإمكانات، ومن ضمن سقف الناتج المحلِّي للمناطق والبالغ خمسة مليارات دولار. هذا الناتج الذي تعرَّض ويتعرض للإضطراب قد يؤثِّر عليه بحوالي النصف تقريباً وذلك إرتباطاً بعمق الصلة بين إقتصاد المناطق «وإسرائيل».

هذه البديهية ليست هي ما سعى صاحب النص ويسعى لإبرازه، إذ يرى أنَّ تعزيز الصمود، أي الإنكفاء عن التعامل مع «إسرائيل»، ولدرجة القطع، وخصوصاً تحريم التجارة والعمل ينقلنا لموقع هجومي ومثير للإضطراب الشديد في دورة الإقتصاد الإسرائيلي داخلياً وخارجياً. وهنا، فإنَّ مترتِّبات الإضطراب متفاوتة من تفاوت حجم الإقتصادين وذلك ربطاً بأنَّ مردود يوم العمل الواحد في «إسرائيل» يبلغ حوالي ٢٧٥ مليون دولار مقابل ١٤ مليون دولار مردود يوم العمل في المناطق.

وبهذا المعنى، فإنَّ مترتبات تعزيز الصمود هي مالياً بواقع ١/ ٢٠ لصالح المناطق مالياً وله مكانة هجومية خصوصاً لناحية أنها تنقل الإنتفاضة إلى كل بيت وموقع عمل في «إسرائيل» التي تحرص أشد الحرص على آثار الإنتفاضة خارج حدود «إسرائيل». لا نجازف أو نبالغ لو قلنا أنَّ كلفة المال دم، وأنَّ إضعاف صمود الفلسطينيين وإجبارهم على البحث عن لقمة العيش في «إسرائيل» هو تعزيز لصمود «إسرائيل».

لا يجوز إختصار ما ورد آنفا إلى مجرد شأن مالي، لا خلاف على أهميته البالغة، ولكن هذا يبقى محدود الأثر إن لم يكن جزءاً من جهد واع وشامل ومنسَّق لفتح الجبهة الإقتصادية الممتدة على مساحة تبدأ في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ وتنتهي بأقصى مكان في العالم. وإذ نشدِّد على الجهد الواعي والشامل والمنسَّق، ففي الذهن تنوع مساحة وأدوات الصراع والأسلحة المتاحة.

إنَّ المطلوب هو في حدود الممكن، وحين نقول بتوفير إمكانات للداخل الفلسطيني بسقف الناتج المحلِّي للمناطق فعلينا أن

نتذكَّر أنَّ الأخير لا يساوي إلا أقل من واحد بالماية من الناتج المحلِّي العربي. وإذا كان الجميع ليس في وارد شن حرب شاملة أو مقاطعة شاملة، لأسباب متباعدة، ولكن هذا لا يمنع القيام بالحدّ الأدنى والممكن من العمل الذي لا يقيم الدنيا ولا يقعدها ولكنه يساعد الفلسطينيين على نحو مقرَّر.

تقع فيما تقدَّم أهمية وضرورة إعادة الإعتبار لمكانة السلاح الإقتصادي العربي، ومن ضمن جهد شامل ومنسَّق، لنقل الإنتفاضة إلى كل بيت في العالم، ليس عبر التلفاز وصور القمع، بل عبر المساس بمصالحه مباشرة، وعلى نحو لا يغامر حتى على الجهد الممكن والمفهوم والمقبول. وليست المناشدات العاطفية هي التي تضع الإنتفاضة على جدول أعمال العالم والتي لا تقلّ أهمية عن وضعها على جدول أعمال وداخل كل بيت «إسرائيلي». بكلمة محدَّدة: **إذا كان بمقدوره أن يصل، فعلى محمد أن لايحصد... وأن لايسقط الحجر.**

لقد إنتهى النص إلى حديث عن جهدٍ واعٍ وشامل ومنسَّق وشكرٍ حار للمركز الإستشاري وناسه وخصوصاً، العقل النبيل والمضيء وراء تنظيم هذه الندوة والمنهج الذي سعى لترسيخه، وهو يحاول ربط الهدف والقول بالعمل وإمكانية الفعل المقاوم والصمود بشروطه الشاملة وبالحصيلة، إعادة الإعتبار للكلمة والعقل في زمن النفاق الذي لم تعد فيه الكلمات تعكس معانيها وأطلق العقل في إجازة وغيبوبة يجب أن تنتهي.

ما مناسبة هذا الكلام في حضرة الإنتفاضة من جانب والإقتصاد في جانب آخر، مما جعل البعض، ربما، يتوقع حديثاً عن الدم والأرقام. لقد سعى النص إلى إعادة المسائل إلى أصولها، وأنَّ الحديث هو عن الطاقات التي لم تعد تقرأ خلال الجداول والإحصاءات أو كمية الموارد فحسب، بل من خلال حسن الإدراك والتوظيف، ولا أرتب الكلام جزافاً لأنَّ سيء الإدراك هو سيء التوظيف وملك الهدر.

ولمن لا يعلم، أقول أنَّ ما تقدم هو روح علم الإقتصاد ودون ذلك يتبدَّل إلى حساب قد يكبر أو يصغر تبعاً لوضوح الرؤية وسلامة المنهج. في هذا السياق، يمكن أن نضع كثافة مصطلحات جرى إستخدامها من نوع «المستوى الفكري التأسيسي» و«نظرية العمل» و«النظرية الأصلية للصراع» وإستراتيجية العمل» و«الأبعاد غير المباشرة» وختاماً «ميزان القوى الفكري» كرافعة لكل ميزان قوى وأساس كل إختلال.

أستعيد ما تقدَّم لأقول أنه عبثاً نفعل شيئاً مؤثِّراً دون السؤال الدقيق عمَّا يجب أن نفعله إزاء عدو لا يسره أمرٌ أكثر من جهلنا به لأننا بذلك نضرب خبط عشواء. ولذا، فإنَّنا لا نبالغ لو قلنا أنَّ أهم عناصر الصمود هو وعي العدو على نحو تفصيلي يوفِّر لنا إدراكا مناسباً لعصبه الرخو، وحيث يجب أن تُوجِّه ضربات إضافية ومؤثِّرة.

نبرز هنا أهمية الحديث عن جهدٍ واعٍ وشامل ومنسَّق لا يقيم تناقضاً بين الأولويات، وعن خطاب غير مبتور، بل كامل يُلِمُّ بكل

أبعاد الصورة التي تبدو، مع درجة متدنية من الوعي، متناقضة فيما هي في الجوهر واحدة موحدة، خطاب تكمن أهميته وصحته وفعاليته في قدرته على توفير ليس مفاتيح فكرية فحسب، بل إستراتيجيات عمل مناسبة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، وهو ما حاول النص أن يبرزه، فإنَّ الطابع العنصري للكيان الصهيوني يجب أن لا يحجب طابعه الطبقي. أنَّنا لا نذهب لشأنٍ نظري، بل السؤال عملي من نوع: إذا كنا لا نستطيع التحكيم في مفتاح الطابع العنصري، فهل نسقط حقيقة أنَّ سرّ بنائه الطبقي ومفتاح كامل أطروحة الكَّم العربي مقابل النوع اليهودي هي بين أيدينا وعلى حسابنا ومن حسابنا.

إنَّ العجز الفكري، قبل العجز السياسي، والذي حوَّل قوة العمل العربية بالغة الدور كمّاً ونوعاً، إلى أفراد وابتذل صورة وواقع لمتسولي فرص عمل على بوابات العبور المذلة، هو وراء عدم إدراك الطابع الطبقي ومجتمع الرفاه الذي صنع ليعطي مضموناً ملموساً لدعوات العنصرية والتفوق الصهيونية. نعم، إنَّ العجز الفكري هو الذي لم يتجاوز معنى «محمَّد يحصد» فحسب، بل وأيضاً معنى «أن يحصد موشي»!.

لن يُضيِّع النص وقت أحد فيتحدث عن بديهيات من نوع العلاقة الوثيقة بين المال والصمود، ولكن الكارثة بحدّ ذاتها حين نستمر، مُساقين بغير سبب، في إختصار المسألة برمَّتها إلى البعد المالي، والذي قد يغطي جانب صمود الفلسطينيين ولكنه يهمل

الجانب الآخر من الصورة ألا وهو الضغط على «إسرائيل» وعلى نحو مؤثّر جداً. إنَّ أكبر ضغط هو أن نضع السلاح الإقتصادي على جدول البحث ومن ضمن مستوى مُدقّق لا علاقة له بعنتريات لا يجرؤ عليها إلا جاهل يلقي الكلام جزافاً.

من السهولة بمكان ملاحظة أنَّ النص لم يعد مكانة تقريرية إلا للعمل العربي، ليس من زواية أهميته بل إرتباطاً بقدرة «إسرائيل» أو عدم قدرتها على توفير بديل للفرص التي أتاحتها وتتيحها المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ وتحديداً على صعيد الموارد الطبيعية والمياه على وجه الخصوص والتجارة الخارجية حيث تعتمد «إسرائيل» بنسبة ٢.٧٪ من صادراتها على المناطق.

صحيح أنَّ الفلسطينيين لا يستطيعون قطع المياه عن «إسرائيل» ولكنهم يستطيعون السؤال حول: هل المياه هي المورد الطبيعي العربي الوحيد الذي يُغذّي «إسرائيل» ويلبي حاجتها من الموارد الطبيعية؟ هل إمتدادات النفط والغاز هي أقل أهمية وتأثيراً؟ إنَّ النفاق بعينه هو في حذف هذا العنوان من جدول أعمال متابعي الإختراق الصهيوني للجسد العربي. الأسوأ من ذلك، تضخيم المطالبات ليصير مستحيلاً تحقيقها من نوع حظر شامل للنفط العربي عن العالم، مع أنَّ المطلوب حظر جزئي ويمسُّ «إسرائيل».

نعم، إنَّ تجارة «إسرائيل» الخارجية مع المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ هي من حجم غير تقريري ولا نقول الولايات المتحدة، ولكن ماذا عن السوق العربية مترامية الأطراف والمفتوحة على مصراعيها

للسلع الإسرائيلية التي تتسرب مدرارة وبكميات تبلغ أضعافاً مضاعفة ما تصرفه «إسرائيل» في المناطق المحتلة.

والسوق العربية، حفظاً للعفة الكاذبة، تبدأ عبر طرف ثالث، قبرص أو هونغ كونغ مثلاً، والتي إستوردت من «إسرائيل» خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ بمليار و٧٩٧ مليون دولار على التوالي. يبقى علينا ألاَّ نصدق أنَّ هونغ كونغ تحولت مستوردة وليست إسماً حركياً لغير بلد آخر، وما لايسجل تحت هونغ كونغ أو خلافها يجد مكاناً له في «بلدان أخرى بآسيا» التي إستوردت سنة ١٩٩٨ من «إسرائيل» بمليار و١٧٤ مليون دولار.

وما لا يذهب لـ «هونغ كونغ» أو «بلدان أخرى» في آسيا أو أفريقيا... الخ، يذهب لـ «بلدان غير مصنفة» التي إستوردت من «إسرائيل» سنة ١٩٩٨ ما قيمته مليار و ٢٣٦ مليون دولار. إنَّ مزيداً من التفكيك والمقارنات يظهر معطيات إضافية تؤكد ما تقدَّم، حيث نجد صدفة عجيبة من نوع مكانة الماس المصقول في صادرات «إسرائيل» لمثل هكذا بلدان أو شبه تلازم الصادرات المشار لها مع إرتفاع أو إنخفاض أسعار النفط.

من هنا، يجب أن يبدأ البحث والبداية هي في أن نقرأ بهدوء ونخرق الصخب والنقاش الفاسد، الذي آن الأوان لرفع أصبع الإتهام بوجهه، لأنَّ لا هدف له إلا حجب النقاش الصالح وما ينفع الناس لصالح زبد في زمن من دم يسقي كربلاء العصر الحديث ينادي عقلاً وكلمة حق وإنصاف قبل السيوف والمال.

تعقيب الدكتور نقولا شماس
على ورقة الدكتور حسين أبو النمل

ليس من السهل علينا التطرق إلى مسألة الإقتصاد الفلسطيني بعد الدكتور حسين أبو النمل، الذي يحتلّ موقع الإحترام والتقدير في الأوساط العربية والإقتصادية. في بداية حديثنا نودّ أن نشاطره الرأي والكلام عن المقاومة السياسية العربية والوطنية، ونثني على تحليلاته المتعدّدة الجوانب، كما وإني بدوي أنحني إحتراماً وإجلالاً أمام المقاومة اللبنانية، قيادة وأعضاء وشهداء، والذين قدَّموا الغالي والنفيس وبذلوا دماءهم الزكيّة فدحروا العدو الصهيوني من دون أن يجني أي مكسب سياسي أو إقتصادي. كذلك أوجّه التحية إلى أبطال الإنتفاضتين الفلسطينيتين، أعني إنتفاضة الـ ٨٧ وإنتفاضة الأقصى. وبالفعل لا بالقول فحسب، فإنَّ مشعل المقاومة والتحرير ينتقل من يد إلى يد، والصراع على أوجّه متواصل ومتنام.

إلا أننا وإياكم نتوقف والغصّة في قلوبنا عندالذكرى الطيبة لأب المقاومة اللبنانية وفيلسوفها الإمام الراحل الشيخ محمد مهدي شمس الدين (رحمه الله)، وبعدها عند مطالعة الدكتور حسين الإقتصادية المميّزة. أتصوّر أن كلينا نقرأ في الكتاب عينه: كتاب العولمة، كتاب التطور الإقتصادي، كتاب ضرورة مراعاة موازين القوى والإبتعاد عن

الرومانسية التي طغت دائماً على السياسات الإقتصادية العربية. ونحن إذ دخلنا مع الألفية الثالثة مرحلة ربما يمكن تسميتها بـ «الداروينية الإقتصادية»، نرى أن الغلبة والبقاء لن يُكتبا إلا للأقوى والأسرع والأفضل. هنا أودّ التوقف عند القاموس الإقتصادي ومصطلحاته المميّزة التي إستعملها الدكتور حسين فيما يتعلّق بأبعاد وآفاق عديدة مثل «الرابط العضوي» و«العلاقة السببية» بين الشِّقين السياسي والإقتصادي، وكيف أنهما يُشكِّلان وجهين للنقد الواحد. كما وأتوقف عند موضوع «الاستراتيجيا»، الذي يشكِّل أحد أهم عوامل السياسات الإقتصادية في عصرنا. فإننا ويا للأسف نفتقر إلى حدّ بعيد، في عالمنا العربي، وفي دول الطوق والمجتمعات المقاومة، إلى إستراتيجيا إقتصادية متكاملة. والذي لفتني في أسلوب الدكتور حسين هو التدرّج والشمولية عند معالجته للمواضيع الاقتصادية الأساسية، من مثل مقارنته بين وضعي الضفة والقطاع، والفارق بين العمالة الفلسطينية في منطقتي الـ ٤٨ والـ ٦٧، وأوجه الشبه بينهما.

لم يكتفِ بقراءة سطحية لقشور الأمور عند التحليل، إنما غاص في التفاصيل، بمعنى أنه ركَّز على مسألة الإقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي، مبيِّناً فروقاتهما وطبائع كل منهما الذاتية. فأوضح لنا كيف أنَّ المسألة لا تكمن في حجم كلٍّ منهما؛ إنما في التطور والهوية، ومدى لعب كل منهما دوره الاقتصادي في المنطقة. وقد لفتنا إلى مفهوم «الأهمية التصديرية» إذ أنَّ المناطق الفلسطينية تُمثّل ما يقارب ٧٪ من الصادرات الإسرائيلية. وهو نوع من سوق أسير لهذه

السلع يلعب دوره الفاعل في تصريفها؛ والأهم من ذلك على الإطلاق عنصر العامل العربي والفلسطيني لدى هذا السوق. إنه لبّ الموضوع الذي أثاره الدكتور حسين في ورقته، حيث أبرز مدى تحريك هذا العامل للإقتصاد الإسرائيلي. فإنه بقدر ما كان اليهود يتدفقون إلى «إسرائيل»، بقدر ما كانت حاجة الإقتصاد الإسرائيلي إلى إنتاجية العامل الفلسطيني تزداد. فالصهاينة كانوا أمام خيارين لا ثالث لهما، من أجل سد ثغرات العمالة غير الفنية: إما أن «يهبط» (والعبارة للدكتور حسين) جزء من القوى العاملة الإسرائيلية الماهرة والغنية لتغطية هذه الإحتياجات للعمالة غير الماهرة؛ وإما أن يستعينوا بعمالة غير ماهرة من مكانٍ ما، طبعاً بدءاً باليد العاملة الفلسطينية. من هنا يقول الدكتور حسين أنَّ هذه اليد قد أصبحت رقماً صعباً في النظام الإقتصادي الإسرائيلي؛ بل أضحت جزءاً بنيوياً في الإنتاجية الإسرائيلية وفي القطاعات الإقتصادية كافة. ويسترسل قائلاً: إنَّ النصف مليون عامل فلسطيني (طبعاً أخذ بعين الإعتبار عمال الـ ٤٨ والـ ٦٧ والعمالة المحصية وغير المنظورة)، سيؤدّون حتماً في حال غيابهم، إلى شلّ الاقتصاد الإسرائيلي بشكل نهائي. والدليل على ذلك (بحسب تقديره) هو أن الأضرار المالية بين فلسطين و«إسرائيل» تقدّر بنسبة واحد لعشرين. فكل يوم تعطيل للعمل يكلّف «إسرائيل» تقريباً ٢٨٠ مليون دولار، في مقابل ٥٪ من هذا الرقم لدى الفلسطينيين. فنظرية الدكتور حسين تفترض إذاً أنَّ إنكفاء العامل الفلسطيني من تغذية الحلقة والدورة الإقتصادية الإسرائيلية، يفقدها

مكاسب اقتصادية عديدة. لذا أتصوّر أن هذا الاقتراح جدير بالدرس لدى أصحاب الشأن المعنيين، إضافة إلى أنَّ تلكّؤ العامل الفلسطيني سيضطر «إسرائيل» إلى أن تستورد عمالة غير مؤهلة من أماكن أخرى ولو تدريجياً على جناح السرعة. وهنا يقدّم الدكتور حسين فرضية بالغة الأهمية يمكن للعرب أن يستغلّوها، ألا وهي دعم العرب المادي للقوى العاملة الفلسطينية طوال مدّة انكفائها. لكنني أتصوّر بالمقابل أننا في لبنان قد اكتفينا بالوعود العربية الجوفاء التي انهالت علينا في العقود المنصرمة، أعني أننا «سمعنا جعجعة كثيرة ولم نرَ أي طحين». أنا أطمح مثلك «أن لا يُبقي العامل الفلسطيني العربي البحصة التي تسند الخابية الإسرائيلية».

علينا، كموارد بشرية عربية، أن نبني بسواعدنا إقتصاداً مميّزاً، إقتصاداً ذا قدرة تنافسية قوية يسمح لنا بأن ندخل إلى الألفية الثالثة واقفين على أرجلنا لسد الثغرات وتصحيح الخلل القائم.

مطلوب أولاً بأول من الإخوة الفلسطينيين أن يتجاوزوا مفاعيل معاهدة باريس السلبية التي أُبرمت مع «إسرائيل» سنة ١٩٩٤، والتي جعلت من الإقتصاد الفلسطيني إقتصاداً أسيراً لدى الإسرائيليين. فهم أضحوا بموجبه بحاجة إلى الحصول على إذن مسبق من هؤلاء لإدارة مرافقهم وأنشطتهم، وفضلاً عن إتكالهم على الضرائب التي تجبيها «إسرائيل» لحساب السلطة الفلسطينية. أين العملة الفلسطينية مثلاً؟ وأين إستقلاليتها؟ المطلوب هو أن يدير الفلسطينيون مواردهم الذاتية، البشرية منها والطبيعية. لقد رأينا أبا عمار يدشّن مخزون الغاز

الهائل في عرض البحر، والذي يفيض بمستخرجاته الحاجات الفلسطينية بالذات، إلى حدّ يمكن أن يباع الفائض منه في الأقطار العربية، كما وإننا سمعنا كلاماً حول تطوير الإقتصاد المعرفي في الآونة الأخيرة، ولمَ لا؟

مطلوب من ثمّ أن يستميل الفلسطينيون وينحازوا نحو المعسكر اللبناني ـ السوري من الناحية الإقتصادية، لأننا نودّ أن نبني في هذه المنطقة مساحة من التنمية المشتركة من أجل تأمين مداخيل القدرة الشرائية، توصلاً إلى وضع اللبنة الأولى من المنطقة التجارية العربية والتجارة الحرة التي نطمح إليها جميعاً ومعاً.

لن أتأخر في كلامي، لكنني سأختم بالقول أنَّ مؤازرة الإنتفاضة الفلسطينية، وبالتالي التغلّب على الإسرائيليين مسؤولية عربية مشتركة. وهنا نقترح إتخاذ تدابير عديدة، بدءاً بوقف التطبيع بشكل جدي. وأضعف الإيمان يمكن أن يكون في عدم مشاركة أيٍّ منَّا في المؤتمرات الإقتصادية المتعدّدة الجنسيات. وهنا أثني على موقفيْ لبنان وسوريا اللذان لم يتوجها فعلاً إلى المؤتمرات التي تحضرها «إسرائيل»، في ظل غياب أي تقدّم ملحوظ على المسارات التفاوضية الثنائية. كذلك نقترح ضرورة إستعمال قدراتنا التفاوضية مع الغرب في ميدان العقود المدنية وتلك العسكرية. فالمنطقة تشكّل أكبر مستهلك للأسلحة في العالم، والفاتورة العسكرية إرتفعت لدى العرب إلى حدود الستين مليار دولار في العام ١٩٩٩. فلا شك أننا نستطيع لدى إبرام مثل هذه العقود، أن نملي على الغرب ضرورة

التعاطف مع القضايا العربية. كما أننا نستطيع إستعمال سلاح النفط في وجهه، وإن خسر من فاعليته منذ ربع قرن إلى اليوم. إنما يمكن لنا أن نفكر في إستعماله في الحالات القصوى إذا عادت «إسرائيل» وغامرت في دخولها مناطق السلطة، أو هي عادت واحتلت مناطق إضافية في لبنان وسوريا أو سواهما (لا سمح الله)، أو أنها كرّست القدس عاصمة نهائية لدولة «إسرائيل» وهذا ما نرفضه قطعاً. وأخيراً لا آخراً يجب أن نستغلّ سلاح المقاطعة من قبَل المواطنين العرب كونهم من خارج الأنظمة ولا ضغط عليهم من أحد. لا بأس إذا عرفنا نحن كعرب أن نبدّي الأصدقاء والدول الذين يؤازروننا في قضايانا؛ وفي المقابل حبذا لو ابتعدنا عن معاشرة المؤسسات الإسرائيلية وتلك التي تشكّل رافعة معينة للإقتصاد الإسرائيلي. نكون قد أصبنا آنذاك فعلاً لا قولاً أكثر من عصفور بحجر واحد، ونكون قد جلبنا الكساد لمنتجات هذه المؤسسات، وخلقنا بدائل وطنية بعد تفعيل التجارة العربية البينية التي هي اليوم تغور بحدّها الأدنى.

أشكركم، وأشكر الدكتور حسين أبو النمل على مطالعته القيّمة.

مداخلات وردود الجلسة الأولى

أعتقد أنه من خلال ما تقدَّم، قد استمعنا جميعاً إلى مضامين مهمة علمية وعملية في آنٍ واحد، وإقتراحات تتناول المستويات الشعبية والأمنية والسياسية والإقتصادية للإنتفاضة، واستمعنا أيضاً إلى ملاحظات جديرة بالتوقف عندها، ومن شأنها أن تُسهم في إطلاق نقاش واسع حول هذه العناوين التي طُرحت، أُكرِّر شكري للأستاذ خالد عايد والدكتور حسين أبو النمل والأخ أبو عماد الرفاعي والدكتور نقولا شماس، وما تبقَّى لدينا من وقت على قِصَره هناك ستة مداخلات لأشخاص من الحضور المشاركين يودّون التحدث، على أن لا يتجاوز كل شخص الدقيقتين.

مداخلة الدكتور عصام نعمان[1]:

- أود أن أحصر مداخلتي بالنقطة الأولى المركزية وهي تحديداً للأخ خالد عايد من تكبير حجر الإنتفاضة، بحيث نلقي عليها مهمة التحرير من البحر إلى النهر من جهة، ومن جهة أخرى تهميش الإنتفاضة بجعلها مجرد أداة ضغط من أجل التوصل إلى مستويات هزيلة أو هزلية خلف كواليس المفاوضات، حقاً المطلوب مرحلياً هو

(١) وزير سابق في الحكومة اللبنانية.

التركيز على الوجود الصهيوني الإستيطاني الإقتلاعي في مناطق الضفة وغزة والعمل على إرهاقه وفكفكته تمهيداً لتدميره وإجلائه تماماً، بحيث تظفر الإنتفاضة كما الشعب الفلسطيني بساحة حرة للنضال، وقاعدة إعداد وتجهيز ووثوب ومبادرات إستراتيجية يزيد من خطورة هذه الملاحظة توقعات المستقبل القريب التي تشير إلى إحتمال وصول شارون وفريقه الشديد الشراسة إلى السلطة، هنا تنبع أهمية تكثيف عمليات المقاومة في مناطق الضفة وغزة وشعابها ومدنها وقراها وشوارعها وأزقتها وخاصة نقاط تماسها مع مستعمرات العدو على نحو يؤدي بشكل حاسم إلى إشعار سكان المستعمرات بصعوبة الوجود والإستمرار، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إشعار السكان الإسرائيليين في المناطق المحتلة العام ٤٨ بإستحالة تقبُّل هذه الكلفة البالغة بشرياً وإقتصادياً وسياسياً إذا تجاوز فعل الإنتفاضة الحدود المرسومة فعل المبتغى فإنه سيكون بمقدور شارون وفريقه إستغلال واقعة إمتداد المقاومة إلى العمق الإسرائيلي وتصوير ذلك بأنه خطر يُهدِّد كيان «إسرائيل» بالذات وبالتالي التذرُّع به لتسديد ضربات قاصمة للبنى التحتية الفلسطينية وقمع القوى الشعبية بسرعة وشراسه كل ذلك قبل أن تكون دول الطوق عامة لا سيمَّا مصر والأردن خاصة قد رفعت مستوى نضالها مع الإنتفاضة، وتضمنها حتى درجة التهديد الفعلي بإلغاء معاهدات الصلح والتعاون التي عقدتها مع «إسرائيل» وبالتالي معاودة سياسة المقاطعة والتطويق والمواجهة، بإختصار مطلوب إنتفاضة مكثَّفة عالية الكفاية والفعالية في الضفة وقطاع غزة.

بكسر إرادة المستعمرات بالبقاء وإكراه حكومة «إسرائيل» على التسليم بإستحالة بقائهم نظراً لكلفته البشرية والإقتصادية والسياسية الباهظة، وبالتالي إضطرارها إلى إعادة النظر فيه وتقرير الإنكفاء والإنسحاب من دون أي قيود على مستقبل حركة التحرير والعودة وشكراً.

مداخلة الشيخ خضر نور الدين[1]

بشكل مختصر، بالحديث عن الإنتفاضة، نجد أنَّ العالم العربي بشكل خاص يقول أنَّه يفيد ويستفيد من المواجهة لهذا العدو الذي يقاومه الشعب الفلسطيني فصائل وقيادات، وعدم الإستسلام تحت عناوين الواقع الدولي أو العربي أو الإمكانات أو غير ذلك، لأنَّ هذا الأمر في الماضي أوصلنا إلى مرحلة كادت أن تقضي على البقية الباقية مما أنجزه حزب الله، الموقف الذي ساد منذ إنطلاقة مؤتمر مدريد، روّجت له الدول الكبرى ودول المنطقة ووسائل الإعلام ونحن كنا ضحايا نسير بحسب الخط الذي يرسمه العم سام، وتجربة المقاومة الإسلامية في لبنان (ولن أدخل في تفاصيلها) أعتقد أنَّها كافية لتعيدنا بشكل عام إلى رشدنا ونفكر من جديد بشكل يتناسب مع حجم قضيتنا، فهي ليست قضية أرض فقط بل قضية شعب لم يَعِشْ شعبٌ في التاريخ محنة كمحنته وبأيدينا أسلحة إنسانية تضاهي الأسلحة المادية وتزيدها ففي الوقت الذي كان فيه العالم العربي بأسره يرزح تحت ضغط المفاوضات ومسيرة التسوية وصل الإسرائيلي إلى زوايا هذا العالم وباتت الأنظمة العربية تبحث عن مداخل لترتيب أوضاعها مع هذا الكيان، نتحدث عن المرحلة السابقة، مرحلة رابين

(١) عضو المجلس السياسي في حزب الله.

وقبل إنطلاقة المقاومة بشكل تصاعدي وقوي، وصلت الأنظمة إلى مرحلة تبحث فيها عن ترتيب لأوضاعها معهم، واستطاعت هذه المقاومة في لبنان التي حاربها الجميع ولم يكن معها لا واقع محلي ولا واقع عربي بحجم القضية، نعم هناك بعض الدول التي كانت مساعدة ومساندة، ولم يكن الواقع الإقتصادي داعماً، لولا بعض المعونات التي كانت تأتي، هذه المقاومة إستطاعت أن تقفز فوق كل هذه الصعوبات، وهذا الموقع الذي كان سبباً للإستسلام في الماضي وأن تُحقّق هذا الإنجاز الكبير لأنها إعتمدت على حقّها الإنساني وهنا مدخل كلمتي أود أن أُركّز على هذا الموضوع، لدينا أسلحة إنسانية علينا أن نُحسن إستخدامها وعلينا أن نُركّز عليها في هكذا نقاشات في مؤتمرات مساندة الإنتفاضة ومساندة الشعب الفلسطيني، العيش بحرية، بكرامة، وبإستقلال، هذه المسائل تفعل فعلها بالشعوب ويمكن أن تؤدي إلى تغيير الواقع، نحن في لبنان بإختصار إستفدنا كثيراً من هذا الأمر واعتمدنا عليه مما كان سبباً لإنتصارنا على العدو، والأمة العربية لا زالت على الواقع الصعب الذي تعيشه لا زالت تمتلك موارد قوة في شعوبها، في طاقاتها في أفكارها، في تراثها، في أدبياتها وبإستطاعة الشعب الفلسطيني أيضاً لوحده ومع القوى الحيَّة من الشعوب العربية والإسلامية، أن ينطلق ليغيِّر الواقع الذي فُرض عليه في هذه السنوات الأخيرة، نعم علينا أن نعمل على تصحيح هذا الواقع لأنَّ الإنتفاضة ومعها المقاومة الإسلامية غيَّرت بشكل عام واقع الصراع، ورسمت على هذا الواقع بعض المسائل التي يمكننا أن

ننطلق من خلالها للعودة لقراءة واقعنا من جديد، وبلورة الصراع مع العدو من جديد، وبإختصار كتعليق أقول أنَّ الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، مدعوّ لتطوير الإنتفاضة إلى مقاومة شاملة، لا يمكن إستعادة الأرض والحقوق لمجرد الإعتماد على الرأي العام الدولي، والدول الكبرى، أنت قوي يعني أنت محترم، وموجود، ولك حقٌ في الحياة، أنت ضعيف يعني أنك غير موجود حتى لو كان كل الحق لك هذه هي المعادلة اليوم، إنَّ أية دراسة، على أهمية الدراسات ـ لأنه في الماضي الكثير من الأنظمة والكثير من الفصائل والقوى إستسلمت نتيجة دراسات وإختلال الإستراتيجية العسكرية وميزان القوى وإختلال الواقع الدولي وعدم وجود الرفيق الدولي، الكثير من الأنظمة والفصائل سقطت تحت ضغط هذه الدراسات وذهبت في خط التسوية، من هنا أقول أنِّ أيه دراسة على أهميتها ـ ونحن نحترم الدراسات ـ ونقول أنَّ هذه الدراسات مهمة ويجب أن تُسلِّط الضوء على نقاط الضعف لدينا لتقويتها، وتبيان وتحديد قوة العدو مهما كانت، ومهما كان الإختلال العسكري، علينا أن لا نخضع لمنطق التسوية، والمفاوضات، لأنَّ ذلك يعني نهايتنا وقتل من هو باقٍ، وحيث أنَّ الهدنة مع هذا الكيان بأيّ وجه من الوجوه، تضرّ بالشعب الفلسطيني ومع الزمن قد تضعف الروح القتالية عنده، علينا أن نستمر في ضرب وإيلام هذا العدو حتى يضعف وينتهي، وهنا كلنا عرب ومسلمين علينا أن نتحمل مسؤوليتنا مع هذا الشعب المظلوم وإنتفاضته في الداخل وإن كان ذلك سيُكلِّفنا كثيراً، من انهزم

ليرتاح، ومن تختلجه حالة الهزيمة النفسية ليرتاح، لا يحقُّ له بيع قضايا شعبه ولا قضايا أمته ولا مستقبل أجياله فمن تعب فليرتاح ومن انهزم فليستسلم هو لوحده، لا أن يضع القضية الفلسطينية في مهبِّ العواصف، لأنه تعب من المجتمع الدولي وتعب من المواجهة لوحده، ونحن نؤيده وندفع له ونساعده أن يستجم في منطقة مريحة له ويترك العمل السياسي، لكن أن يضرب هذه القضية ضربات مؤلمة، هذه القضية ليست ملكاً لا لمنطقة ولا لشخص ولا لقيادي، هذه القضية، قضية شعبنا الفلسطيني بشكل خاص ومعه كل الشعوب العربية والإسلامية، نحن نستطيع أن نُكمِّل وكل المجتمع العربي يستطيع أن يستمر في هذا الصراع، فمن تعب فليرتاح وشبابنا قادر على الإستمرار، والسلام عليكم وشكراً جزيلاً.

مداخلة الأستاذ علي فيصل[1]

أودّ أن أركّز على قضية رئيسية في هذا السياق وردت في المداخلة الأولى، وهي توفير الإجماع الوطني الفلسطيني على خيار الإنتفاضة وديمومة الإنتفاضة لأنّها عنصر القوة الأرقى باليد الفلسطينية بمواجهة الإحتلال والإستيطان، وقلب المعادلة التي فرضها إتفاق أوسلو وملحقاته وإتفاق باريس الإقتصادي، ولقطع الطريق على أية محاولات إستخدامية للإنتفاضة باعتبارها إنتفاضة تحريك وتحسين الموقع التفاوضي لفريق أوسلو السابق، وعلى ذلك فإنّ هذا الإجماع يستولد خطة عمل سياسية على المستوى الفلسطيني الموحّد أساسه إعلان التعبئة الوطنية الشاملة وتسليح الشعب بأكمله وقواه الوطنية والإسلامية حتى لا يبقى السلاح بيد فريق واحد وحتى تأخذ المقاومة الإنتفاضة في تكامل موحّد بُعدُها الكامل ليُرغم الإحتلال الإسرائيلي على تطبيق الهدف المباشر للإنتفاضة بدحره عن كامل الأراضي الفلسطينية المُحتلة عام ٦٧ بما فيها القدس عاصمة لدولة فلسطين وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم فهذه هي النقطة المفصلية التي ينبغي بذل الجهد الفلسطيني العربي والإسلامي حتى تتجذّر وتتعمّق هذه الإنتفاضة على كل المستويات. النقطة الثانية

---

(١) عضو المكتب السياسي للجنة الديمقراطية الفلسطينية.

في هذا المجال هي على المستوى الإقتصادي الفلسطيني هناك حاجة ماسَّة لسياسة رشيدة، إقتصاد إنتفاضي يؤمّن مقوّمات الصمود من خلال تشكيل مجلس إقتصادي فلسطيني موحَّد مدعوم عربياً بكل أشكال الدعم المادي الإقتصادي حتى يتمكَّن الشعب الفلسطيني من إدامة هذه الإنتفاضة فلا يجري ضغط هائل عليه للحصار الإقتصادي المفروض، وأولى موجبات المعالجة الإقتصادية أن أضمَّ صوتي إلى صوت الدكتور نقولا شماس، بوقف العمل بإتفاق باريس الإقتصادي الذي حوَّل الإقتصاد الفلسطيني إلى إقتصادٍ تابع بشكل مباشر للإقتصاد الإسرائيلي وفي خدمته ويتحكَّم به متى شاء فهذه قضية أيضاً جوهرية أمَّا على مستوى الشُتات الفلسطيني بإختصار فإننا ندعو إلى تشكيل حركة شُتات ولاجئين من أجل ضمان حق العودة، ولقبر مشاريع التوطين والتهجير كما أتت به المقترحات الأمريكية الأخيرة على لسان الرئيس كلينتون، فنحن تحديداً في لبنان نواجه خطر التهجير وليس التوطين أو الخطرين معاً، وبالتالي هذا يحتاج أيضاً إلى دعم عربي. ثالثاً من الضرورة بمكان بث عملية إقامة التنسيق بين المسارات العربية التفاوضية الفلسطينية، اللبنانية، السورية وعلى قاعدة تطبيق قرارات الشرعية الدولية وليس على قاعدة الإستناد إلى هذه القرارات، بل تطبيقها تطبيقاً كاملاً تحقيقاً لسلام الشرعية الدولية وتطبيقاً لتقرير المصير لشعبنا الفلسطيني، وعودة كل الأراضي اللبنانية وعودة الجولان إلى السيادة السورية وشكراً.

مداخلة الدكتور طارق حمادة[1]

سأنحو في مداخلتي هذه، منحىً آخر يرتبط بعنوان الجلسة نفسها والتي هي: أدوات وتكتيكات الصمود، يرتبط بالعنوان العام للورقة التي هي خطة العمل يعني كمصطلح يرتبط بمدلول ومسار منهجي مُحدَّد، هذا المسار المنهجي لم يكن موجوداً في الورقة العلمية إذ تضمَّنت هذه الورقة عناصر من هذا المسار وأغفلت عناصر أخرى، وأحب أن أُركِّز على المسار المنهجي لخطة العمل لأنَّها موصَّفة ومقنَّنة وهي تتمثّل بداية في تحديد الأولويات للعمل من خلال دراسة نقاط الضعف ونقاط القوة والفرص المتاحة والتهديدات في الموقف العام للإنتفاضة، ثم في إطار الوصول إلى تحديد الأهداف المباشرة وبالتالي تحديد السياسات أو التكتيكات التي على أساسها يمكن بلوغ هذه الأهداف ويصار إلى وضع برامج عمل لكل برنامج أهدافه وسياساته وفي إطار كل برنامج عمل يُصار إلى تحديد إجراءات عمل عبر تشخيص طرق وأساليب وأدوات هذه الإجراءات ومن ثمَّ وضع ميزانية لتكلفة هذا المسار كاملاً من الناحية البشرية والناحية المادية والناحية المعنوية والقيَم والقوى وفذلكة هذه الموازنة وهذا شيء موصَّف ومقنَّن في المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس وغيرها وشكراً.

---

(١) أستاذ في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية ـ الفرع الأول، عضو في الهيئة العلمية للمركز الإستشاري للدراسات والتوثيق.

مداخلة الأستاذ قاسم قصير[1]

الإنتفاضة الحالية هي إستكمال للإنتفاضة السابقة، التي أدخلتنا في مرحلة سياسية وجهادية جديدة إستفادت من تلك الإنتفاضة بعكس ما يحاول البعض من أنصار إتفاق أوسلو أن يقولوا، أنا أريد أن أُركِّز على أنَّ إتفاق أوسلو كان له إيجابيات إستفادت منها الإنتفاضة الحالية، والمطلوب بالروح التي تحدَّث عنها الأستاذ خالد عايد وأكَّد عليها الدكتور عصام نعمان أن نُركِّز على القاعدة المشتركة لأهداف الشعب الفلسطيني الآن، بالتركيز على نقاط محددة للعمل وبتحرير المناطق التي إحتلت في العام ١٩٦٧، ونترك الخلاف التاريخي بين التيارات المختلفة حول مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي لأنَّ الواقع هو الذي سيُكمِّل هذا الصراع، والآن غير مطلوب أن نُحرِّر فلسطين من النهر إلى البحر، هذا منطق جيد لكن الواقع العملي أنَّه إذا استطعنا تحرير المناطق الفلسطينية عام ٦٧ وأقمنا دولة فلسطينية على هذه الأراضي فإنَّ هذا سيشكل مدخلاً لتحرير فلسطين لاحقاً، ولنبتعد عن الخلافات التاريخية والسياسية ونتوحَّد لتحرير فلسطين لاحقاً، ولنبتعد عن الخلافات التاريخية والسياسية ونوحِّد خطاباً آنياً مشتركاً. الخطاب الآني المشترك بين جميع القوى الفلسطينية وحتى

(١) صحافي في جريدة المستقبل.

بالتوافق أو التنسيق مع السلطة الفلسطينية، وهذا الخطاب أعتقد أنَّ الأمين العام لحزب الله في خطاب الإنتفاضة بعد إنطلاقتها، وفي الخطاب الذي ألقاه في ذكرى إسبوع وفاة زوجة السيد إبراهيم أمين السيد، قال إنَّ هناك منطقين: منطق تحرير المناطق المحتلَّة في العام ١٩٦٧، ومنطق تحرير كل فلسطين وقال إنَّه لا مانع من الذين يحملون المنطق الأول أن يعملوا، وليعمل الآخرون لتحرير كل المناطق، نحن أمام لغة جديدة، الإنتفاضة الحالية أعطتنا الفرصة فلنستفد منها وشكراً.

مداخلة الأستاذ أسامة حمدان[1]

كنت أودّ أن أُعقّب على الورقة الأولى، لكنني أتوقف عند ملاحظة واحدة في الحديث عن موضوع حدود الرابع من حزيران بإعتبار أنّها قاعدة للتلاقي، أقول أنَّ هذه القضية فيها مشكلة أصيلة في الفهم عندما نقول أنَّ تحرير الأرض الفلسطينية حتى الرابع من حزيران هو مدخل للتحرير إذ أنَّ السؤال الذي يُطرح هل هذا التحرير هو مرحلي ميداني أو مرحلي سياسي، المرحلي الميداني يعني أنك لن تعترف بالإحتلال على ما تبقّى من أرض فلسطين، لن تُوقّع إتفاقيات مُلزمة، لن تلتزم بحق «إسرائيل» بالوجود أما المرحلي السياسي يعني أنك ستوقّع على إتفاق ينص على أن ٧٨ بالمئة من أرض فلسطين هي «إسرائيل» وأنَّك ملزمٌ بضمان بقائها ووجودها وملزمٌ بالتنسيق معها وبإتفاق مشترك، ينبغي أن يكون هذا الأمر واضحاً بشكلٍ جلي وإلاَّ أن نُوقع بعضنا في مطبّاتٍ لفظية، ومسابقات في العبارات والجمل على الأوراق مكتوبة ومنمقةً بشكل جميل!!

هذه واحدة، الثانية تتعلق بالورقة الثانية التي أعتقد أنَّ كاتبها إهتمَّ وركّز على الشكل دون المضمون وسعى بشكل لا أفهمه على الأقل من خلال ما قرأته، إذ لم أقرأ النص كاملاً لتكريس هذا الشكل

---

(١) ممثل حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس في لبنان.

هو ما عبَّر عنه الدكتور شماس حسب ما أفهم بقوله القاموس الإقتصادي الذي عبَّرت عنه الورقة، أعتقد أيضاً أنَّ كاتب النص كان مدعواً للتقديم بدل الإكتفاء بالقراءة والتوقف عند إنتهاء الوقت، كما نشير إلى ما قدَّمته الورقة أيضاً حيث لم يُقدِّم حلولاً ضمن المحور الأهم المفترض في الورقة وهو دور البُعد الإقتصادي في دعم الصمود وإستمرار الإنتفاضة وفي السياق الفني للورقة، أغفلت الإرتباط الإقتصادي الصهيوني بالغرب وحجم الدعم الهائل الذي يتلقاه، ليس من خلال المساعدات المالية المباشرة فحسب بل من خلال التسهيلات والإتفاقات الإقتصادية التي يحصل عليها بشكل مميَّز وهو ما يوفِّر دعماً حقيقياً ورافعة إقتصادية لا بدَّ من قراءتها بشكل واضح ودقيق كما أغفلت الورقة البرنامج الصهيوني الإقتصادي الذي عمل على ربط الإقتصاد للشعب الفلسطيني وليس العكس، وعليه فإنَّ الإقتصاد الفلسطيني هو الآن جزء من الإقتصاد الصهيوني ويمكن لهذا الإقتصاد الضخم أن يسعى لإعادة صياغة الإقتصاد الفلسطيني دائماً كجزء منه، تماماً كما حدث بعد أوسلو أو إستثناء هذا الجزء من الإقتصاد في حال الفشل بإعادة صياغته وفق برنامجه الخاص. كان يفترض في الورقة المُعدَّة أن تبحث في كيفية إخراج الإقتصاد الفلسطيني من هذا الواقع أولاً إذا أردنا أن نتحدث عن البُعد الإقتصادي كفلسفة وشكراً لكم.

مداخلة الدكتور سمير سليمان[1]

أكتفي بالتوقف عند أربع ظاهرات أصلها الورقة الأولى، هذه الظاهرات في رأيي تسترعي الإنتباه وحسن التدبير، الظاهرة الأولى: أنَّ هذه الإنتفاضة وهي تستقطب هذا الحجم في داخل العالم العربي وفي داخل العالم الإسلامي وعلى أرض العالم بأسره، بدا واضحاً وبفعل بعض المقارنات الممكنة في آونة متأخرة أنَّ الشُتات الفلسطيني في الغرب كان دوره متواضعاً، إلى درجة يمكن معها للباحث أن يتفاجىء وأن يُعلن إستهجانه لهذا الغياب خصوصاً وأننا في العام الماضي، لاحظنا ظاهرة مؤثِّرة جدا شكِّلت مفترقاً في دور أنماط الشُتات الكردي في قضية أوجلان وكان واضحاً مدى التحرك الشعبي الكبير الذي قامت به الجالية التركية (الشُتات التركي) في شتى البلدات الأوروبية وشكَّلت نقطة ضغط موجعة على النظام التركي فيما يتعلق بموضوع أوجلان، هذا في موضوع جزئي بهذا النوع وبهذا الحجم فكيف إذا كانت القضية قضية فلسطين.

الظاهرة الثانية: هي ما بدأنا نشعر به جميعاً في ما يُمكن أن يُسمى ظاهرة الإستهلاك الإئتلافي لأحداث الإنتفاضة وتطوراتها ولا

(١) مدير معهد العلوم الإجتماعية في الجامعة اللبنانية ـ الفرع الأول.

أريد هنا أن أناقش الإشكالية الأكاديمية المتعلقة بالثنائية ـ الحدث ـ الحدث الإعلامي. بل أريد أن أقول أن نمطية الإنتفاضة التي تحدث اليوم إذا لم تتطور بإتجاه أدوات جديدة ورفع مستوى الضغوط بشكل مفارق للأنماط التي عرفناها، هذا يعني أنَّ الإعلام سيوقع الوعي العربي الوعي الإسلامي في نوع من التعقيد ومرور الزمن حتى شكل الدماء والأعضاء المقطَّعة وقصف الأبنية وضرب البُنى التحتية لا يعود مؤثِّراً في وعي الإنسان المشاهد.

الظاهرة الثالثة المُقلقة: التي تحتاج إلى تدبر وإنتباه رأيي هي أنَّ بعض المثقفين والباحثين والسياسيين درجوا في محاولة المقارنة بين تجربة المقاومة الإسلامية الظاهرة في لبنان، وبين تجربة الإنتفاضة الفلسطينية الحالية والإنتفاضة السابقة، بعض هؤلاء كانوا حسني النية وتحدثوا ـ كما أشارت الورقة الأولى ـ تحدثوا عن إستحالة إستنساخ ما يُسمى بالعمل الكفاحي أو التجربة الكفاحية وبقطع النظر عن صحة هذا الإفتراض أو عدم صحته أقول أنَّ البعض قد إستفاد من هذا الخطاب ليوظِّفه في عنوان الهروب من رفع وتيرة المقاومة واللجوء إلى الكفاح المُسلَّح في فلسطين، لأنهم إعتبروا أنَّ ما جرى في لبنان أمر مختلف، الشعب اللبناني مختلف، الوضع العربي المتعلق بقراءته للوضع اللبناني مختلف، الدعم الإيراني، الدعم السوري، الوضع الجغرافي، في نقاط التَّماس الصهيوني على الحدود اللبنانية، كل هذه المسائل، مسائل مختلفة، لا تدعونا نلجأ إلى التجربة اللبنانية، التجربة اللبنانية لها خصوصيتها. أنا أُحذِّر من أن حُسن النية في مقولة

نسخ التجارب قد يوصل في التوظيف السياسي إلى هذا المستوى من الخطورة.

الظاهرة الرابعة التي أرى أنَّ الوقت ربما لم يعد يسمح بالكلام عنها أريد أن أشير إليها إشارة بسيطة. إننا جميعاً في حركتنا العامة لا نقرأ بعنوان إتجاهات المستقبل، دور الشباب. وأظن أنَّ هذا الدور قد ظلَّ غائباً نسبياً في الورقة الأولى بالرغم من الشمولية التي تميَّزت بها وهذه نقطة أنوه بها.

مداخلة السيد عبد الحليم فضل الله[1]

أودّ أن أُعقِّب بنقطة صغيرة تتعلق بالشأن الإقتصادي، وهي أنَّ الإقتصاد الفلسطيني في هذه المرحلة هو إقتصاد شعبٍ لا ينبغي أن يكون مهجوساً، بهاجس الثبات والإستمرار والإستقرار، والقدرة على حماية دولة مهدَّدة لا تتمتع بمقوِّمات الإستمرار، ويمكن في هذا الإطار النسج على منوال الإقتصاد الإسرائيلي قبل تأسيس الكيان حيث كانت العوامل المتعلقة بإيجاد تلك الرابطة الحقيقية بين المورد البشري والموارد الطبيعية الأخرى هي الأساس بينما تمَّ صرف النظر عن عامل الكفاءة بمعناه الإقتصادي المعروف، والإتجاه نحو قطاعات إنتاجية ذات قاعدة صلبة كالصناعة والزراعة، من هنا نودُّ التأكيد مجدداً على بناء إقتصاد حديث، وأنَّ الحداثة في الإقتصاد الفلسطيني ينبغي أن تقوم على هذين القطاعين بصورة رئيسية، وبالتالي التخطيط والتأسيس لصناعة مبكرة لإستقلالية القرار الفلسطيني أو بالأحرى الإقتصاد الصهيوني وكذلك بالإستعانة بما للفلسطينيين من دالَّة وقدرة على التواصل مع الداخل العربي، ليس مع القطاعات العامة فقط بل مع القطاعات الخاصة، بالنهاية ينبغي على الإقتصاد الفلسطيني أن يصنع ملاحم الإستقلال الكامل على أساس النقاط التي أردت أن أنبِّه إليها وشكراً.

---

(١) نائب رئيس المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق.

رد الأستاذ خالد عايد

أودّ في هذه العجالة أن أشكر من كل قلبي جميع الإخوة الذين تفضلوا بالتعقيب على المقترحات التي قدمتها وخاصة الأخ أبو عماد الرفاعي، والشكر يتوجه بالدرجة الأولى على الملاحظات النقدية أكثر مما هي على الملاحظات الإيجابية، أنا قلت في البداية أنني قد تهيبت من الموضوع، لم أكن عندما بدأت في الكتابة، لم أكن أفكر في الطريقة الأكاديمية التي تدربت عليها في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وأنا في نفس الوقت لست خبيراً عسكرياً ولا خبيراً إقتصادياً الخ . . . مسألة الطموح لوضع مشروع أو خطة عمل وبرنامج لا يمكن أن يكون مشروعاً فردياً هو بالضبط مشروع جماعي، وهذه الندوة جزء من هذا المشروع، وهذا الجهد يجب أن يستكمل، وأؤكد كما قال الأخ أبو عماد الرفاعي أنَّ هناك بعض النظريات الأكاديمية قد تكون غير قابلة للتطبيق فعلاً، هذا كلام صحيح، هنالك إغفال لبعض النقاط، وما أشار إليه الدكتور سمير سليمان من عدم التطرق إلى دور الشباب؛ فإنَّ المسألة مهمة جداً ويجب أن تأخذ حيِّزاً كبيراً بإعتبار أنَّ الشباب هم الكتلة الأكثر حيوية بالتجربة وليس بالنظرية، الأكثر حيوية في المجتمعات كما نشهدها في هذه الفترة سواء في المجتمعات العربية أو العالمية، وأيضاً هنالك قضايا بحاجة إلى تفصيلات قد لا أكون أنا قادراً على وضعها وقضايا أخرى بحاجة إلى مزيد من التحديد

والتوضيح، حتى لا تكون الصياغة اللغوية تهرباً من موقف سياسي، وأذكر في هذا الصدد بالذات تعليقاً على ما ذكره الأخ أسامة حمدان حول ما أسميته خطوط ١٩٦٧ متعمداً وليس خطأً لغوياً لم أُسمِّها حدوداً، عودة إلى هذه الخطوط بدون قيدٍ أو شرط مع التمسك بالحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، وقد ورد نصاً وهنا أحاول أو أضع صياغة لا تسعى إلى التوفيق بين موقفين أعرف أنَّهما متناقضان، بين نهجين أعرف أنهما متناقضان في الساحة الفلسطينية، نهج تسووي ونهج آخر، ومقاوم بقدر ما أنا أنطلق من النهج المقاوم من أجل وضع صيغة عملية وعلمية ووضع هدف مباشر ـ كما جاء في المقترحات ـ الإنتفاضة الراهنة تُشكِّل هدفاً نضالية وكفاحياً للشعب الفلسطيني وشكراً.

رد الدكتور حسين أبو النمل

بضعة ملاحظات قصيرة، أولاً أُكرِّر شكري للمركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أوضحت أسباب شكري للمركز الذي يحاول إرساء لغة جديدة دقيقة ومحدَّدة وعدم إلقاء الكلام جزافاً لأننا بمعركة جدية تكلفتها الكثير من الدَّم. وأشكر أيضاً المعقِّب، وأنا سعيد تماماً بأنَّ الفكرة قد وصلته على نحو كامل، وبالتالي لم يكُن معقِّباً بل كان مُقدِّماً. بشأن الملاحظة المحدَّدة التي قالها الأخ حمدان، أريد أن أكون واضحاً أنَّ هذه الورقة تحمل إسمي، وأنا أُقدِّمها إلى مؤسسة ونشاط بحثي وعلمي رصين تماماً، يحترم نفسه وأحترمه فقدَّمت ورقة برأيي تليق بإسمي وتليق بالإخوة الذين دعوني إلى هذه الندوة، بشأن كيفية الكتابة والقراءة، فكلُّ شخص له طريقة، وأعتقد أنَّه من المناسب بعد كل هذا العمر أن نُخفِّف من الدروس ومن التعليم وخصوصاً أنَّ هذا لا يضرُّ بالباحث قد يضرُّ بالآخر، ولنفترض دائماً أنَّ لدى الآخر ما يقوله وأنَّ لديه سبباً، هذا النص لا يُلقى فقط، هذا النص سيطبع وسيوزع وسيكون مفيداً، وقد تألمت، لأنَّه يوجد هناك من لم يقرأ النص ويبدي ملاحظات بشأن نقاط واردة في النص، سواء في هذه الورقة أو في أسسها. . . غير القليلة، بما كنت أكثر وضوحاً من أي أحد، في تحديد مكانة الغرب في صناعة «إسرائيل» لذا لا أريد أن أدخل في المسائل التي أثارها الأخ اسامة وكان يمكن أن يوفِّر الملاحظة لو قرأ أو صبر عليَّ ولكن أضيف وأقول الكلمة الأخيرة، أنه دون أن نستمع بروية ونقرأ بروية لن نصل إلى بر الأمان وشكراً.

الجلسة الثانية

إنعكاسات الإنتفاضة على مسيرة التسوية

رئيس الجلسة: الدكتور صلاح دباغ

مستقبل التسوية

في ظلّ إستمرار الإنتفاضة وتصاعدها

- المحاضر: الأستاذ وليد محمد علي
- تعقيب: الأستاذ إحسان مرتضى

كلمة رئيس الجلسة الدكتور صلاح دباغ

إذا كانت الشرارة الأولى التي أطلقتها زيارة شارون للمسجد الأقصى، فالإنتفاضة ليست رداً على هذه الزيارة، بل هي ردٌ على عملية التسوية التي بدأت منذ توقيع إتفاقيات أوسلو في ١٣ أيلول من العام ١٩٩٣، كما هي ردٌ على ممارسات سلطة الحكم الذاتي في فلسطين، وبما أنَّ الإنتفاضة تضع القوى الفلسطينية مقابل العدو الصهيوني، فإننا سنتناول في هذه الجلسة ما يلي: الخطاب السياسي للقوى الفلسطينية ومواقفها، وسيتكلم حول ذلك الدكتور باسم سرحان ويُعلِّق عليه الدكتور محسن صالح، ونتناول ثانياً تأثير الإنتفاضة على السياسة الإسرائيلية، وسيتكلم حول ذلك الأستاذ نافذ أبو حسنة ويُعلِّق عليه الأستاذ توفيق شومان وقبل ذلك سيتحدث الأستاذ وليد محمد علي عن مستقبل التسوية في ظل الإنتفاضة، وهل أنَّ الإنتفاضة هي تحسين لشروط التسوية كما يقول البعض أم هي تذهب أكثر من ذلك لتتناول أُسس هذه التسوية ومنطلقاتها وسيُعلِّق عليه الأستاذ إحسان مرتضى راجياً التقيد بصرامة بالوقت المُحدَّد للمحاضر والمُعلِّق، ومن يودّ من السادة أن يُعلِّق أو يُقدِّم مداخلة أو يناقش ما يريد من أبحاث، نطلب إليه التفضُّل لتدوين إسمه لنتمكَّن من إعطائه المجال للكلام وليكن ذلك على المنبر وذلك لإعتبارات تتعلق بالنقل المباشر لتلفزيون المنار.

مستقبل التسوية
في ظلّ إستمرار الإنتفاضة وتصاعدها

وليد محمد علي

شكّلت الإنتفاضة الفلسطينية المتجدِّدة. وفي حلقاتها المتعددة، منعطفاً كفاحياً بارزاً في سياق تطوّر مقاومة الشعب الفلسطيني للمشروع الصهيوني.

وقد سجَّلت منذ حلقتها الأولى - إنتفاضة الأرض ٣٠ أذار ١٩٧٦، فتحاً جديداً لإسلوب جديد في تلك المقاومة. ولكن وهج الكفاح المسلَّح، الذي كان ولا زال متألِّقاً في ذلك التاريخ حجب الضوء عن دلالات تلك الإنتفاضة الباسلة.

ولم تستطع قيادة الثورة (لأسباب عديدة لا مجال للحديث عنها في هذا المبحث) أن تُزواج بين الكفاح المسلَّح المنطلق أساساً من خارج حدود فلسطين، والإنتفاضة الشعبية التي إنطلقت في قلب فلسطين التي إستعمرها الصهاينة إستيطانياً منذ العام ١٩٤٨.

ولكن يُمكننا أن نُسجِّل كعبرة ودرس: أنَّ نقطة ضعف تلك الإنتفاضة الأساسية أنَّها إنطلقت في مواجهة جزئية من جزئيات الصراع مع المشروع الصهيوني، ومصادرة الأراضي. ولم تفلح الإنتفاضة في وقف تلك المصادرة التي تُشكِّل عصباً بنى عليه المشروع الصهيوني مدنه ومستوطناته.

ولكنها في الوقت ذاته أكّدت أنَّ شعب فلسطين سيبقى يبتكر الأساليب ليستمر في مواجهة المشروع الصهيوني، الذي فشل في إكمال تهويد ذلك الجزء المحتل في فلسطين منذ العام ١٩٤٨، ولم يفلح في إسكات صوت المقاومة لأبنائه.

وجاءت الحلقة الثانية متمثلة في الإنتفاضة الكبرى (١٩٨٧-١٩٩٣) لتعيد للقضية الفلسطينية وهجها ولتفتح آفاقاً واسعة أمام إمكانية طرد المحتل الصهيوني «مرحلياً» من المناطق التي وسَّع فيها إحتلاله إثر عدوان (١٩٦٧).

وقد إستطاعت تلك الإنتفاضة، أن تنقل الصراع من صراع عبر حدود فلسطين إلى صراع داخل حدود فلسطين التاريخية وإن كان وهج الإنتفاضة قد تركَّز في الضفة والقطاع والقدس الشرقية، إلا أنَّه كان يتمدد في الكثير من الأحيان وعبر العمليات العسكرية إلى داخل فلسطين التي إحتُلت منذ العام (١٩٤٨).

أي أنَّ فعل الإنتفاضة، نقل الصراع مع العدو الصهيوني إلى تحت الشباك وفق التعبير الذي إستخدمه العديد من المحلِّلين الصهاينة.

تلك الإنتفاضة فعلت فعلها في أكثر من إتجاه، فمن جهة هدَّدت مستقبل الكيان الصهيوني وأكدت أنَّ الكيان فشل فشلاً ذريعاً في إخماد مقاومة الشعب الفلسطيني أو الحدّ من قدرته على تجديد وسائله الكفيلة بإدانة الإشتباك مع مشروعه الإستعماري الإستيطاني.

ولكنها وفي الوقت نفسه هدَّدت أيضاً مستقبل القيادة الرسمية الفلسطينية وبدأت تزحزح البساط تحت أقدامه.

«المواجهة تحدث بين شبان فلسطينيين، أبناء جيل ترعرع وتثقف في أحضان الإحتلال، جيل عزل القيادة القديمة والمؤسسة وهو يحتل مكانها، مُظهِراً سيطرة تكاد تكون كاملة على مُخيَّمات اللاجئين وعلى الشارع الفلسطيني»[١].

كما كشفت تلك الإنتفاضة أنَّ تطورها وتصاعدها لا يربك المخططات الصهيونية داخل فلسطين فحسب، بل هي قادرة على إرباك سياسته العدوانية تجاه الشعوب العربية.

«إنَّ الضرر الذي سيصيب التأهُّب للحرب بعد التعبئة الواسعة للإحتياط مثير للقلق في هيئة الأركان العامة الإسرائيلية»[٢].

وقد أدرك القادة الصهاينة الطبيعة الحقيقية للإنتفاضة وكذلك أهدافها. المُعلِّق العسكري الصهيوني المعروف زئيف شيف يقول إنَّها: «حرب إستنزاف لم نعرف مثيلاً لها من قبل في كل حروبنا السابقة، وهي أشدُّ ضراوة من كل الحروب العادية الأخرى..»[٣].

أما قائد سلاح المظلّيين والمشاة في الجيش الصهيوني آنذاك الجنرال شموئيل أراد فيعترف بإنَّها: «حرب لها علاقة بوجودنا»[٤].

إنَّ الإنتفاضة الكبرى أيقظت قضايا ومسائل تمسُّ هوية «إسرائيل» وحدودها ومصيرها.

---

(١) أني نتباهوعال - عل همشمار ٨/ ١/ ١٩٨٨.
(٢) ردن بن يشاي - يديعوت أحرونوت ١/ ٤/ ١٩٨٨.
(٣) زئيف شيف: هآرتس ١٢/ ٢/ ١٩٨٨.
(٤) مقابلة الجنرال شموئيل أراد - عل همشمار ١/ ٤/ ١٩٨٨.

وبعد كل المحاولات الصهيونية التي بُذلت للقضاء على الإنتفاضة بالقوة العسكرية، أو الإجرام الهمجي الذي مارسه إسحق رابين عبر سياسته «تكسير عظام الأطفال»، وبعد فشل محاولات فرض التراجع على الشعب الفلسطيني عبر سياسة الحصار والتجويع.

توصل قادة الكيان الصهيوني، كما الإدارة الأمريكية إلى إستحالة القضاء على الإنتفاضة عسكرياً أو ميدانياً. وأن لا خيار إلا خيار الإحتواء السياسي.

(فدان شمرون) الذي كان رئيساً لأركان الجيش الصهيوني وقبل أن يُجرِّب قواته في مواجهة الإنتفاضة الفلسطينية، وبعد شهرين من إندلاع الإنتفاضة الكبرى كان يُصرِّح مختالاً معبِّراً عن «ثقته بتثبيت هدوء الإضطرابات في المناطق وعودة الوضع إلى ما كان عليه»[1] لكنه عاد وبعد مرور أكثر من عام ليعلن «ليس ثمة حل عسكري للإنتفاضة وهناك فقط ضرورة للصبر والمثابرة»[2].

ولكن كل مثابرته وجنوده وأركان حربه، لم تُفلح في ايقاف الإنتفاضة ولم تؤثِّر في صمود أبطالها وأُجبر بعد مرور ستة أشهر أخرى، وخلال محاضرة له في مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط للإعتراف:

- إنَّ حلاً سياسياً فقط سيؤدي إلى إخماد الإنتفاضة، وأنَّه لا

---

(١) عوزي ينزعان المحرر السياسي لهآرتس ٢٩/ ١٢/ ١٩٨٧.

(٢) حداشوت ٢٦/ ٢/ ١٩٨٨.

يؤمن بأنَّ خطوة عسكرية مهما كان حجمها يمكن لها إيقاف تفاعلاتها وقال: «متى رأى سكان المناطق أنَّ عملية سياسية قد بدأت بموافقة «إسرائيل» فإنَّ الإنتفاضة ستخبو»[1].

أما على الجانب الفلسطيني، فإنَّ القيادة الرسمية قد وجدت ضالتها الكبرى التي تبحث عنها لتدخل عن طريقها في «التسوية» التي توهَّمت أنَّها ستُحقِّق لها برنامجها الذي تبنَّته في الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني التي انعقدت في القاهرة عام ١٩٧٤ - (برنامج النقاط العشر)، والذي جاء فيه الإشارة البرنامجية الأولى على المستوى الفلسطيني الرسمي (م. ت. ف) بقبول «تسوية» تعترف بشرعية الكيان الصهيوني فوق أرض فلسطين.

ففي تلك الدورة رُفض قرار مجلس الأمن رقم -٢٤٢- لا لأنَّه يعترف بشرعية الكيان الصهيوني، ولكن لأنَّه يتعامل مع القضية الفلسطينية - كقضية لاجئين.

وأعتقد أنَّ أكثر ما ينطبق على ذلك البرنامج (برنامج النقاط العشر) المَثَل القائل (أول الرقص حنجلة).

وبدل أن تفعل الإنتفاضة فعلاً إيجابياً يساهم في تجذير الموقف السياسي للقيادة الفلسطينية الرسمية ويزيل إحباطها ويعيد ثقتها بقدرة شعبها على الصمود في وجه العدو الصهيوني. وعلى إلتفاف الشعوب العربية والإسلامية حول قضية فلسطين.

---

(١) هآرتس ٣١/ ١٢/ ١٩٨٨.

إزدادت «توهماً» بقدرتها على إنتزاع «دولة فلسطين» على ٢٠٪ من أرض فلسطين إن هي تنازلت عن ٨٠٪ من تلك الأراضي. ولم تكن تعرف أنَّ الهوية الفلسطينية الحقيقية ذات السيادة الكاملة غير المنقوصة، ولو على أي جزء من أرض فلسطين، تتناقض جذرياً مع المشروع الصهيوني.

فإذا كانت دول التجزئة العربية، جزءاً من المؤامرة، التي حيكت لمنع تقدم الأمة وأخذها موقعها الطبيعي تحت الشمس. فإنَّ تهويد فلسطين، هو الضمانة لإستمرار تلك التجزئة التي تُكرِّس تخلُّف الأمة، وإبقائها أرضاً وشعباً وثروات في خدمة الإستكبار العالمي.

هذا «الوهم» دفع القيادة الفلسطينية الرسمية، للعمل على إيقاف الإنتفاضة، وقطع الطريق على تطورها ومنع تفاعلاتها، فسارعت لتعقد في العاصمة الجزائرية دورة لمجلسها الخاص بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ واستصدرت منه قراراً بإعلان:

«قيام دولة فلسطين فوق أرضنا فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف». وقد إعترف هذا القرار ضمناً بالكيان الصهيوني من خلال إعترافه بالقرار ١٨١ الصادر عام ١٩٤٧ «الذي قسَّم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية... وما زال يوفِّر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب الفلسطيني في السيادة والإستقلال الوطني»[١].

هذا التراجع الجديد لم يكن نهاية المطاف، فالقيادة الرسمية

---

(١) عل همشمار ١٩٨٩/٦/١٦.

المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية كانت تدرك تماماً أن تمسكها بقرار التقسيم -١٨١- سيشكّل عقبة أمام قبولها طرفاً في «التسوية» العتيدة.

فلا الكيان الصهيوني ولا الولايات المتحدة التي تملك ٩٩٪ من أوراق اللعب في «الشرق الأوسط» ـ حسب تعبيراتهم ـ يمكن أن يقبلوا بذلك القرار. ولذلك فهي كانت تستعد لإبداء المزيد من التراجع والتنازل مقابل قبولها طرفاً في التسوية وبالفعل فقد قبلت القيادة الرسمية الفلسطينية كافة الشروط التي أملتها الولايات المتحدة للمشاركة في مؤتمر مدريد عبر وفد لا يُمثّل منظمة التحرير رسمياً وكجزء من الوفد الأردني. ومنذ بداية المفاوضات كان واضحاً الإختلال الكامل للقوى (بالمعنى الشامل للكلمة)، مما مكّن الصهاينة من صياغة إسلوب مفاوضات يُثبّت ضمناً وكما يقول د. برهان الدجاني:

«إنَّ ثمة دولة واحدة على أرض فلسطين كلها هي دولة «إسرائيل»، وأنَّ هذه الدولة تفاوض لتحديد وضع داخلها للفلسطينيين الموجودين فيها».

ولم ينجح الوفد الفلسطيني «المفاوض» برئاسة د. حيدر عبد الشافي من تحديد جدول أعمال لتلك المفاوضات.

هذا لم يؤثّر في القيادة الرسمية، ولم يدفعها لإعادة حساباتها بل دفعها للإيغال في التنازل. وكان جُلَّ هدفها في تلك المرحلة، أن تُقبَل رسمياً كطرف مفاوض رسمي.

لذلك قبلت بدخول المفاوضات السرية في أوسلو، بدون أي جدول للأعمال وبعيداً عن الأمم المتحدة وعن «قرارت الشرعية الدولية».

مفاوضات أوسلو أنتجت إتفاقاً كارثياً هدَّد الشعب الفلسطيني ليس بوحدته فقط، بل بوجوده أيضاً.

ومن أخطر ما أريد له أن يُحقِّق - تجزئة الشعب الفلسطيني إلى ثلاث أجزاء رئيسية:

الجزء الأول: الشعب الفلسطيني الصامد والمرابط في قراه ومدنه التي إستعمرها الصهاينة إستيطانياً منذ العام ١٩٤٨. وسعى الإستراتيجيون الغربيون لفبركة قضية خاصة له، سرعان ما اقنعت جزءاً من شرائحه المثقفة. وهي قضية النضال الإجتماعي لنيل الحق في المساواة. من خلال ما أطلق عليه «دولة المواطنين في إسرائيل»[١].

الجزء الثاني: الفلسطينيون الذين إقتُلِعوا من مدنهم وقراهم، وشرَّدتهم الهمجية الصهيونية وشتتهم في جميع أصقاع الكرة الأرضية. وهناك سعي حثيث لتحويل إهتمامهم، وتركيز جهدهم على قضية هامَّة جداً من القضية الفلسطينية - قضية اللاجئين - التي ورغم أهميتها القصوى، ومركزيتها في القضية الفلسطينية إلا أنَّها جزء من كل. وهي بالتأكيد ليست أساس القضية الفلسطينية. فالقضية

---

(١) من نصوص ما سُمِّي إعلان الإستقلال.

الأساسية هي قضية الإستعمار الإستيطاني الصهيوني لفلسطين، والذي تسبَّب في إقتلاع كل الشعب الفلسطيني، وتحويله إلى لاجئين. جزء منهم موجود داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. وجزء ثاني في فلسطين التي إحتُلت عام ١٩٦٧، والجزء الأكبر في ما يسمى دول الشتات.

هذا الجزء أرادوا له أن يؤسِّس حزب العودة، (لا حزب التحرير والعودة).

حزب العودة يُنسِّق مع سياسة منظمة التحرير الفلسطينية. وقد يكون من باب المصادفة الكاشفة للحقيقة أن يأتي نشر الجزء الثاني من مقال السيد سليمان أبو ستة أحد أبرز منظِّري هذه الفكرة وأكثرهم عملانية في جريدة الحياة اللندنية. في اليوم نفسه، الذي نشرت فيه جريدة السفير البيروتية مقالاً للدكتور باسم سرحان نشر فيه جزءاً من الإتفاق الموقَّع بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ (٣١/ ١٠/ ١٩٩٥) والذي يلغي حقّ الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم. ولا نعتقد أن الذين يدعون لتأسيس حزب العودة الذي ينسِّق مع منظمة التحرير الفلسطينية يجهلون هذا الإتفاق أو غير مطَّلعين على بنوده[١].

الجزء الثالث: فلسطينيو الضفة والقطاع: والذين يُمثِّل

---

(١) انظر: عزمي بشارة - العرب في «إسرائيل» رؤية من الداخل الطبعة الثانية مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ٢٠٠٠.

اللاجئون أغلبيتهم، أُريدَ للإتفاق أن يحاصرهم، داخل كانتونات مقطَّعة الأوصال يمكن أن يُطلق عليها دولة، لكن بلا سيادة حقيقية، ولا قدرة على الحياة، دون مساعدات الغرب ودون الإرتباط الوظيفي بالإقتصاد الصهيوني، وبالبنية التحتية الصهيونية بكامل تفاصيلها ليُشكِّل ذلك الجزء، النموذج العملي لما يُراد «للشرق الأوسط» أن يكون عليه. أي أن يُشكِّل الفلسطينيون - اليد العاملة الرخيصة التي تُستخدم لتأمين رفاه المستوطن الصهيوني.

أما القضايا الأساسية: الأرض - اللاجئون - الحدود - القدس - المستوطنات - المياه - الخ... فقد تركها الإتفاق بلا حل إنتظاراً لما أسموه مفاوضات الحل النهائي.

وكان كل ذلك جزءاً من الإستراتيجية الصهيونية. لأنَّ القادة الصهاينة كانوا يخططون لخلق مناخات أكثر ملائمة لفرض تصوراتهم لحل القضايا آنفة الذكر وذلك من خلال سعيهم لتحقيق أمرين:

الأول: التوصل إلى إتفاقات «صلح» مع سوريا ولبنان.

الثاني: كسب إعتراف عربي بشرعية الكيان وبالتالي التطبيع الكامل معه. لو تمكَّن المشروع الصهيوني من تحقيق التصورين السابقين لسعى لإستكمال التصور بعزل الفلسطينيين عن أمتهم العربية والإسلامية وزيادة إحباطهم وإستفرادهم لإجبارهم على القبول بما يُفرض عليهم صهيونياً وأمريكياً.

ولكن صمود سوريا، ورفضها التوقيع على إتفاقية «صلح» مع العدو الصهيوني، رغم كل الضغوط، وكافة أشكال الترغيب

والترهيب التي مورست عليها. أضف إلى ذلك إستمرار المقاومة في جنوب لبنان وبقاعه الغربي، ووعي الشعوب العربية للخطر الذي يمثّله الكيان الصهيوني، ورفضها ومواجهتها لكافة أشكال الغزو الصهيوني ومحاولات التطبيع معه. أسقط الأوهام الصهيونية، وحال دون تحقيق الشرطين المذكورين. فلا سوريا ولبنان وقّعا إتفاقيات «صلح» ولا التطبيع أصبح أمراً واقعاً مع الدول العربية. وفشلت المباحثات الثنائية. وكذلك المتعددة.

هذا الصمود، وهذه الممانعة الشعبية، أدّت إلى إعاقة «التسوية» مما ساهم في كشف حقيقة الثوابت الصهيونية الأمريكية «للتسوية التي يُراد فرضها على الشعب الفلسطيني وعلى الأمتين العربية والإسلامية ومنها:

١ - لا دولة فلسطينية ذات سيادة حقيقية حتى على أقل من ٢٠٪ التي قبلها أنصار «التسوية».

٢ - لا سيادة حقيقية للفلسطينيين على الحَرَمْ القدسي، والقدس الشرقية.

٣ - رفض مبدأ حق العودة للفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم.

٤ - لا إنسحاب إلى خط الرابع من حزيران.

٥ - لا إزالة للمستوطنات، بل تعزيزها بإستمرار.

٦ - إستمرار تعزيز القوة العسكرية الصهيونية.

هذه كانت «خاتمة» سنوات التفاوض، ونتائج «أوسلو»، ووهم «التسوية» كما رآها الفلسطينيون على الأرض.

لكنَّ الذين تنازلوا سلفاً عن ٨٠٪ من أرض فلسطين، وتخلّوا عن حقِّ اللاجئين في العودة، وحوَّلوا ٢٠٪ (أراضي الضفة وغزة والقدس الشرقية) أراضٍ مُتنازَع عليها وفق منطق «أوسلو». إستمرّوا في خداع الكثير من أبناء فلسطين.

تحت عنوان: أنَّه ليس بالإمكان أكثر مما كان، فأميركا متفردة بالقرار والعرب والمسلمين تخلّوا عنّا، ونحن «وحدنا»، ولا بديل ولا خيار أمامنا إلا الإستمرار في التفاوض، نأخذ ما نستطيع الحصول عليه لكن الإنتصار المظفَّر الذي حقَّقته المقاومة الإسلامية في لبنان، وتمكُّنها من كنس الجيش الصهيوني وعملائه من جنوب لبنان وبقاعه الغربي (بإستثناء مزارع شبعا).

إنقلب السحر على الساحر. وتأكَّد الجميع أنَّ هناك بديلاً عن الإستسلام لمشيئة أميركا والكيان الصهيوني. وأنَّ هناك خيارات أخرى، غير خيار إستمرار المفاوضات التي يتغطى بها العدو الصهيوني لإستكمال إزالة العقبات أمام مشروعه وأنَّ المقاومة والإستشهاد هما البديل.

لكنَّ هذا الخيار - خيار المقاومة - الذي تيقَّن شعب فلسطين أنَّه خياره الوحيد، بل قدره الذي لا مناص منه في مواجهة المشروع الصهيوني.

لم يكن ليُقنع القيادة الرسمية الفلسطينية، التي وإن أصبحت عاجزة عن الإلتزام بتنفيذ الإتفاقات وتمريرها على الشعب الفلسطيني ومنها الوثيقة المعروفة بإسم «أبو مازن - بيلين» ولم تجد أمامها إلا

العمل من أجل تدوير الزوايا الحادة في تلك الإتفاقيات والتفاوض مع العدو الصهيوني لإيجاد أفضل السبل لتمريرها.

فكانت المفاوضات المُكثَّفة مع العدو الصهيوني عبر أكثر من قناة وفي أكثر من محطة لعلَّ أبرزها «استوكهولم».

وعُقدت قمة كامب ديڤيد الثانية. حيث إتَّضح تماماً حتى لمن أرادوا ألاَّ يروا أنَّ الكيان الصهيوني لن يعطي شيئاً وأنَّ الولايات المتحدة هي خصم لا حكم. وأنَّ أمن الكيان الصهيوني - وزيادة قوته ليتمكن من فرض إرادته - فوق كل اعتبار. وفشلت كل المساعي لإيجاد ورقة توت تغطي مصائب «التسوية» التي كان يُراد تمريرها وفرضها على الشعب الفلسطيني. الكيان الصهيوني الذي أصبح عاجزاً عن تحقيق مشروع «إسرائيل الكبرى» بفضل المقاومة الباسلة في لبنان، وصمود سوريا. يجد في الظروف الدولية والإقليمية السائدة فرصة سانحة للإلتفاف على فشله الجزئي في تحقيق وظيفته العدوانية وفرض مشروعه التوسعي. ليصبح ذلك الفشل بمثابة خطوة إلى الوراء تؤسِّس لخطوتين إلى الأمام هذا جوهر «التسوية» التي يراد تمريرها على الشعب الفلسطيني، «تسوية» تلغي حق «عودة الفلسطينيين إلى وطنهم، وتعطي لليهود أكبر قدس حصلوا عليها في التاريخ» كما كرَّر الرئيس «بيل كلينتون أكثر من مرة».

وكان إقتحام «شارون» للحَرَمْ القدسي الشريف على رأس آلاف الجنود ورجال الشرطة والمستوطنين. مما حمل إضافةً إلى المعاني السياسية الإحتقار الكبير لكل المقدسات والكرامات

والمشاعر الفلسطينية والعربية والإسلامية. الأمر الذي شكّل (القشّة التي قصمت ظهر البعير) والدرجة التي فجّرت الإختمار الثوري لدى الشارع الفلسطيني.

إنفجرت «إنتفاضة الأقصى» كحلقة متجددة من حلقات المقاومة الفلسطينية الممتدة على مدى القرن المنصرم، والتي تدخل القرن الجديد مستفيدة من عِبَر ودروس كل ما سبقها من إنتفاضات، ومن أشكال مختلفة للمقاومة، ليس من قِبَل شعبنا الفلسطيني فحسب بل ومن قِبَل أمتنا أيضاً ومن تجارب الشعوب المستضعفة على مساحة الكرة الأرضية.

الدرس الأول: إنَّ الكيان الصهيوني الذي أُسِّس كثكنة عسكرية متقدمة للغرب الإستعماري، تم تزويده بكل ما يحتاج إليه من الدعم الإقتصادي والعسكري والثقافي والإعلامي - الخ للتغلب على دول أمتنا وجيوشها مجتمعة. وقد إستطاع بالفعل وبالمحصلة النهائية الإنتصار في كافة الحروب الكلاسيكية النظامية. حتى حرب تشرين/ اكتوبر ١٩٧٣ والذي أظهر خلالها المقاتل العربي قدرته على صنع الإنتصار، ثم إجهاض نتائجها والالتفاف عليها. ولكنه هُزِمَ دائماً في معاركه مع الشعب، إبتداءً من معركة الكرامة عام ١٩٦٩، وصولاً إلى هزيمته النكراء في لبنان عام ٢٠٠٠.

الدرس الثاني: إنَّ تجربة سبع سنوات من «المفاوضات العبثية» مع العدو الصهيوني، لم تُفلح في ثني العدو عن الإستمرار في تطوير أساليبه من أجل تحقيق المهام الوظيفية الموكلة إليه من قِبَل الاستكبار

العالمي صاحب المشروع الصهيوني في فلسطين. وفي مقدمتها تهويد فلسطين، وتشريد أبنائها وبناء القلعة القوية القادرة على إخضاع ما تبقى من أبناء فلسطين في أرضه للإستعباد المتناسب مع تطورات الزمان. فالعدو يرى أنه لا يزال قادراً على فرض ذلك بالقوة فالواقع يشير إلى أنَّ:

١ - الصهيونية العالمية أصبحت تمتلك نفوذاً هائلاً مقرَّراً داخل الإدارة الأمريكية.

٢ - أميركا القوة الأعظم على الصعيد الدولي.

٣ - الدول العربية، متنافرة متصارعة، لا تستطيع عقد قمة ولو كانت «شكلية».

٤ - القيادة الرسمية الفلسطينية مستعدة للمساومة والتضحية بتضحيات شعب فلسطين.

الدرس الثالث: إنَّ الصراع مع العدو الصهيوني. صراع حضاري - تاريخي شامل تجتمع في ثناياه كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والدينية والقِيَمية والثقافية، أي إنَّه صراع له أبعاد وطنية وقومية ودينية وإنسانية.

هذا الأمر صرَّح به أكثر من قائد صهيوني وليس آخرهم «ايهود باراك» الذي قال عندما كان يتحدث كمرشح لمنصب رئيس الوزراء: «هذا صراع مُعقَّد جداً يحيط بمختلف جوانب الواقع المعاش، صراع يخترق جميع أبعاد هويتنا وهويتهم: الأبعاد السياسية والجغرافية

والحضارية، وأيضاً البعد الديني، وفيه شيء من الصدام بين العالم الأول والعالم الثالث.

أعتقد أنَّ نقطة الإنطلاق الأقوى للصراع هي سنة ١٩٤٨. لكن ما حدث سنة ١٩٤٨ وما كان سيحدث لو لم يحدث العام ١٩١٧، أو سنة ١٨٨٢[١] وبهذا المعنى، فهو قطعاً صراع بشأن الوجود، لكنه في مدماك آخر، صراع ديني أيضاً مشحون جداً بالتوتر، ولا حلَّ له في بعده الأكبر»[٢].

الدرس الرابع: إنَّ تجزئة الشعب الفلسطيني، وتجزئة قضاياه، لن تؤدي إلى حلٍّ أي منها، بل حتماً ستكون النتيجة تصفيتهما جميعاً لمصلحة المشروع الصهيوني، فمن غير الممكن أن تحلَّ التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني المرابط فوق أرضه المحتلة منذ العام ١٩٤٨، بتحّول الكيان الصهيوني إلى دولة لجميع «مواطنيها». فهذا الكيان لا يعترف أنَّ كل من يقيم داخل المناطق التي سيطر عليها، هو مواطن له كامل الحقوق. فالكيان الصهيوني تأسس «كدولة لليهودية. بل إنَّ بنيته لا تساوي بين اليهود أنفسهم. وهذا عائد إلى الطبيعة العنصرية العميقة للفكر الصهيوني، يقول أحادهعام:

«من الطبيعي أن يُسلِّم الإنسان بحقيقة وجود درجات كثيرة في

---

(١) نُشرت المقالات في جريدتي الحياة والسفير بتاريخ ٥/١/٢٠٠١.

(٢) سنة ١٩١٧ كان وعد بلفور. وسنة ١٨٨٢ كان إحتلال بريطانيا لمصر، وبداية الإستيطان الصهيوني في مقابلة مع «ايهود باراك» منشورة في ملحق هآرتس ٤/١٠/١٩٩٦.

سُلَّم الخليقة... فالنباتات والحيوانات والمخلوقات القادرة على النطق يتقدَّمها جميعاً الجنس اليهودي»[1].

فهل يُعقل أن يقبل هؤلاء، عبر الحوار والتفاوض والنقاش الأكاديمي أن يُحوِّلوا كيانهم إلى «دولة لجميع المواطنين» وأي مواطنين «في الدولة اليهودية يعتبر اليهود وحدهم بشراً، بينما يخضع غير اليهود لنظام الحيوانات، الحيوانات النافعة أحياناً، أو الضارة وحتى الخطرة أحياناً أخرى. وهناك أناس يظنون أنه لا يجوز إستعمال القسوة حيال الحيوانات وغير اليهود. وهناك آخرون يعتقدون أن لا أهمية لذلك. ولكن كل من يؤمن بمبدأ الدولة اليهودية مقتنع بأنَّ غير اليهودي في الدولة اليهودية ليس إنساناً (وفقاً لتعبير كانت «هدفاً بذاته) بل مجرد وظيفة للمصلحة اليهودية»[2].

هذه العقلية عانى منها أبناء شعبنا في فلسطين ١٩٤٨، وتيقَّن إستحالة نيل حقوقه أو كرامته بدون مساهمته في معركة شعبه الشاملة وفق ظروفه الخاصة. وأيقن عبر «التجربة العملية المعاشة» أن كلَّ قول بالنضال من أجل المساواة. «ودولة المواطنين» لا يعدو كونه لغواً، ولا يفيد بشيء غير هدر الوقت وتبديد الطاقات في أحسن الأحوال.

كذلك تيقَّن شعبنا أنَّ من المستحيل أن يتمكن من بناء «دولة

---

(١) ستيفان غورانوف: ندوة طرابلس حول الصهيونية والعنصرية - إصدار المؤسسة العربية للداراسات بيروت ١٩٧٦ ص ٣٦.

(٢) ل. همفري مالز، المصدر السابق ص ٢٥.

فلسطينية ذات سيادة حقيقية» من خلال «التسوية» ناهيك عن أن تكون عاصمتها كامل القدس الشرقية حيث المسجد الأقصى والصخرة وحائط البراق وكنيسة القيامة حتى لو تنازل عن ٨٠٪ من أرض فلسطين التاريخية أرض أبنائه وأجداده. وقَبِلَ بدولة على ٢٠٪ فهذا لا يغدو وهماً وسراباً.

- أما حقُّ العودة، فحدِّث ولا حرج عن آلاف الشواهد والقرائن التي أكَّدت إستحالة تحقيقها، دون إقرانها بالتحرير، وإجبار العدو على الخضوع لإرادة الشعب والأمة.

فالجميع داخل الكيان الصهيوني «يميناً ويساراً»، متدينون وعلمانيون، مؤرخون وغير مؤرخين يرفضون رفضاً قاطعاً عودة شعب فلسطين إلى مدنه وقراه التي إقتلع منها. ولن نذكر هنا شيئاً من تصريحات الليكود أو العمل. بل سنذكر شاهداً على مواقف من اعتبرهم البعض «رُسُلَ سلام» وأبطال إعادة «الحق إلى نصابه»!!!.

«ففي إعلان مدفوع الأجر على الصفحة الأولى من صحيفة هآرتس نشر ممثلي ما يسمى «اليسار الصهيوني» موقفاً واضحاً رافضاً «حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى منازلهم وأراضيهم».

«عاموس عوز» مؤسِّس حركة «السلام الآن» نشر مقالاً في صحيفتي «الغارديان» البريطانية و «يديعوت أحرونوت» الصهيونية جاء فيه: على القيادة الفلسطينية «أن تبحث معنا ليس في حق العودة بل في حلٍّ وطني وإنساني شامل لمشكلة لاجئي ١٩٤٨». «حق العودة معناه نزع الحقّ المبدئي للشعب اليهودي في تقرير

مصيره «هذا هو الإستنتاج» الذي خلص إليه مفكرو «اليسار الإسرائيلي» وفي مقدمتهم الكاتب المعروف أب يهوشاع ومؤسِّس حركة السلام الآن الروائي عاموس عوز، الذي لخَّص هذه العبارة بقوله «حق العودة الفلسطيني معناه تصفية إسرائيل»[1].

شعبنا يقرأ كل هذا ويلمس نتائجه على الأرض، وأصبح مدركاً أن لا عودة دون تحرير.

الدرس الخامس: إنَّ الوحدة الوطنية، مسألة أساسية وحاسمة في الصراع المفتوح مع العدو الصهيوني، ولكن هذه الوحدة، لا يمكن لها أن تتحقَّق إلا على أرضية المقاومة، فالمقاومة توحد، وهذا من أهَّم دروس تجربة «حزب الله» في لبنان، فهو تمكَّن عبر مقاومته، وتركيز جهده في إتجاه الهدف المحوري «تحرير الأرض»، من توحيد المجتمع اللبناني شعباً ودولة خلف المقاومة الباسلة، رغم كل تعقيدات الوضع اللبناني.

بينما وهم «التسوية» أدّى إلى تمزيق الشعب الفلسطيني، وضرب وحدته. ولا سبيل لإعادة تلك الوحدة، إلا بنبذ مسار «التسوية» والعودة إلى خيار المقاومة.

الدرس السادس: العمق العربي والإسلامي وضرورتهما القصوى لتحقيق الإنتصار. فلولا الإلتفاف السوري والإيراني حول المقاومة في لبنان، وموقفهما الحازم إلى جانبها لما استطاعت بقيادة «حزب الله» حزب الشهداء والشهادة من تحقيق الإنتصار.

---

(١) الحياة: ٦/١/٢٠٠١.

هذا الأمر لا يمكن أن يتحقَّق في الساحة الفلسطينية ما دام شعار «يا وحدنا» سائداً في خطاب القيادة الرسمية الفلسطينية. وما دام هناك تلطي تحت شعار «القرار الوطني المستقل» فأية إستقلالية ممكنة للقضية الفلسطينية، التي تُشكِّل القضية المركزية للأمَّتين العربية والإسلامية والتي على مستقبلها يتوقف مستقبلهما.

الدرس السابع: إنَّ الشعوب المستضعفة لم تستطع عبر التاريخ إسترداد حقِّها إلا عبر التضحية والبذل والعطاء... وشعب فلسطين الذي لم يتأخر يوماً عن تقديم الغالي والنفيس في سبيل وطنه وأمته، لا زال مستعداً لبذل المزيد.

هذه الدروس والعِبَر المستفادة من المسيرة السابقة لمقاومة الشعب الفلسطيني بمراحلها المختلفة. جعل من إنتفاضته في حلقتها الراهنة، إنتفاضةً محصَّنة (وإن كانت بحاجة إلى المزيد من التحصين والدعم) أمام كل محاولات إستثمارها. وحدَّدت قواها الفاعلة في الميدان بأهدافٍ واضحة. نسفت بقوة وهم التعايش مع الكيان الصهيوني، كاشفةً مدى إجرامه وهمجيته ورفضه المطلق لأية «تسوية» تؤمِّن الحد الأدنى من العدالة والحق.

لقد كشفت الإنتفاضة أمام شعوبنا العربية والإسلامية حقيقة «السلام» المزعوم الذي يتحدثون عنه، وخطورته على عالمنا العربي والإسلامي. على مقدساته ووجوده الحالي والمستقبلي.

فأعلنت تلك الشعوب وقوفها الحازم إلى جانب الإنتفاضة

وشعبها. وأكّدت عبر «الشارع» إستعدادها للوقوف الحازم إلى جانب شعب فلسطين وإنتفاضته ومقاومته في وجه الصهيونية وأميركا وأنهّا مستعدة للبذل والعطاء في سبيل تمكين الشعب الفلسطيني من مواصلة كفاحه. كرأس رمح في مشروع مواجهة الأمّة لأعدائها.

وتقدّمت الإنتفاضة، وحقّقت خطوة متميزة إلى الأمام من خلال تزايد العمليات المسلّحة، ليس ردّاً على الإجرام الصهيوني فحسب، بل لإدراك عميق أن لا شيء يمكن أن يُجبر الصهاينة على التراجع، إلا الدّم الصهيوني والخسائر البشرية.

«فقط فقدان أرواح يهودية عديدة في حرب... يجعل تصور تراجع «إسرائيلي» ممكن، لأنه يُبرِّر إعتماد مبدأ قدسية الحياة اليهودية، وإعتبار المحافظة عليها أهم من أي إعتبارات أخرى»[1].

وقد أدرك العدو الصهيوني الخطر الحقيقي الذي تُشكّله الإنتفاضة ومعناها العميق. وقد عبَّر عن هذا رئيس الموساد الصهيوني «افرايم هاليفي» بقوله: «عندما نُلقي نظرة على خارطة التهديدات التي تواجه «إسرائيل» في العقد المقبل... نجد أنّها ليست تهديدات ضد الكيان أو الحدود... وأضاف «المعركة بين إسرائيل وجيرانها ليست جغرافية، بالأساس هي تاريخية وجودية» ورأى أنّ الشيء المُهِّم هو «الوصول إلى إعتراف وقبول أخصامنا بالصهيونية»[2].

---

(١) إسرائيل شاحاك: التاريخ اليهودي والديانة اليهودية - بيسان للنشر ١٩٩٥ ص ١٦١.

(٢) الكفاح العربي - ٢٣/١٢/٢٠٠١.

قَدَر الشعب الفلسطيني أن يُديم إنتفاضته ويطوِّرها، ويدفعها للتنوع كلَّما إشتدّ التآمر عليها، يرفدها بالعمليات العسكرية التي تعيد الصراع مع العدو إلى حقيقته، كصراع تناحري لا يمكن التعايش بين طرفيه، لأنَّ العدو الصهيوني لا يفهم من «السلام» إلاَّ أن يُحقِّق عن طريقه ما عجز عن تحقيقه في حروبه المتتالية. «سلام» يقطف عبره نتائج كل إجرامه وإرهابه ومجازره، «سلام» يخضع الآخرين لجبروته وهيمنته.

«سلام» يُنتج في المنطقة العربية ـ الإسلامية صراعات جاهلية، يُحوِّل الكيان الصهيوني (الغيتو العنصري الأكبر) إلى قاضي وحاكم بين الطوائف والقبائل المتناحرة.

«سلام» يُشكِّل محطة هامَّة لبناء «إسرائيل العظمى» بعد أن فشل في حروبه في تحقيق «إسرائيل الكبرى». ليعود ويؤسِّسها عند توافر الظروف المناسبة، حيث يلعب «السلام» المزعوم دوراً أساسياً في ذلك.

إنَّ الخضوع لمنطق القوة الصهيوني، والموافقة على «سلامه» سيمكِّنه من تحويل الكيان الصهيوني إلى قاعدة آمنة، تستقطب المزيد من المهاجرين اليهود والمزيد من الدعم من الإستكبار العالمي الذي سيكافىء الكيان على نجاحه في أداء الدور الوظيفي الذي أُسِّس للقيام به، بإعتباره «الثكنة العسكرية» المتقدمة لذلك الإستكبار.

فيؤسِّس لقوة يفرض بها علينا الخضوع الكامل، والتحوّل إلى فائض بشري يؤمِّن رفاه المستوطنين الصهاينة، ودول الإستكبار العالمي.

فالعبودية لم تكن عبر التاريخ رغبة من قِبَل العبد، بل كانت تتأتى عبر شرطين أساسيين: الأول حاجة العبد لسيِّده لتأمين حاجياته الأساسية من مأكل ومشرب وملبس ومواصلات... الخ.

الثاني: جهل العبد بهويته وتاريخه وإنتمائه وحضارته أو تنكُّرِه لكل ذلك.

ولا أعتقد أنَّ هناك من يجادل «الآن» بمدى إعتمادنا كأمة (كل الأمَّة مع وجود إستثناءات محدودة جداً وجزئية) على الغرب في حاجياتنا المادية. ولم يبقَ من مانع أمام إستعبادنا إلا تمسكنا بإنتمائنا وهويتنا وإعتزازنا بتاريخنا وحضارتنا. هذا ما يراد «للتسوية» أن تنسفه لنصبح بعد ذلك مهيئين تماماً للإستعباد. ولكن العبد الذي كان في السابق وسيلة من وسائل الإنتاج الضروري، لم يعد هكذا في عصر ثورة المعلومات والإتصال، فلا سبيل أمامنا إلا التحوّل إلى فائض بشري. نُستخْدَم وفق حاجة الطبعة الجديدة «لشعب الله المختار» ممَّن يملكون القوة والثروة.

وأن يقوم الفلسطينيون الآن «الذين يعملون داخل فلسطين المحتلة منذ العام ١٩٤٨، أو في بناء المستوطنات» ببناء مستوطنات فوق الأراضي العائدة في الحقيقة لآبائهم وأجدادهم لتأمين حليب لإرضاع أطفالهم، أو علاجهم وتعليمهم.

فما المانع أن يتحوَّل أي فرد من أبناء الأمَّة في حال إنتصر المشروع الصهيوني - لا قدَّر الله - إلى العمل كأدوات مختبر في حقول التجارب العلمية.

وأن يضطَّر إلى بيع شيءٍ من أعضائه لتغطية حاجات أبنائه. ما المانع؟ هل هي الرحمة الصهيونية، التي لم ترحم حتى اليهودية التي تدَّعي أنَّها تعمل لخدمتهم في سبيل تحقيق مشروعها الصهيوني.

يقول «ديڤيد بن غوريون» أمام زعماء الحركة الصهيونية العالمية «لو عرفت أنَّ من الممكن إنقاذ كل أطفال يهود المانيا بتوصيلهم إلى إنكلترا، مقابل أن أنقذ نصفهم وأنقلهم إلى فلسطين، فإني أختار الحل الثاني، إذ يتعيّن علينا أن نأخذ في إعتبارنا، لا حياة هؤلاء الأطفال فحسب، بل كذلك تاريخ شعب إسرائيل»[1].

ويقول إسحاق جروبناوم (رئيس لجنة الإنقاذ في الوكالة اليهودية) أمام اللجنة التنفيذية للحركة الصهيونية في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٤٣: «إنَّه لو سُئل إن كان من الممكن التبرع ببعض أموال النداء اليهودي الموحَّد لإنقاذ اليهود فإنَّ إجابته ستكون «كلا ثم كلا» بشكل قاطع. وأضاف «يجب أن نقاوم هذا الإتجاه نحو وضع النشاط الصهيوني في المرتبة الثانية... إنَّ بقرة واحدة في فلسطين أثمن من كل اليهود في بولندا»[2].

هؤلاء المجرمون لن يرحمونا على الإطلاق، لن يرحموا أطفالنا، فليستفق المتوهِّمون بإمكانية تحقيق «تسوية» تؤمِّن الحد الأدنى من الحقوق.

---

(١) عبد الوهاب المسيري: الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ دار الشروق - القاهرة ١٩٩٧.

(٢) المصدر السابق ص ١٤٩.

قد لا تجد من يجادل في هذه الطبيعة الإجرامية للصهيونية، ولكن ستجد من يتساءل ويقول: «ما البديل».

رغم أنَّ البعض يسعى لإستثمار الإنتفاضة، لإعادة تعويم «مشروعه التسووي» مردِّداً: إنَّ الإنتفاضة «رسالة وصلت إلى العنوان المطلوب». وسنَّ أسنانه ليتلقى الجواب، ليتمكن من إستثمارها.

إلاَّ أنَّ الإرادة الشعبية وموقف القوى الوطنية والإسلامية الممارسة للفعل الميداني المقاوم وإلى جانبها قطاعات الشعب الفلسطيني في مخيماته ومدنه وقراه حدَّد خياراته:

«دحر الإحتلال، وطرد المستوطنين دون قيدٍ أو شرط».

وتحقيق هذا الأمر يمكن تلمُّس مقدِّماته شرط توفر عوامل الحماية والدعم لأبناء الشعب الفلسطيني المرابط فوق أرضه والذي يدفع ضريبة الدَّم والتضحيات نيابة عن الأمتين العربية والإسلامية.

إنَّ تمكُّن الإنتفاضة من تحقيق هدفها المحدد (دحر الاحتلال وكنس المستوطنات دون قيدٍ أو شرط) سيؤسِّس للهزيمة الحاسمة للمشروع الصهيوني.

إنَّ هذا التصور يعيد طرح مسألة في غاية الأهمية، وهي مسألة: طبيعة الصراع مع العدو الصهيوني، كصراع حضاري تاريخي، يفترض توافر الشروط الملائمة له، ويعني ضمن ما يعني عدم إمكانية حسم الصراع بالضربة القاضية بل عبر تراكم الإنجازات.

أي إنَّ طبيعة الصراع تفترض إعادة البحث في مسألة «مرحلة النضال»، وأنا أدرك سلفاً مدى حساسية ودقة وخطورة طرح هذه المسألة، والحاجة إلى نقاش موسَّع خاصةً إذا ما أخذنا بعين الإعتبار مدى التشويه الذي لحق بهذه المسألة، والنتائج الكارثية التي وصلت إليها القضية الفلسطينية، نتيجةً لطرح «ما أطلق عليه البرنامج المرحلي». تلك التسمية التي لم تكن إلاغطاءاً للتسمية الحقيقية التي كان يجب أن تُطلق على ذلك التصور «برنامج التصفية».

إنَّ المرحلة الثورية، مرحلة ميدانية عملانية، تفرضها طبيعة «الحرب الفدائية» والكفاح الشعبي، اللذان يخوضان بالضرورة صراعاً في مواجهة قوة تتفوق على أبناء الشعب المحتل ومجموعاته المقاتلة التي لا تُمكِّنها قواها من مواجهة شاملة مع قوات العدو. فتلجأ لإختيار نقاط ضعفه في الزمان والمكان المحدَّدين وتوجِّه لها ضربتها، الأمر الذي يُمكِّن في حال تحقيق إنتصارٍ جزئي في ذلك المكان والزمان المحددين. من رفع الروحية المعنوية لأبناء الشعب المحتل، وزعزعة قوة العدو والتأثير السلبي في معنويات جنوده.

مما يزيد من ثقة الشعب بالقدرة على الإنتصار وإمكانية هزيمة العدو.

فيزداد إلتفاف الشعب حول المقاومة، وتزداد المجموعات المقاتلة عدداً وعدةً.

وتتحدد ضربة جديدة في مكان وزمان جديدين وهكذا دواليك الأمر الذي يؤدي في حال استمراره إلى ازدياد مضطرد في قوة

المقاومة وإلى زعزعة وإنهيار متزايد في صفوف العدو. الذي لن يجدَ أمامه إلاَّ خيار التراجع الجزئي، لحماية بقية مواقعه.

ولننتقل لمعاينة واقع الإحتلال الصهيوني للضفة والقطاع، وتجربة الإنتفاضة الكبرى (٨٧- ٩٣) قبل إجهاضها جرَّاء إتفاقية «أوسلو» الإستسلامية. كثمرة من ثمار وهم «التسوية» لن نتحدث هنا عن الآثار الإقتصادية للإنتفاضة، لأننا ونحن نعالج وضعية الكيان الصهيوني نحن لا نتحدث عن دولة طبيعية، يمكن أن تؤثِّر فيها الخسائر الإقتصادية، فرغم كل ما يقال زوراً عن «معجزة الاقتصاد الصهيوني» فإنَّ هذا الإقتصاد لا زال معتمداً على الدعم اللامحدود من الإدارة الأمريكية والأموال التي يبتزُّها الصهاينة من هذه الدولة أو تلك.

وكما قال السيد حسن نصرالله الأمين العام لحزب الله ليس المهم أن ندمِّر دبابةً للعدو، فيمكن لأمريكا أن ترسل غيرها وأحسن. المهم في الكيان الصهيوني هو العنصر البشري لذلك سنركِّز على إنعكاس الإنتفاضة على هذا العنصر الذي لا يمكن للولايات المتحدة أن تعوِّضه.

«إرتفعت بنسبة ثلاثة أضعاف أعداد الشبان الذين يراجعون العيادات النفسية في الكيان الصهيوني في أعقاب تفجُّر الأحداث في المناطق»[1] مما أجبر قيادة الجيش على إستبدال الوحدات العاملة في

(١) هآرتس: ١٤/ ٣/ ١٩٨٨.

مواجهة الإنتفاضة بسرعة، وعدم إبقائها أكثر من شهر ونصف. في محاولة منها للحفاظ على معنويات جيشها التي بدأت بالإنهيار.

العديد من اليهود الذين كانوا ينوون الهجرة إلى الكيان الصهيوني في عام ١٩٨٨ غيَّروا رأيهم وامتنعوا عن القدوم لفلسطين المحتلة.

«إنَّ رئيس إدارة الهجرة في الوكالة اليهودية تلقى إتصالات من مبعوثيه في الخارج تفيد أنَّ السكان ممَّن تسجَّلوا لديهم كمهاجرين جدد تراجعوا عن ذلك»(١).

وفي إستطلاع أجرته «رابطة مكافحة «النزوح» في الكيان الصهيوني في منتصف شهر نيسان تبيَّن أنَّ ٢٠٪ من السكان بين سن ١٨- ٢٩ سنة ينوون النزوح إلى الخارج»(٢).

ولا زلنا نذكر تلك المظاهرات والبيانات والعرائض الإجتماعية، والإمتناع المتكرر عن أداء الخدمة العسكرية في الضفة والقطاع. كلها كانت تطالب بضرورة الإنسحاب من الضفة والقطاع وحسب تعبير أحد الوزراء الصهاينة السابقين، وأحد زعماء حزب ميام: «لقد صدر الحكم على سلطة «إسرائيل» العسكرية في المناطق المحتلة، وما يحدث الآن هو بداية النهاية، بداية التراجع للإنسحاب من هناك»(٣).

---

(١) يديعوت أحرنوت ٩/٣/١٩٨٨.
(٢) يديعوت أحرنوت ٢٤/٥/١٩٨٨.
(٣) عطية المقداد - مجلة الكاتب الفلسطيني العدد ١٣ خريف ١٩٩٨.

ولولا أوهام التسوية لدى القيادة الرسمية الفلسطينية، وحبّها المفرط لأشكال السلطة من طائرات خاصة وسجادة حمراء واستعراض لحرس الشرف ولقب فخامة الرئيس ومعالي الوزير. لتمكّنت الإنتفاضة الكبرى من دحر إلاحتلال دون قيد أو شرط كما حدث في جنوب لبنان تماماً.

إنتفاضة الأقصى المباركة بدأت تترك نفس الآثار على الكيان الصهيوني، وهي قادرة على فرض الانسحاب عليه، خاصةً وأنَّ هناك مؤشرات تشير إلى أنَّ درجة التطابق بين الكيان الصهيوني والقيادة الأمريكية العتيدة في عهد جورج بوش الإبن لن تكون بنفس درجة التطابق السابقة مع إدارة بيل كلينتون.

وأنَّ التفاعل الشعبي العربي والإسلامي مع إنتفاضة الأقصى، رغم قصر عمرها فاق نظيره مع الإنتفاضة الكبرى.

إنَّ تطوير ذلك التفاعل الشعبي العربي والإسلامي، وتحويله إلى إحتضان حقيقي تُقدِّمه الأمة العربية والإسلامية من خلال دعمها وإسنادها المعنوي والمادي لشعب فلسطين بحيث يتمكّن هذا الشعب من الصمود وإدامة إنتفاضته وتطويرها، كفيل بتمكين الإنتفاضة والمقاومة المسلحة لشعب فلسطين من إستنزاف العدو، وإنهاكه بالنقاط، وإجباره على الإندحار عن الضفة وغزة.

الأمر الذي يعني بداية نهاية المشروع الصهيوني، فهذا المشروع لا يمكن له أن يستمر إلا إذا كان قوياً، قادراً على القيام بالدور الوظيفي المناط به من قِبَل الدوائر الإستكبارية.

أما على صعيد الكيان فإنَّ القوة والقدرة على إخضاع الآخر هي مسألة حياة أو موت. إنَّها ليست وسيلة للحفاظ على الأمن ولا حتى على الوجود وممارسة العدوان فحسب. بل هي أيضاً (وهذا الأهم) الوسيلة الوحيدة لإستبدال نفسية الخنوع والذّل والخوف المتغلغلة في أعماق الصهاينة، واستبدالها بروح «الخوتزباه» الإستكبارية التي لا تتحقق إلا بالزيادة الدائمة لقدرة الكيان على إخضاع الآخرين. «إنَّ الصهيونية تريد القوة للقوة، ولا تريدها وسيلة فقط لأغراض أخرى، فالقوة هي جوهر ومبرِّر الوجود، بل هي الوجود»(١).

إنَّ «المرحلية الثورية» التي نطرحها هي مرحلية ميدانية عملانية تتناقض تماماً مع «المرحلية السياسية».

فالأولى تفرض وقائع تراكمية على الأرض تؤدي إلى تغيير موازين القوى تدريجياً. بينما الثانية تخضع لموازين القوى.

المرحلة الثورية: تزعزع قوى العدو وتستفيد من نقاط ضعفه، بينما المرحلية السياسية؟ تُمكِّن العدو من تحقيق وحدته وزيادة طاقاته بعد أن تعطيه الفرصة لإلتقاط الأنفاس دون «اشتباك ومشاغلة». المرحلية الثورية: تفترض إدامة الإشتباك مع العدو بكل الوسائل، بينما المرحلية السياسية تنفي هذه الديمومة بإستبعادها العنف المُسلَّح.

---

(١) د. أنيس صايغ - الوصايا العشر للحركة الصهيونية - دار الإسراء ١٩٩٩ ص ٤٦.

المرحلية الثورية هي مرحلية حرب الشعب الطويلة الأمد. بينما المرحلية السياسية هي مرحلية النخب التي تسعى لإستغلال تضحيات الشعب وتسارع إلى قطف الثمار لتحقيق غايات خاصة.

أخيراً: إنَّ تمكُّن الإنتفاضة من الحدِّ من قدرة الكيان الصهيوني على قمع الشعب الفلسطيني، وإبراز عجزه عن تهويد فلسطين، سيفقدها بالضرورة القدرة على تهديد الأمة. الأمر الذي سيسقط ثقة الإستكبار العالمي بقدرة «ثكنته العسكرية» على تحقيق دورها الوظيفي مما سينعكس حتماً على مستوى دعمه لها. ودفعه للبحث عن أساليب أخرى في التعامل مع أبناء المنطقة التي هو بحاجة ماسة لها لِمَا تملك من ثروات وإمكانيات. ويصبح إنتصارنا في معركتنا الشاملة رهنٌ بقدرة أمتنا على «إستيلاد مشروعها الحضاري الشامل». الذي لن يتشكَّل إلا إنطلاقاً من «رسالة الإسلام الحضاري»[1].

(١) للتوسع انظر وليد محمد علي - صهيونية الخزر وصراع الحضارات - دار التضامن ١٩٩٩. الفصل الأخير «ما العمل»؟.

تعقيب الأستاذ إحسان مرتضى
على ورقة الأستاذ وليد محمد علي

﴿ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلَون إن كنتم مؤمنين﴾

فيما تواصل إنتفاضة الأقصى المباركة عطاءاتها السَّخيَّة من حبَّات القلب والروح والدَّم، ردّاً على تحدِّيات الصهاينة وانتهاكاتهم للحقوق والمقدسات، تواصل مجموعة أوسلو التراجع والخضوع للإهانات والإملاءات على سكَّة إتفاقيتي كامب ديڤيد اللتين فتحتا طريق الشرذمة والخلاف في الساحتين العربية والإسلامية، وأوجدتا وسيلة التمويه على مختلف أشكال الصلح المنفرد التي إجتاحت أنظمة العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه، في حركة مشينة من التدليس والهرولة على المسرح وما وراء الكواليس، بدءاً من إتفاقية وادي عربة عام ١٩٩٤ التي طال شوق أصحابها إليها في عمان وتل أبيب، ووصولاً إلى كامب ديڤيد الثانية وشرم الشيخ الثالثة وواي ريڤر وسواها في شتى المجالات الإقتصادية والأمنية والثقافية كخطوة أولى نحو التطبيع الكامل السياسي والديبلوماسي، الأمر الذي شجَّع شمعون بيريس على أن تأخذه أحلامه للإعراب عن رغبته بالإنتساب إلى الجامعة العربية.

والحقيقة، أنَّ إتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ إنما تُشكِّل كارثةً قوميةً

لا تقلُّ بخطورتها وإنعكاساتها السلبيَّة على حاضر الأمَّة ومستقبلها على كارثتين عام ١٩٦٧ و١٩٩١، في أعقاب غزو الكويت وما تبعه من عاصفة إستكبارية عسكرية، ومن ثم سياسية وديبلوماسية في مؤتمر مدريد. والجدير بالذِّكر أنَّ الإتفاقات التنازلية التي عُقِدت منذ كامب ديڤيد عام ١٩٧٩ وحتى الآن، لم تكن سوى صُور مستنسخة عن إتفاقية سايكس بيكو من قِبَل كيان العدو والولايات المتحدة، ولكن بتواطؤ عربي هذه المرة، وذلك على الرغم من تناقضها الكامل مع ما يسمى روح الشرعية الدولية، ومع الحقوق الوطنية والإنسانية للشعب الفلسطيني، الذي عانى وما يزال يعاني من بهلوانيات السلطة الموسومة بصفاتها المافياوية، وفسادها المالي والأخلاقي والوطني، وتنسيقها الأمني والإستخباراتي بين أجهزتها المتفرِّعة، وأجهزة التجسُّس والقتل الإسرئيلية والأمريكية.

لقد سبق لرئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات أن تهجَّم على الرئيس المصري المقبور أنور السادات متهماً إياه ببيع القدس وفلسطين والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، مقابل حفنة من رمال سيناء ونعته بأنه بيتان العرب، وقال في حينه أنه مثلما لم يستطيع «بيتان» إلزام الشعب الفرنسي بالإستسلام والذُّل أمام جبروت النازيين، فإنَّ السادات غير قادر على إلزام الأمَّة العربية على قبول الذُّل والخيانة والركوع والإستسلام. وما من شك في أنَّ هذا الكلام مردودٌ اليوم على عرفات نفسه، الذي يحاول بيع القضية والتاريخ والمقدَّسات، مقابل حفنة من الأرض المقطَّعة والمجزَّأة، على غرار

الجبنة السويسرية في شكل بانتستونات قوالب معزولة ومشلولة وفاقدة لأيّ أمل في التوحّد والتواصل وإمتلاك السيادة الحقيقية، وهو بذلك يحاول إخراج فلسطين والشعب الفلسطيني من كيان الأمَّة، ووضعهما في سياق العمالة للعدو وخدمة أمنه الإستيطاني. لكن مثلما فشل السادات في جرّ الشعب المصري نحو الفرعونية والقطرية والشخصانية، فإنَّ عرفات سوف يفشل في سلخ الشعب الفلسطيني المخلص والمضحّي عن إنتمائه الأصلي للأرض التي بارك الله حولها والأمَّة التي جعلها خير أمَّة أُخرجت للناس.

لقد واجه الشعب الفلسطيني الباسل بلحمه العاري، وبما أوتي من قوة الإيمان والسلاح، كل المؤامرات الداخلية والخارجية الشرسة، التي تواطأت لإلغاء وجوده ومسح ذاكرته وهدم شخصيته الوطنية والقومية والدينية. وقد تعلَّم هذا الشعب، من خلال تجاربه الحيَّة والقاسية، كيف يُميِّز بين العدو والصديق، وبين أصحاب الحق وأصحاب الباطل، وهو بالتالي مُحصَّن بوجه كلِّ أشكال المخادعات الشيطانية، التي تغريه بالأموال والأوطان البديلة تحت عناوين التسويات السلميَّة. ولذلك فهو ما فتىء يخوض المعركة تلو المعركة منذ قرن من الزمن، لمنع تهويد وصهينة فلسطين والمنطقة، وحماية التاريخ والتراث والمقدَّسات، من دون كلل أو ملل، بالبندقية والعبوة والسكين والحجارة وحتى بالأسنان. وما من شك في أنَّ المقاومة الإسلامية الباسلة، التي إنطلقت في لبنان منذ عام ١٩٨٢، والتي هزمت العدو الصهيوني والإمبريالي شرَّ هزيمة، وألحقت به العار

والذُّل بمساعدة سوريا الأسد وإيران الإسلام، قد رفدت جهاد الشعب الفلسطيني في أرضه المحتلة، بشحنة هائلة من الأمل والمعنويات والتصميم على الإنتصار مهما طال ليل الظلم والخيانة. كما وتجدر الإشارة إلى أن روح الرفض والتمرد بوجه الغزاة الصهاينة والإمبرياليين المستكبرين، قد بدأت تتسرب عميقاً في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، الأمر الذي تجلّى في مسيرات النصرة والتضامن التي اجتاحت جميع أنحاء العالمين العربي والإسلامي، من طنجة وحتى باكستان وماليزيا والصين والهند. وهذا ما يجعلنا نتفاءل خيراً بأنه مهما طال زمن الإنحراف والتزوير الجغرافي والتاريخي، فإنَّ مصير هذه الأمة هو الإنتصار على أعدائها. وتجربة حطّين وتحرير القدس لن تكون الوحيدة في تاريخها.

لم يكن من المستغرب أن تصل مسيرة التنازل والإبتزاز المستمر منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ومروراً بأوسلو عام ١٩٩٣ ووصولاً إلى واشنطن في هذا العام، إلى ما وصلت إليه من نتائج تسخر من أصحابها وصانعيها قبل أن تكون هي مدعاة لسخرية العالم. فما أُسِّس على شفا جزف من الظلم والفساد، لا يمكن إلاَّ أن ينهار على رؤوس مؤسِّسيه. فها هو شارون، المرشَّح الأبرز لرئاسة حكومة العدو، يعلن ومنذ الآن بأنَّ إتفاق أوسلو قد مات وانتهى. وها هي وزيرة الخارجية الأمريكية الصهيونية بإمتياز أولبرايت تعلن بوضوح: «لقد جرَّبنا كل شيء نستطيعه ولم ننجح». وها هو الوسيط دنيس روس يبذل جهوده الأخيرة لإرغام رئيس السلطة الفلسطينية

ياسر عرفات على تقييد حركة الإنتفاضة من أجل إعادة الأمور كلِّها إلى نقطة الصفر وإلى سنوات ماضية، إضافة إلى الترتيبات الإجرائية التي لا تصبُّ في نهاية المطاف إلا في مصلحة الكيان الصهيوني وحماية المصالح الأمريكية والغربية الحيوية في المنطقة.

من هنا وعلى خلفية ما تقدم يمكننا أن نستخلص بأنَّ حركة المتفاوضين والسَّاعين إلى نتائج تلفيقية تسووية لن يكون بوسعها التوصل إلى أكثر من «سلام بارد» كما يتمناه ويسعى إلية قادة العدو. فالصراع الدائر منذ أكثر من قرن من الزمن لن يكون بالإمكان حلَّه بواسطة التدخل الأميركي المنحاز إلى جانب العدو الصهيوني حتى لو امتلك الأمريكيون الكثير من الأوراق القوية في لعبة المفاوضات، وحتى لو امتلك الإسرئيليون وسائل الضغط العسكري والأمني والإقتصادي والجغرافي، فروح المقاومة التي إنتصرت في لبنان هي نفسها التي تتعلق في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي نفسها التي تفرض ذاتها على أنهَّا الشرعية الوحيدة القادرة على كسب إحترام العالم، لأنه في نهاية المطاف لا يصحُّ إلاَّ الصحيح، وعندما يأتي الحق يُزهق الباطل «إنَّ الباطل كان زهوقا».

ثمة ملاحظات أخرى جديرة بالإهتمام في سياق تداعي حركة التسوية وتعطيلها ومن أبرزها ما يلي:

١ - تغييب دور الأمم المتحدة ودول المجموعة الأوروبية وتسخير مجلس الأمن في خدمة المصالح الأمريكية والصهيونية أولاً وأخيراً.

٢ - تنامي قوى الرفض والمعارضة لمسيرة التسوية لدى الطرفين العربي والإسرائيلي، بحيث بات يعتبر أي تنازل من جانب طرف للطرف الآخر حتى لو كان طفيفاً بمثابة تنازل جوهري وأساسي.

٣ - عدم رضى مختلف الأطراف المتورطة في المفاوضات عن شروط التفاوض والظروف المحيطة بها أمنياً وسياسياً، بحيث تحوَّلت المفاوضات إلى نوع من الأنشطة المندرجة تحت عنوان الفن للفن، فقط من أجل إرضاء السيد الأميركي.

٤ - عدم قيام الطرف الإسرائيلي بأية بادرة حسن نية حقيقية تجاه الطرف الفلسطيني المفاوض إلى حدٍّ تفاخر باراك بأنَّه كان أكثر تشدداً من نتنياهو على صعيد تقديم تنازلات من الأرياح في الأراضي المحتلة، وأنه ساهم في حركة تعزيز الإستيطان أكثر من كل سابقيه من رؤساء حكومات العدو.

٥ - إنشغال المفاوضات بصورة مستمرة في التفاصيل والجزئيات والشكليَّات والإعلام، من دون التعامل مع جوهر المشكلة، وهو إستمرار الإحتلال ومواصلة الإستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية وتدمير كل أشكال الحياة فوقها ورفض عودة اللاجئين ورفض المساومة على مستقبل السيادة في القدس وهذا على الرغم من تزعزع قناعة الولايات المتحدة بأهمية احتفاظ الصهاينة بأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل ذرائع الإعتبارات الأيديولوجية والأمنية وفي ظلِّ عجز القيادات الصهيونية العسكرية

والسياسية عن مواجهة الإنتفاضة وقمعها، الأمر الذي إعتبره نتنياهو بأنه يُشكّل خطراً داهماً على وجود الكيان الصهيوني نفسه.

إنَّ كلّ ما يجري الحديث عنه من مفاوضات ومن بذل جهود مضنية من أجل الوصول إلى إنهاء الصراع وتصفية القضية الفلسطينية، إنما هو في النهاية سعي دؤوب ومتشعِّب الأوجه لإحراز نوع من الإستقرار الأمني والإقتصادي والسياسي لكيان العدو في بيئة إستراتيجية رافضة وغير ملائمة لنموه، لا سيمَّا إزاء تطور الأجيال العربية - الإسلامية وصحوتها التدريجية من كبوتها. وهذا يحصل في وقت فقدت «إسرائيل» قادتها التاريخيين الواحد تلو الآخر وفقدت معهم روح الريادة التأسيسية للكيان، وباتت تواجه مأزقاً كيانياً خطيراً مع تعميق الشرذمة والطائفية والقطاعية والعرقية وتفشي الروح الإستهلاكية والفردية.

إلا أنَّ كل هذه المظاهر السلبية التي تعتري الكيان اليهودي لن تعني زوال المخاطر الصعبة والكبيرة على الشعب الفلسطيني وإنتفاضته المباركة، فلدى العدو الكثير من الخيارات والبدائل للمناورة والإحتلال التي يُمكنه بواسطتها أن يزيد الشرخ والتباعد في العلاقات العربية - العربية وأن يستمر في تعطيل وإسقاط قراءات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن من خلال كسب الشرعية المزيفة لإحتلالها بإستغلاله إستمرار المفاوضات العبثية وبظهوره في مظهر الكيان المحترم سياسياً من خلال التظاهر بالتجاوب مع إرادة

المجتمع الدولي الذي له مصلحة في تكريس حالة من الإستقرار السياسي في المنطقة لتفادي المخاطر والخضّات التي من شأنها أن تُهدِّد مصالحه الحيوية بالخطر ولا سيما إزاء صحوة الروح الإسلامية الرسالية الأصيلة.

إنَّ العدو الصهيوني مستمر في التآمر على هوية وشخصية الشعب الفلسطيني التاريخية والحضارية، من خلال العمل على حصره في إطار ضيِّق ومشوه من الكيانية الجيوسياسية الممزقة والمنقوصة السيادة، وذلك بعد أن استطاع أن ينهي دور منظمة التحرير الكفاحي وتحويلها إلى مجرد شركة مساهمة تقوم بإلتزام المتطلبات الأمنية للكيان اليهودي في داخل فلسطين وخارجها وصولاً إلى المساهمة في بناء مستوطناته على أرض الوطن السليب.

إنَّ إنتفاضة إخوتنا فن الشعب الفلسطيني المجاهد والمضحِّي ما هي سوى تعبير حي لأمَّةٍ حيةٍ ترفض أن تُباع في سوق النخاسة الدولية والإقليمية بأبخس الأثمان، وهي بحدِّ ذاتها قيمة حضارية وثقافية ومعنوية قبل أن تكون قيمة جهادية وثورية، فالرأي قبل شجاعة الشجعان والمبدأ والإيمان والعقيدة قبل كل القيم المادية الأخرى مهما غلا ثمنها وارتفعت أهميتها. فوقفة الإنتفاضة هي كوقفة المقاومة الإسلامية في لبنان وهي وقفة تتناقض مع روح المساومة والتخاذل حتى لكأننا اليوم أمام مشهد الرسول الأعظم (ص) الذي ساومه المشركون على أن يعبد آلهتهم سنة ويعبدوا إلهه سنة فكان جوابه القاطع والمانع:

والله لو وضعتم الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر ما فعلت أو أن أهلك دونه.

وهذه هي روح الإستشهاد والبطولة التي نصرت الإسلام ببدر ونصرته في جنوب لبنان ولسوف تنصره بعونه تعالى في القدس ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾.

والسلام عليكم.

الخطاب السياسي للقوى الفلسطينية ومواقفها على ضوء الإنتفاضة

- المحاضر: الدكتور باسم سرحان
- تعقيب: الدكتور محسن صالح

تطور مواقف التنظيمات الفلسطينية في ظلّ إنتفاضة الأقصى

الدكتور باسم سرحان

كان «لإنتفاضة الأقصى» الشعبية والعفوية التي تفجَّرت يوم ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠، وما تزال مستمرة حتى كتابة هذا البحث، تأثيراً كبيراً وعميقاً على الجماهير الفلسطينية والعربية، وكذلك بالضرورة على مواقف القوى والفصائل السياسية الفلسطينية الناشطة سواء كانت منضوية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية أو خارجها، وسواء كانت متحالفة مع السلطة الفلسطينية أو معارضة لها.

وحيث أن مواقف كافة هذه القوى والفصائل كانت معلنة وواضحة قبل تفجُّر إنتفاضة الأقصى، فإننا سنعمد في هذا البحث إلى رصد مواقفها بعد وأثناء الإنتفاضة محاولين تحليل التطور في المواقف وإتجاهاته لدى كل تنظيم.

ويهمنا الإشارة إلى بعض النقاط الإجرائية. أولاً: إنَّ رصدنا وتحليلنا للمواقف يشمل فترة ثلاثة شهور وهي تشرين الأول/ أكتوبر إلى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠. ثانياً: إن رصدنا وتحليلنا يعتمد على ما توفر لدينا من مصادر ومواد تعبّر عن مواقف وآراء هذه التنظيمات كما وردت في منشوراتها الرسمية أو في الصحافة اللبنانية.

ثالثاً: إنَّ كمية البيانات والتصريحات المتوفرة لدينا تتفاوت من تنظيم إلى آخر. رابعاً: لم نتمكَّن خلال المهلة القصيرة التي أعطيت لنا لإعداد البحث من الحصول على وثائق رسمية لمواقف بعض التنظيمات مثل الجبهة الشعبية - القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي والحزب الشيوعي الثوري الفلسطيني والجبهة الشعبية - القيادة العامة ومنظمة الصاعقة. خامساً: تتفاوت المصادر حسب مدى رسميتها. فمثلاً يُحظى البيان السياسي الصادر بإسم التنظيم بأعلى درجة من الأهمية، يليه تصريحات زعماء وقادة هذه التنظيمات، ثم تأتي في المرتبة الأدنى من الأهمية المقابلات الصحفية مع مسؤولين في هذه التنظيمات، يحتلون مواقع تنظيمية مختلفة سادساً: إنَّ التنظيمات التي يشملها هذا البحث هي: حركة فتح (اللجنة المركزية)، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، حركة الجهاد الإسلامي، حركة فتح (الإنتفاضة).

حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح (اللجنة المركزية):

لم نقع على بيان رسمي صادر عن اللجنة المركزية لحركة فتح. ولذا إعتمدنا تصريحات رئيس هذه الحركة السيد ياسر عرفات وبعض أعضاء اللجنة المركزية، كما اعتمدنا تصريحات مسؤولي التنظيم التابع للحركة، أمناء المناطق التنظيمية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أ) اللجنة المركزية:

نفى ياسر عرفات وجود محادثات سرّية بين الفلسطينيين والإسرائيليين لإستئناف المفاوضات، وأكّد على إستمرار الإنتفاضة حتى يُحقّق الشعب الفلسطيني أهدافه في إنهاء الإحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف[١]. كما دعا راعيْ عملية السلام، الولايات المتحدة وروسيا، إلى التحرك في أسرع وقت ممكن لإنقاذ عملية السلام، ووافق على وقف لإطلاق النار[٢]. وشدّد عرفات في أكثر من مناسبة على ضرورة التزام «إسرائيل» بتنفيذ إتفاق أوسلو وإتفاق شرم الشيخ.

صخر حبش (عضو اللجنة المركزية):

نحن نتمسك بقرارات الشرعية الدولية والتي تضمن لنا حقنا في المقاومة بكل الوسائل[٣].

صائب عريقات:

إنَّ الفلسطينيين يعملون مع الأردن ومصر للتوصل إلى آليات لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى الإنسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنَّ هذه الآليات تعتبر الأساس لأية محادثات في المستقبل مع أي زعيم إسرائيلي[٤].

---

(١) الحياة ٤/١٢/٢٠٠٠.
(٢) السفير ١٢/١٢/٢٠٠٠.
(٣) السفير ١٢/١٢/٢٠٠٠.
(٤) الديار ١١/١٢/٢٠٠٠.

ب) التنظيم:

مروان البرغوثي (أمين سر حركة فتح في الضفة الغربية):

هذه الإنتفاضة قطعاً ستُنجز الإستقلال. وهناك إرادة حرة لدى الشعب الفلسطيني للإستمرار في الإنتفاضة لإنهاء الإحتلال. وهي خيار شعب فلسطين الإستراتيجي[١].

كرَّر **مروان البرغوثي**[٢] إنتقاداته لقرار السلطة الفلسطينية إستئناف المفاوضات. وأشار إلى أنَّ المفاوضات إستؤنفت على غير الأسس التي أرستها إنتفاضة الأقصى، ولم تنسجم مع الإجماع الوطني الفلسطيني. وشدَّد على أنَّ أي إتفاق لا يضمن إستعادة القدس وضمان حق العودة للاجئين وإنسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية سيكون إتفاقاً باطلاً. وقال إنَّ الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يقبل بالتفريط في حقِّ العودة للاجئين كما لا يمكن أن يُفرِّط في حقِّه في القدس مشيراً إلى أنَّ قرارات الشرعية الدولية تضمن للفلسطينيين هذه الحقوق.

وقال **البرغوثي** إنَّ الإنتفاضة تُعبِّر عن إرادة الشعب الفلسطيني، ولا يستطيع أحد كائناً من كان إيقافها. وهي لم تبدأ بأمرٍ من أحد ولن تتوقف بأمرٍ من أحد. وأكَّد على أنَّ الإنتفاضة ستتواصل بغضِّ النظر عن هوية الحاكم الجديد في «إسرائيل» حتى تحقيق الإستقلال[٣].

---

(١) القدس. ١١/١٢/٢٠٠٠.

(٢) تصريح لصحيفة «الشرق الأوسط» بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٠.

(٣) الشرق الأوسط ٢٣/١٢/٢٠٠٠.

أحمد حلس (أمين سر حركة فتح في قطاع غزة):

نؤكّد أنّنا اخترنا في لحظة من اللحظات طريق السلام خياراً لنا، وظنَّ البعض أنَّ فتح ألقت سلاحها وتخلّت عن خيار المقاومة والجهاد. نقول لهؤلاء إنَّ فتح لا تردُّ بالكلمات والبيانات ولكن بالفعل الممارس على الأرض. وأكّد أنَّ حركة فتح لم ولن تلقي السلاح وستقاوم وتقاتل بكل ما تملك من مقوّمات القتال وستتصدى للعدو الغاصب لأرضنا حتى يتمَّ طرده وحتى نُقيم دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف[١].

أحمد حلس: دعا في كلمة بإسم القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية إلى «إستمرار إنتفاضة القدس والأقصى». وشدَّد على أنَّ الإنتفاضة هي خيار شعب فلسطين وستستمر حتى النصر وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ولن تتوقف حتى تحرير المقدَّسات[٢].

أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أبو علي مصطفى:

نداء إلى الجماهير العربية: نداؤنا يؤكّد لكم أنّنا صامدون ومستمرون في إنتفاضتنا ولن نسقطها حتى تحقيق الإستقلال... لن نرضخ لنتائج قمة شرم الشيخ، التي أُريد لها ومنها قمع الإنتفاضة ودفن نضالاتها، وإرغام الشعب الفلسطيني على القبول بسلام الإحتلال[٣].

---

(١) الشرق الأوسط ١١/١٢/٢٠٠٠.

(٢) الكفاح العربي ٢٣/١٢/٢٠٠٠.

(٣) الهدف، عدد خاص، ٢٢/١٠/٢٠٠٠، العدد ١٣١١، ص ٣.

بيان سياسي بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٣:

أولاً: ضرورة الإعلان الرسمي الفلسطيني عن وقف المفاوضات، وتتويج تضحيات جماهير شعبنا بالإعلان الفلسطيني المستقل عن تجسيد قيام دولة فلسطين على الأرض الفلسطينية، ومطالبة هيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، توفير الحماية الدولية المؤقتة لشعبنا، وسيادة دولته على أرضه، وإجبار «إسرائيل» على الإلتزام بإتفاقية جنيف الرابعة وتطبيق قرارات الشرعية الدولية القاضية بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم وإنسحاب «إسرائيل» لحدود الرابع من حزيران»[١].

بيان سياسي بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٥:

ثانياً: إنَّ الإنتفاضة وتضحياتها الجسام أقامت فاصلاً بين مرحلتين، مرحلة الحكم الإداري الذاتي ومرحلة التقدُّم نحو الإستقلال الوطني السيادي الناجز، وعليه ندعو لتتويج شعارات هذه الإنتفاضة بالإعلان عن بسط سيادة دولة فلسطين على أرضها، ومطالبة هيئة الأمم والمجتمع الدولي بتوفير الحماية الدولية المؤقتة لشعبنا وأرضنا ومقدساتنا»[٢].

بيان مشترك للجبهتين الديمقراطية والشعبية بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٤:

«إنَّ الجبهتين تحذران من الوقوع في فخِّ الإستهدافات الأمريكية، الرامية إلى فرض إتفاق لإجهاض الإنتفاضة تحت حجة

---

(١) الهدف، عدد خاص، ٢٢/١٠/٢٠٠٠، العدد ١٣١١ ص ٢١.

(٢) الهدف، عدد خاص، ٢٢/١٠/٢٠٠٠، العدد ١٣١١، ص ٢١.

وقف العنف، ومحاولة العودة بالعملية التفاوضية إلى مسارها العقيم، إنَّ طريق الإنتفاضة الذي أجمعت القوى الوطنية، والإسلامية وفعالياتها على أنَّه الردُّ الوحيد على تعنت «إسرائيل» وجرائمها وإستمرار احتلالها البغيض. وتدعو الجبهتان جماهير شعبنا في الوطن والشُتات إلى التعبير عن هذا الموقف بتصعيد التحركات الجماهيرية تأكيدا لإصرار شعبنا على إحباط أهداف المناورات الأمريكية - الإسرائيلية الهادفة إلى احتواء الإنتفاضة»[1].

مبادرة سياسية:

«إنَّنا ندعو مؤسسات منظَّمة التحرير الفلسطينية وقوى شعبنا السياسية والإجتماعية في الوطن والشُتات إلى إتخاذ الموقف السياسي المستجيب لتطلعات شعبنا، وانتفاضته المجيدة والمتمثِّل في:

(١) إعلان تجسيد دولة فلسطين وبسط سيادتها وعاصمتها القدس، على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ومتابعة النضال لدحر الإحتلال عن باقي الأرض الفلسطينية المُحتلَّة.

(٢) التمسُّك بحقِّ شعبنا في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقبلية وعاصمتها القدس، وبالشرعية الدولية، وتنفيذ قراراتها ذات الصلة في أية تسوية سياسية.

(٣) إدامة الإنتفاضة، وإعلان التعبئة العامة للشعب الفلسطيني بكلِّ مؤسَّساته وفعالياته وقواه وصون وحدة شعبنا، وضمان عناصر

---

(١) الهدف، عدد خاص - ٢٢/ ١٠/ ١٣١١، ص ٢٥.

التكامل السياسية، النضالية، والعلمية بين تجمعاته في الوطن والشُتات.

(٤) تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وممثّلون عن القوى السياسية غير المُمثّلة في اللجنة التنفيذية وعدد من الشخصيات الوطنية المستقلة، من داخل الوطن وخارجه، إلى حين إجراء إنتخابات ديمقراطية للمجلس الوطني، ولبرلمان دولة فلسطين.

(٥) مطالبة الأمم المتحدة، بتوفير الحماية الدولية المؤقتة لشعبنا، في مواجهة العدوان والإحتلال حتى قيام دولتنا المستقلة كاملة السيادة على أرضها. والإعتراف الكامل بعضويتها حال إعلانها.

(٦) فك تبعية الإقتصاد الفلسطيني، للإقتصاد الإسرائيلي، ووقف التعامل بإتفاقية باريس الإقتصادية، والبدء ببناء إقتصاد وطني مستقل. وإعادة النظر بأولويات باريس إتفاقية الإقتصادية، والموازنة ومحاربة مظاهر تبديد المال العام ومحاسبة المسؤولين عن ذلك»[١].

بيان صادر بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١٤:

«في هذا الوقت، الذي تخوض فيه جماهير شعبنا معركة ضد العدوان، ومحاولات إملاء حل يُقزِّم حقوق شعبنا في العودة للإستقلال الوطني الناجز، فإنّنا نُعبِّر عن إستهجاننا لتلبية الدعوات

(١) الهدف ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٠، ص ٣، العدد ١٣١٢.

الصادرة عن البيت الأبيض الأمريكي، والحجيج له، سواء من قِبَل كبير المفاوضين الفلسطينيين أو الرئيس عرفات، والأغرب أن تأتي هذه التلبية في وقت تجري المحاولات الفلسطينية الجادة للخلاص من وحدانية المرجعية الأمريكية، ونقل ملف القضية الفلسطينية للأمم المتحدة ومؤسساتها، إنَّنا نرى في هذه الدعوات وتلبيتها إفساد لكلِّ المساعي الجادة لإعتماد قرارات الشرعية الدولية ومؤسَّساتها، والخلاص من إنجاز الإرادة الأمريكية، بل تبنيها الكامل للسياسة الإسرائيلية التي تعمل على فرض شروطها وإملاءاتها على الشعب الفلسطيني.

وعليه فإنَّنا ندعو لمقاطعة هذه الدعوات وعدم تلبيتها، والعمل بسياسة واحدة موحَّدة من أجل تثبيت المرجعية الدولية. وبالدعوة للحماية الدولية المؤقتة للشعب الفلسطيني كخطوة على طريق الخلاص من الإحتلال وتجسيد حق شعبنا في الإستقلال الوطني السيادي الناجز؟»[1].

تصريح ماهر الطاهر (عضو المكتب السياسي) بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٣:

«إنَّ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إذ تُجدِّد إدانتها لدعوة أولبرايت، وللسياسة الأمريكية المعادية للشعب الفلسطيني فإنَّها تؤكِّد أنَّ وقف الإرهاب الإسرائيلي يتطلب إرسال قوة حماية دولية مؤقتة للأراضي الفلسطينية لوضع حد للمجازر اليومية التي تقترف ضد

(١) الهدف ٣٠/١١/٢٠٠٠، العدد ١٣١٢، ص ٣٠.

الشعب الفلسطيني، وليس وضع العراقيل والڤيتو الأمريكي لمنع إرسال هذه القوة.

كما تؤكّد الجبهة الشعبية للجميع أنَّ إنتفاضة الأقصى المباركة لن تتوقف حتى يتمَّ دحر الإحتلال وتحقيق الحرية والإستقلال»[1].

تصريح صحفي صادر عن الجبهة بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢:

«تعقيباً على البيان الصادر عن وزارة الإعلام والثقافة بدعوة الشعب الفلسطيني للتهدئة وفقاً لإتفاق بين الرئيس عرفات وشمعون بيريز، فإنَّنا في الجبهة الشعبية نؤكّد ما يلي:

أولاً: إنَّنا لا نجد مبرراً لعقد لقاءات وإتفاقات مع القيادة الإسرائيلية في الوقت الذي تواصل فيه عدوانها، وتمارس مختلف أشكال القتل والحصار على الشعب الفلسطيني.

ثانياً: إنَّ الدعوة للتهدئة تحمل في طياتها محاولة وقف الإنتفاضة قبل تحقيق أهدافها، وتتجاوز كل التضحيات الجسيمة التي قدَّمها شعبنا.

ثالثاً: إنَّنا نرفض الإستجابة للضغوط الإسرائيلية بوقف الإنتفاضة، وندعو جماهير شعبنا وكل قواه السياسية والإجتماعية للإستمرار في الإنتفاضة الشجية والمجيدة ومواجهة قوات الإحتلال ومستوطنيه بكلِّ الأشكال الممكنة»: (المصدر نفسه).

---

(١) الهدف ٣٠/١١/٢٠٠٠، العدد ١٣١٢، ص ١٩.

بيان مشترك صادر عن الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين بتاريخ ٢/١١/٢٠٠٠:

١ - أكّدت الجبهتان على خطورة الإتفاق الجديد بين عرفات وشمعون بيريز بما يتضمنه من إيحاءات صريحة أو ضمنية تؤدي إلى وقف الإنتفاضة المجيدة دون تحقيق الأهداف التي أجمعت عليها جماهير شعبنا والمتمثّلة بطرد الإحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

٢ - إنَّ وقف الإنتفاضة يُشكّل طعنةً لجماهير شعبنا ولتضحياتها، لمئات الشهداء وآلاف الجرحى ويُشكّل ربحاً صافياً لعدونا الإسرائيلي، ويؤدي إلى وقف التحوّلات العربية والدولية الإيجابية الداعمة لشعبنا ولحقوقنا الوطنية.

٣ - تؤكّد الجبهتان إصرارهما على متابعة الإنتفاضة والإستمرار بها حتى تدفن وإلى الأبد إتفاقيات أوسلو البائسة وبإعتبار الإنتفاضة خياراً لشعبنا بأجمعه والطريق لتطبيق قرارات الشرعية الدولية ونيل حقوق شعبنا في العودة والإستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية وعاصمتها القدس.

وتدعو الجبهتان كل القوى الوطنية والإسلامية وكل الهيئات والمؤسَّسات والفعاليات وكل جماهير شعبنا الفلسطيني للإستمرار بالإنتفاضة حتى تحقق أهدافها[١].

---

(١) الهدف ٣٠/١١/٢٠٠٠، العدد ١٣١٢، ص ٣١.

أبو علي مصطفى:

دعا الفلسطينيين إلى حمل السلاح ضد المستوطنين والجنود الإسرائيليين في الأراضي المحتلة، قائلاً: إمتشقوا البنادق وأطلقوا النار على المستوطنين وجنود الإحتلال وليس في الهواء. يجب ألاَّ يحلم أحد بأمن أو بسلام على حساب حقوق الشعب الفلسطيني. إذا أردتم توجيه الصفعات للإحتلال جنبا إلى جنب مع البندقية والحجر فأعيدوا الإعتبار للميثاق الوطني الفلسطيني»[1].

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

بيان صادر بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٣٠:

طالبت الجبهة بتحويل وتطوير الوحدة الميدانية نحو وحدة مؤسسات الثورة ومنظَّمة التحرير الفلسطينية ودعت ياسر عرفات إلى رفض الضغوط الأمريكية تحت شعار «وقف العنف»[2].

نايف حواتمة في حديث لصحيفة الديار بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٨:

نحن على ثقة أنَّ الإنتفاضة ستستمر رغم أنَّها ستتعرض خلال الأيام القليلة المقبلة لسلسلة من عمليات الإحتواء والإغتيال السياسي وفقاً لتفاهمات بيريز - عرفات.»

«الإنتفاضة إنقلاب سياسي في صف الشعب الفلسطيني بكل

---

(١) السفير ١٢/١٢/٢٠٠٠.

(٢) الحرية، ص ٥، ١٢ - ١٨/١١/٢٠٠٠.

فصائله وتياراته ضد سياسة وحلول أوسلو البائسة التي أيدتها السلطة الفلسطينية والعديد من العواصم العربية. وعليه حدَّدت الإنتفاضة هدفها الرئيسي بالإستمرار حتى الإستقلال ورحيل الإحتلال والمستوطنين. ولهذا لم تنجح كل محاولات إحتواء ووقف الإنتفاضة وآخرها إتفاق بيريز - عرفات.

شعبنا في حالة دفاع عن الأرض وحقه في مقاومة العدوان والإحتلال الإسرائيلي الصهيوني التوسعي، وقد إتخذت القوى الوطنية الميدانية قرارات مشتركة لإستخدام كل وسائل المقاومة الممكنة ضد الدبابات والمدفعيات الإسرائيلية على إمتداد الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ولذا فإنَّ كلَّ أشكال النضال ضد المحتلين والمستوطنين مشروعة، وكلٌّ من بيده أن يفعل. عليه أن يفعل. فالإنتفاضة هي التي تُحدِّد وسائل مقاومة المحتلين والمستوطنين على الأرض في الميدان. ولذا فإنَّ كلَّ تفاهمات بيريز - عرفات المستندة إلى إتفاق شرم الشيخ بإحتواء الإنتفاضة وإجهاضها خطوة خطوة تحت عنوان وقف العنف والإكتفاء بالمظاهرات السلمية لن تمرَّ وستنتهي إلى الفشل، وسيواصل أبناء الإنتفاضة تحت إدارة القوى الوطنية التي تقودها كل وسائل النضال المتاحة.

السلطة الفلسطينية بيدها عشرات آلاف قطع السلاح: لذا نحن دعوناها إلى توزيع السلاح على الشعب بكل فصائله التي تقود الإنتفاضة حتى يتمكن شعبنا وفصائله التي لها خبرة تاريخية هائلة في المقاومة المسلَّحة والجماهيرية والسياسية كي يقف صفاً متحداً على

خطوط التماس الساخنة في الدفاع ضد آلة القتل التكنولوجية المتطورة الإسرائيلية. دعونا السلطة لعدم حصر السلاح بيد فريق دون فريق فالسلاح للشعب وكل فصائله، والعدوان الإسرائيلي بالطائرات والمدفعية والدبابات والقناصات لا يُميِّز أبداً بين أبناء فصيل وفصيل بل يوجِّه نيرانه القاتلة المتوحشة إلى الجميع بدون إستثناء.

عندما نصل إلى تسوية شاملة تقوم على أساس قرارات الشرعية الدولية، وبرعاية مرجعية دولية متعددة بدلاً من التفرد الأمريكي، حينذاك سنكون بالضرورة شركاء في بناء الدولة المستقلة، وقبل ذلك نحن جاهزون لنكون شركاء في إرادة كل هذه العملية حتى تصبح ممكنة على أساس برنامج سياسي جديد، تتوافق عليه السلطة والمعارضة، وتتشكَّل قيادة سياسية إئتلافية ملتزمة بهذا البرنامج الجديد المشترك، المستند لقرارات الشرعية الدولية في إرادة كل عمليات النضال وصولاً إلى الحل الشامل المتوازن.

نحن بالتأكيد نمرُّ في مرحلة تحرُّر وطني، أي مرحلة تحرير وطني، أي مرحلة النضال للخلاص من الإحتلال والإستيطان، وهذا يتطلب نضال القواسم المشتركة بين جميع فصائل وتيارات الشعب الفلسطيني، ولذا لا يمكن الفصل بالسكّين بين المعارضة والسلطة، كان هذا في زمن منظمة التحرير، وما زال قائماً حتى يومنا. والآن حزب السلطة مُمثَّلاً «بفتح» يقف جنباً إلى جنب مع «الشعبية» و «حماس»[1].

---

(١) الحرية ١٩ - ٢٥/١١/٢٠٠٠، ص ١٠ و١١.

بيان سياسي بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١٥ (في الذكرى ١٢ لإعلان الإستقلال):

ضرورة إستمرار الإنتفاضة حتى ترغم العدو بجنوده ومستوطنيه على الرحيل إلى حدود الرابع من حزيران ٦٧، والتسليم بسيادة دولة فلسطين على أرضها وعاصمتها القدس. ويكفل إلتزاماً بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية بدلاً من المساومة عليها، وضمان حق اللاجئين في العودة وفقاً للقرار ١٩٤. إنَّ المطالبة بتأمين الحماية الدولية المؤقتة لشعبنا تُمهِّد السبيل لإنجاز هدف الإنتفاضة في الخلاص من الإحتلال وتمكين دولة فلسطين من ممارسة سيادتها الكاملة على أرضها وعاصمتها القدس[١].

بيان في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني:

دعت الجبهة إلى «وقف جميع الإتصالات واللقاءات مع حكومة العدو وإغلاق قنوات الإتصال السرِّي»، وإلى «إعلان بسط سيادة دولة فلسطين على جميع أراضي الضفة بما فيها القدس والقطاع» و«إبطال جميع الترتيبات التي تتناقض مع حقِّ السيادة»[٢].

بيان في الذكرى ١٣ للإنتفاضة الكبرى (٨٧ - ٩٤):

إنَّ درس الإنتفاضة الكبرى الأول والأهم هو ضرورة الحفاظ على إستمراريتها وتواصلها إلى أن يتمَّ كسر التعنت بقرارات الشرعية الدولية، في تقرير المصير والإستقلال والعودة[٣].

---

(١) الحرية ٣ - ٩/١٢/٢٠٠٠، ص ٤.

(٢) الحرية ١٠ - ١٦/١٢/٢٠٠٠، ص ٥.

(٣) الحرية ١٧ - ٢٣/١٢/٢٠٠٠، ص ٧.

بيان صادر بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٧:

دعت الجبهة إلى وقف المفاوضات الراهنة، وعدم التجاوب مع الضغوط الأمريكية والإقليمية لعقد صفقة إتفاق إطار ولوقف الإنتفاضة. وحثَّ ناطق رسمي على ضرورة إستمرار الإنتفاضة الشعبية حتى إرغام الإحتلال والمستوطنين على الجلاء الكامل عن أرض دولة فلسطين[١].

حركة المقاومة الإسلامية - حماس:

دعت حماس إلى تصعيد المقاومة وتوجيه الضربات الموجَّهة للإحتلال الإسرائيلي والمستوطنين. كما طالبت بإطلاق المعتقلين في سجون السلطة، ودعت للحفاظ على الوحدة الوطنية وتعزيزها، وأعربت عن رفضها أية عودة إلى خيار المفاوضات وتمسَّكت بخيار المقاومة[٢].

خالد مشعل (رئيس المكتب السياسي):

إنَّ الإنتفاضة مستمرة ومستقبلها يُبشِّر بالخير. ونؤكِّد تمسُّكنا بكلِّ فلسطين وإصرارنا على خيارنا في المقاومة ونؤكِّد أنَّ الكيان الصهيوني لامستقبل له في المنطقة. ونتمنى لتجربة السنوات الماضية أن تدفع الذين كانوا في مربع أوسلو والمفاوضات أن ينحازوا إلى مربع الجهاد والمقاومة، وبذلك نُحقِّق الوحدة الكاملة[٣].

---

(١) السفير، ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٠.

(٢) الحياة ٣/ ١٢/ ٢٠٠٠.

(٣) المستقبل ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٠.

حماس (في الذكرى ١٣ لتأسيسها):

تعهدت بمواصلة كفاحها المسلَّح ضد الإحتلال الإسرائيلي ومقاومة مفاوضات التسوية. وصرَّح الشيخ صلاح شحادة (مؤسس الجناح العسكري) بأنَّ الشعب الفلسطيني ليس بحاجةٍ إلى تسوية جديدة لكنه بحاجة إلى البندقية. وطالب السلطة بضرورة توفير السلاح للشعب الفلسطيني لمواجهة اليهود.

بيان حماس:

إنَّ العودة للمفاوضات والإستعجال بها في هذا الوقت، تهدف إلى إجهاض إنتفاضة الأقصى وخدمة الإرهابي المجرم باراك، ومساعدته على الفوز بالإنتخابات القادمة، والمراهنة عليه مجدداً كما راهنوا عليه في المرة الأولى.

وطالبت حركة حماس بوقف كل أشكال التنسيق الأمني التي لا تخدم سوى العدو الصهيوني. إنَّ إعلان إستئناف المفاوضات «يأتي تتويجاً للِّقاءات السرية والعلنية التي لم تنقطع يوماً مع الكيان الصهيوني والتي حذَّرنا منها مراراً وكان ينكرها رموز السلطة بإستمرار. إنَّ العودة إلى طاولة المفاوضات مع العدو الصهيوني المجرم لا تخدم أهداف شعبنا ومصالحه العليا وتُعتبر تنكُّراً لإنتفاضة الأقصى المباركة وإستهتاراً بدماء أكثر من ٣٠٠ شهيد وأكثر من ١٨ ألف جريح وإستهتاراً ولا مبالاةً بمعاناة شعبنا وتضحياته»[١].

---

(١) السفير ١٥/١٢/٢٠٠٠.

جمال منصور (أحد قادة حركة حماس في فلسطين):

نحن نرحب ونثمّن كل جهد مقاوم للإحتلال ونعتبره إنتصاراً للشعب والأمّة وحقوقها ومقدساتها، وهو بالضرورة كذلك إنتصاراً لرؤيتنا للصراع وعدم جدوى النهج التفاوضي في معالجة هذا الصراع الممتد، وعودة الجميع إلى مُربَّع المقاومة لنيل الحقوق وإستردادها.

ترى حماس أنَّ قاعدة أي إلتقاء عملي قابل للعيش والإستمرار ينبغي أن تستند وتقوم على المقاومة للإحتلال وليس على التسوية السياسية التي تقود للقناعة بعدم جدواها بل لإضرارها بالقضية والحقوق والمقدسات مهما جذبت من إنجازات جزئية[1].

إبراهيم غوشة:

إنَّ المطلوب من حماس في كل مكان عزيمة جديدة لقيادة الإنتفاضة، وتطويرها ووضعها في سياقها المطلوب لتحرير الأرض، وتبني المقاومة والجهاد ولسنوات طويلة وإعادة الصبغة الإسلامية للإنتفاضة بقوة وبدون خجل، واستحضار تاريخ وخبرات الحركة منذ أكثر من ثلاثة عشر عاماً وبدون أي ذوبان أو تماهي في سلطة أوسلو، لأنَّ هذه السلطة ما زالت على إستعداد لإستثمار دماء الشهداء والجرحى، عند أول منعطف سياسي مناسب لها. وهذا لا يمنع من التنسيق والتعاون مع القوى الوطنية والقومية، وحفز قوى المقاومة داخل فتح للعب دور جدي وخاصة أنها تملك البنية التحتية المناسبة والسلاح المتوفر.

---

(١) فلسطين المسلمة العدد ١٢ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٠، ص١٧.

ويجب أن تُظهِر حماس التمايز المطلوب فلا يُعقَل الإنخراط مع السلطة ومع لجنة التنسيق العليا. لا بد من خطاب سياسي واضح ولا بد من تحديد مواصفات الخندق الوطني الذي تقف فيه حماس مع المناضلين الآخرين[١].

خالد مشعل (رئيس المكتب السياسي لـ [حماس]):

هذه هي المأساة... إنَّ إتفاقات (أوسلو) ألزمت السلطة الفلسطينية بإتفاقات وتعهدات كلها ضد مصلحة الشعب الفلسطيني، ولكن مع ذلك من قال إنَّ هذه الإتفاقات (قرآن منزل) لا يمكن التخلص منها. لقد ثبت عملياً فشل (أوسلو).

أطالب السلطة أن تتخلى عن كلِّ الإتفاقات بكل شجاعة، وأن تعود للشعب الفلسطيني، وأن تتبنى إستراتيجية جديدة بالتنسيق مع كل القوى الفلسطينية[٢].

خالد مشعل:

السلطة الفلسطينية تملك عدة وسائل قد تعيق الإنتفاضة وتُشكِّل عقبات أمامها، لكن قرار الإنتفاضة ليس مرتهناً للسلطة، لأنَّ قرار الإنتفاضة هو قرار شعبي شاركت فيه كل قوى شعبنا الفلسطيني، حماس وفتح وكلُّ القوى والفصائل الفلسطينية الأخرى[٣].

---

(١) فلسطين المسلمة العدد ١٢ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٢٩.
(٢) فلسطين المسلمة العدد ١٢ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٣٣.
(٣) فلسطين المسلمة العدد ١٢ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٦٠.

حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين:

رمضان عبدالله شلّح (الأمين العام):

الذي انتقل بالحالة الفلسطينية من مربَّع الرِّهان على تحسين شروط أوسلو والمفاوضات إلى مربَّع المواجهة، هو الشعب الفلسطيني وليست السلطة الفلسطينية. إنَّنا نقولها بالفم الملآن خيارنا مقاومة وإنتفاضة وجهاد ولكن ليس لتحسين شروط العملية السلمية، بل لإسقاط هذه العملية وتحرير الأرض وتحقيق النصر بإذن الله.

الشعب الفلسطيني مجدداً يقول إنَّ هناك طريقاً ثالثاً، وهو البديل التاريخي الذي واجهت به الأمَّة كل الغزاة الطامعين والمحتلِّين، هو بديل الجهاد والإستشهاد. هذا الكيان إلى زوال، إلى تفكك. هذا الكيان سيزول وستبقى فلسطين وسيبقى شعب فلسطين، باقون على أرضها، باقون في بيت القدس.

الدولة الفلسطينية التي نريدها دولة للشعب الفلسطيني، وليست خادمة لأمن «إسرائيل» وعاصمتها الحقيقية هي القدس كلُّ القدس، وليست أبو ديس أو قدس جديدة يخترعونها على طاولة المفاوضات. إنَّ الأطراف الضالعة في جريمة أوسلو قد يتمخَّض عقلها عن مجزرة سياسية جديدة بعد المجزرة الدموية لشعبنا، ويكون المعروض هو إعلان دولة تسمى دولة فلسطين، لكنَّها تكون في خدمة ومصلحة الكيان الصهيوني. لا خيار أمامنا سوى إستمرار المقاومة والجهاد، سوى إستمرار خيار الإستشهاد[1].

---

(١) مجلة الإسلام وفلسطين، العدد ٧٢، كانون أول ٢٠٠٠.

كلمة العدد:

قالت الإنتفاضة بملءِ فمها، إنَّ التسوية السياسية ومفاهيمها لم ولن تستطيع النفاذ إلى نسيج الحياة الفلسطينية. وإنَّ الشعب الفلسطيني لن يبخل بالدَّم وسيرفض كلّ ما يُطرح بديلاً عن فلسطين الكاملة. وهذه الإنتفاضة وحدت شعب فلسطين على إمتداد ارض فلسطين، وكسرت ما سُمِّي بالخط الأخضر لتعيد الحقائق إلى نصابها بوحدة فلسطين الكاملة. إنَّ هذه الحرب وهذه المواجهة هي صراع حضاري، صراع الأمة في مواجهة العدو الصهيوني ومشروع التهويد الزاحف على الأرض العربية والإسلامية[١].

كلمة العدد:

إنَّ وصف الإنتفاضة بأنَّها قامت دفاعاً عن المسجد الأقصى، ليس توصيفاً شاملاً، على ما لذلك من أهمية قيامية وأساسية في أهدافها. الإنتفاضة إنقلاب شعبي سياسي ضد زمن العجز والتعجيز الذي سعى للتبشير بأنَّ الكيان الصهيوني لا إمكان لزواله وما من طريق سوى التعايش معه والقبول بالصلح ليس سياسياً أو فكرياً وحسب، كما إنَّه ليس مواجهةً بين إحتلال تقليدي وشعب يطمح للإستقلال، وإنَّما صراع تجتمع له جميع المقوِّمات ليكون تصادماً تاريخياً حضارياً وسياسياً ودينياً وثقافياً وإقتصادياً[٢].

---

(١) مجلة الإسلام وفلسطين، العدد ٧١، تشرين الأول ٢٠٠٠.

(٢) مجلة الإسلام وفلسطين، العدد ٧٢، كانون أول ٢٠٠٠، ص ٤، ٥

خالد عبد الكريم:

إنتفاضة الأقصى، مشروع جهادي فيه للشعب الكلمة الأولى، وتتوفر له جميع المقوّمات التي يمكن أن تؤسِّس لتطور جذري وإستراتيجي في المواجهة مع العدو، بدءاً من أراضي الضفة والقطاع المحتلَّيْن. إنتفاضة الأقصى ليست مجرد غضب شعبي وإنَّما هي فعل مؤسِّس وشامل في تاريخ الصراع ضد العدو الصهيوني ومشروعه في المنطقة وهي ليست تحركاً يريد الشعب توظيفه من أجل مطلب سياسي مرحلي. وقد جاءت إنتفاضة الأقصى لتنسف تماماً فكرة التعايش مع الكيان الصهيوني، ومن أهمِّ ما قالته إنَّ الصراع ضد الكيان الصهيوني ما زال حاضراً بكل مقوّماته وثوابته[1].

بيان بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٧:

إنَّنا نناشد أبناء شعبنا مواصلة إنتفاضته وتصديه لآلات القمع الصهيوني، وألاَّ يهتم باللقاءات والإجتماعات السرِّية والعلنية التي تتمُّ بين مُمثِّلي السلطة الفلسطينية وبعض المسؤولين الصهاينة. إنَّنا نعلن رفضنا لهذه اللقاءات ونُحيِّي جهاد شعبنا وعملياته الإستشهادية التي ستُفشل هذه اللقاءات كما أفشلت سابقاتها[2].

---

(١) مجلة الإسلام وفلسطين، العدد ٧٢، كانون أول ٢٠٠٠، ص ٨ و٩.
(٢) السفير، ١٨/١٢/٢٠٠٠.

محمد الهندي:

إنَّ الجهاد والمقاومة مستمران حتى تحرير فلسطين وسنقاوم الإحتلال بكل الوسائل ولسنا بحاجة إلى المفاوضات[١].

حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح (الإنتفاضة):

تصريح ناطق رسمي حول إتفاق عرفات - بيريز:

إنَّ إتفاق عرفات - بيريز لا يُلزم شعبنا وقواه المناضلة الحية. إنَّ الإتفاق يأتي في سياق الجهود المبذولة من قِبَل العدو الصهيوني وعرفات إنطلاقاً من إدراكهم مخاطر إستمرار الإنتفاضة الشعبية وتعاظم أدائها لقطع الطريق على مسار التسوية/ التصفية الأمر الذي يرفضه شعبنا. في هذا السياق ندعو شعبنا الفلسطيني وقواه الحية للإستمرار في الأنتفاضة المجيدة وعدم الإستجابة لدعوات عرفات وفريقه. سيبقى خيار شعبنا هو المقاومة وهو سيواصل نضاله ومقاومته بكلِّ الأشكال والأساليب المناسبة حتى دحرالإحتلال وكنسه من دون قيد أو شرط[٢].

بيان اللجنة المركزية:

نؤكِّد على تعميق مأزق العدو الصهيوني وإيقاع الخسائر في صفوفه وخلخلة أمنه وإستنزاف مقدراته وصولاً إلى كنسه وطرده من

---

(١) الكفاح العربي، ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٠.

(٢) مجلة فتح، العدد ٤٧٥، ١١/ ١١/ ٢٠٠٠، ص ٩.

الضفة الغربية والقدس وغزة دون قيد أو شرط ودون التنازل عن أي حق تاريخي. كما ندعو إلى تكريس خيار المقاومة المسلّحة لأنّه الطريق الوحيد لإستعادة الحقوق وتحقيق الأهداف وحماية المقدّسات[1].

أبو خالد العملة (أمين السر المساعد):

إنَّ ما يُسمّونه السلام هو مشروع أمريكي - صهيوني يستهدف إنهاء الصراع وإخضاع أمتنا لإملاءات المعسكر المعادي. مقاومة أهلنا في أراضي ١٩٤٨ نفت كل مقولات التعايش التاريخية وأثبتت أنَّهم عرب فلسطينيون يدافعون بالدَّم عن الوطن، وليسوا (عرب إسرائيل). جاءت الإنتفاضة الباسلة لتقول إنَّ شعبنا مستمر في نضاله وسيبقى رأس رمح في مشروع التحرير. لا وحدة على أرضية أوسلو، وشرط تحقُّقها هو الخروج من دائرة أوسلو والرهانات على سلام العدو، سلام المذابح والمجازر. لا يستطيع أحد أن يطفىء جذوة الصراع، فهو مستمر ولا حلَّ له إلا بهزيمة المشروع الصهيوني». نحن مع الوحدة الميدانية، وحدة النضال ضد العدو حتى كنس الإحتلال دون قيدٍ أو شرط، ويجب أن لا نخلط بينها وبين وحدة الموقف تحت عباءة أوسلو مما يُشكّل إلتحاقاً بخندق أصحاب أوسلو[2].

---

(١) مجلة فتح، العدد ٤٧٥، ١١/١١/٢٠٠٠، ص ١٠.

(٢) مجلة فتح، العدد ٤٧٥، ١١/١١/٢٠٠٠، ص ٤١ - ٥٢.

بيان سياسي للجنة المركزية:

أصدر رئيس سلطة الحكم الذاتي تعليماته بمنع المسلَّحين من إطلاق النار من المناطق التي تخضع لسيطرة سلطة الحكم الإرادي، تحت ذرائع واهية لم تعد خافية على أحد. إنَّ هذه التصريحات تأتي إستجابةً للضغوط الأمريكية - الصهيونية الرامية إلى كسر إرادة المقاومة والمواجهة. ولا بدَّ من ضرورة وضع الخطط الشاملة لعملية المواجهة من أجل دحر الإحتلال دون قيدٍ أو شرط. ولا بدَّ من نبذ إعادة إنتاج وهم الدولة على أرضية أوسلو، فهذا الشعب الذي انتفض لم يكن من اجل الإعلان عن دولة تقام على ١٢٪ من مساحة فلسطين مقطَّعة الأوصال[١].

تصريح أبو خالد العملة:

نؤكِّد على أهمية تطوير الفعل الإنتفاضي الشعبي، بعمليات عسكرية ضد مواقع العدو الصهيوني وقطعان المستوطنين، وممارسة كلُّ أشكال وطرائق حرب الشعب وتطويرها بإتجاه مقاومة شعبية مسلَّحة تُعمِّق من مأزق العدو الصهيوني وتُجبره على الرحيل[٢].

بيان سياسي صادر عن اللجنة المركزية:

العودة إلى طاولة المفاوضات تنكرٌ لإرادة الشعب الفلسطيني وتضحياته الغالية. لقد حرصت سلطة الحكم الإداري على إظهار

---

(١) مجلة فتح. العدد ٤٧٦، ٢٥/١١/٢٠٠٠، ص ٤.

(٢) مجلة فتح، العدد ٤٧٧، ٩/١٢/٢٠٠٠، ص ٧.

نفسها كإحدى الأطراف المعنية بالحفاظ على العملية التسووية، بل إنَّها أصرَّت على أن تبقى في دائرة أوسلو، أي في مربَّع الخضوع لشروط العدو الأمريكي - الصهيوني. إنَّنا ننبه إلى مخاطر هذا السلوك العبثي وغير المسؤول، الذي من شأنه إثارة البلبلة والفوضى في صفوف الإنتفاضة والنيل من الوحدة الشعبية الميدانية التي تجسَّدت على أرضية المواجهة والإشتباك مع العدو الصهيوني والرد على إعتداءاته، ونؤكِّد على أهمية وحدة شعبنا التي تجسَّدت في إطار المقاومة، وندعو إلى تصعيد النضال والكفاح وتمتين صفوف الإنتفاضة الأمر الذي يؤكِّد على ضرورة أن تُنجِز هذه القوى صيغة تنظيمية تُشكِّل قطباً نقيضاً لسلطة الحكم الإداري، وبما يؤسِّس لإنحسار تأثيرها على الإنتفاضة. لا خيار لشعبنا الفلسطيني سوى الإستمرار بالإنتفاضة وتطويرها إلى مقاومة شعبية مسلحة لطرد وكنس الإحتلال دون قيدٍ أو شرط، بدون تنازل عن أي من الحقوق التاريخية وفي المقدِّمة منها حقّ الشعب الفلسطيني بالعودة الى وطنه وديارهِ[1].

تحليل مواقف المنظَّمات الفلسطينية في ظلّ الإنتفاضة

حركة فتح (اللجنة المركزية):

من المُلفتِ للنظر غياب أي بيان سياسي رسمي صادر عن قيادة هذه الحركة، أي عن لجنتها المركزية، يُحدِّد موقفاً واضحاً من إنتفاضة الأقصى. وإن دلَّ هذا على شيء فيدلُّ على وجود إنقسام

(١) مجلة فتح، العدد ٤٨٧، ٢٣/١٢/٢٠٠٠، ص ٤ و ٥.

وخلاف حتى على مستوى اللجنة المركزية. غير أنَّ التطور الأهم في موقف هذه الحركة فيتمثَّل في موقف تنظيم فتح ممثَّلاً بكوادره القيادية مثل مروان البرغوثي وأحمد حلس. ويظهر التناقض واضحاً بين موقف التنظيم من الإنتفاضة وموقف اللجنة المركزية ممثَّلاً بعرفات. فالتنظيم مع إستمرار الإنتفاضة إلى أن تُحقِّق أهدافها ومع إستخدام السلاح ويُعتبر إتفاق أوسلو منتهياً ويرفض إستئناف المفاوضات مع «إسرائيل» قبل إنسحابها وقبل إزالة المستوطنات. أمَّا عرفات فكان يعمل وفق إنتفاضة المفاوضات على أساس إتفاق أوسلو، علاوة على أنَّه ضد إستخدام السلاح في مواجهة جيش العدو. كما أنَّ عرفات لم يوقف التنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية الصهيونية في أية فترة من الفترات. ويُمكن إعتبار موقف تنظيم فتح تطوراً نوعياً في العمل النضالي، وإن كان لم يتطور إلى مستوى موقف حركة فتح التاريخي المنادي بتحرير فلسطين من الإغتصاب الصهيوني، فقد إلتزم موقف تنظيم فتح بهدف تحقيق الإستقلال، أي إقامة الدولة الفلسطينية المستقلَّة وعاصمتها القدس والإصرار على عودة اللاجئين إلى ديارهم.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

تمثَّل موقف هذه الجبهة في الدعوة إلى إنتفاضة مفتوحة ومستمرة تستخدم القوة في مواجهة العدو الصهيوني، حتى يتم إجباره على الجلاء عن الأراضي الفلسطينية المحتلَّة عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطين المُستقلَّة وعاصمتها القدس مع التمسك بحق شعبنا في

العودة الذي تضمنه قرارات الشرعية الدولية. وأما التطور في موقف الجبهة الشعبية فيتمثَّل في الدعوة إلى حمل السلاح وإستخدامه ضد المستوطنين والجنود الإسرائيليين في الدعوة إلى تأمين الحماية الدولية المؤقتة للشعب الفلسطيني. ويتناقض موقف الجبهة الشعبية مع موقف السلطة ممثَّلةً بعرفات في إعتماد إتفاق أوسلو كأساس للتفاوض، وفي إستخدام السلاح في المواجهة وفي رفض التهدئة والتفاوض، وفي الإصرار على إستمرار الإنتفاضة حتى تحقيق الإستقلال. ولكن موقف الجبهة يلتقي مع موقف السلطة حول طلب قوات الحماية الدولية وفي الإلتزام بقرارات الشرعية الدولية وفي إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وإن كانت الجبهة تدعو إلى فكِ تبعية الإقتصاد الفلسطيني للإقتصاد الإسرائيلي وهي مسألة لم تتطرَّق إليها السلطة أو عرفات من قريب أو من بعيد. كما إنَّ التطور الآخر في موقف الجبهة الشعبية يتمثَّل في الدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية من اللجنة التنفيذية لمنطقة التحرير الفلسطيني، وممثِّلون عن القوى السياسية غير المُمثَّلة في اللجنة التنفيذية، وعدد من الشخصيات الوطنية المستقلة. وهذه الدعوة في طياتها سحب الإعتراف «بحكومة السلطة» التي أفرزها إتفاق أوسلو.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

تمثَّل موقف هذه الجبهة في الدعوة إلى إستمرار الإنتفاضة حتى تحقيق الإستقلال الفلسطيني، ورحيل الإحتلال والمستوطنين إلى حدود الرابع من حزيران ٦٧. ودعت الجبهة إلى وقف جميع

الإتصالات واللقاءات مع حكومة العدو، واعتُبرت الإنتفاضة إنقلاباً سياسياً على إتفاق أوسلو. كما أعلنت إلتزامها بقرارات الشرعية الدولية، بما فيها تقرير المصير والإستقلال والعودة وفقاً للقرار ١٩٤، ولكنها طالبت بمرجعية دولية متعددة بدلاً من الإنفراد الأميركي بالمرجعية الدولية. وطالبت الجبهة بتأمين الحماية الدولية المؤقتة، وأكّدت إلتزامها بالوصول إلى السلام الشامل المتوازن، كما دعت إلى وضع برنامج سياسي جديد تتوافق عليه السلطة والمعارضة وتتشكّل على أساسه قيادة سياسية إئتلافية ملتزمة به.

حركة المقاومة الإسلامية - حماس:

تمثّل موقفها في الإلتزام بإستمرار الإنتفاضة وتصعيدها وفي رفض المفاوضات وطالبت بوقف كافة أشكال التنسيق الأمني مع العدو الصهيوني. كما أعلنت الحركة عن قناعتها بعدم جدوى النهج التفاوضي في معالجة الصراع مع الصهيونية وعن تمسُّكها بخيار المقاومة والإنتفاضة. وأكّدت الحركة على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية وتعزيزها على قاعدة مقاومة الإحتلال. غير أنَّ حركة حماس أبقت الباب مفتوحاً أمام السلطة الفلسطينية عندما دعت إلى عودة الجميع إلى مربّع المقاومة رغم إدراكها بأنَّ هذه السلطة ما زالت على إستعداد لإستثمار دماء الشهداء والجرحى عند أول منعطف سياسي مناسب لها. ولذا فإنَّها طالبت السلطة على لسان خالد مشعل بالتخلي عن كل الإتفاقات بكل شجاعة والعودة إلى الشعب الفلسطيني وتبني إستراتيجية جديدة بالتنسيق مع كل القوى الفلسطينية.

حركة الجهاد الإسلامي:

إلتزمت هذه الحركة بتحرير فلسطين كاملة. وأدانت ليس فقط إتقاف أوسلو بل القائمين عليه، وأكدت شكوكها في إمكانية عودتهم إلى الموقع النضالي الوطني. كما أكدت على خيار المقاومة والجهاد وعلى أن المواجهة مع العدو الصهيوني هي صراع عقائدي وحضاري ضد مشروع التهويد الزاحف على الأرض العربية والإسلامية. كما أكدت على أنها تريد دولة فلسطينية عاصمتها القدس بكاملها وليس أبو ديس. كما أكدت على ثقتها بزوال الكيان الصهيوني وبقاء فلسطين وشعبها، واعتبرت أن تحرير بقية فلسطين ينطلق من الضفة الغربية وقطاع غزة.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح (الإنتفاضة):

أكّدت هذه الحركة من خلال بيانات لجنتها المركزية ومن خلال تصريح أمين السر المساعد فيها على المواقف التالية: إستمرار الإنتفاضة وتصعيدها إلى مستوى حرب الشعب بهدف دحر الإحتلال وكنسه دون أي قيد أو شرط. كما أكدت على خيار المقاومة المُسلّحة لتحقيق هذا الهدف، وأكدت أيضاً على الوحدة الميدانية النضالية لكافة القوى الفلسطينية داعية إلى إستبعاد سلطة الحكم الإداري وإلى اليقظة والحذر تجاه مخططاتها لإجهاض الإنتفاضة. كما دعت هذه الحركة إلى نبذ وهم تأسيس الدولة على أرضية أوسلو. وأعلنت تمسكها بتحرير كل فلسطين وبأنّه لا حل إلا بهزيمة المشروع الصهيوني ضمن رؤية قومية شاملة وواسعة للصراع مع العدو الصهيوني.

حركة حماس ثبتت على موقفها من مقاومة الإحتلال
ستمرار في الإنتفاضة ومعارضة المفاوضات والحفاظ على
دة الوطنية، غير أنّها إستمرت في إتخاذ موقف وسطي من
طة الفلسطينية لا يرقى إلى المطالبة بنبذها وإسقاطها. وهذا ينطبق
ب الجبهتان الشعبية والديمقراطية، اللتان تدعوان إلى إسقاط أوسلو
عارضان دون أن تدعوا إلى إسقاط رموزه وإلى صعود قيادة جديدة
نضال الوطني الفلسطيني. ولم يظهر لحماس موقفاً من طلب
لحماية الدولية.

حركة الجهاد الإسلامي وحركة فتح - الإنتفاضة تتقاربان كثيراً في موقفهما السياسي من الإنتفاضة ومن آفاقها وأهدافها. وتتميز هاتان الحركتان بالرؤية الشمولية للصراع مع العدو الصهيوني وبرفضهما التام للتسوية والصلح معه بأي شكل من الأشكال. كما أنّهما تُصرّان على تحرير فلسطين بكاملها، وإن كان هدفها المرحلي دحر الإحتلال دون قيد أو شرط. كما إنّ هاتين الحركتين لا تتحدثان إطلاقاً عن قيام دولة فلسطينية وتبدوان غير معنيتين بالأمر. كما إنّهما تلتقيان على ضرورة إسقاط القيادة السياسية التي أنتجت إتفاق أوسلو ولا تكتفيان بإسقاط الإتفاق نفسه. وهما تعتمدان أيضاً الكفاح المُسلّح أسلوباً وحيداً أو رئيساً لحسم الصراع مع العدو الصهيوني. ولم تهتم أي من هاتين الحركتين بمسألة الحماية الدولية المؤقتة، كما أنهما لم تذكرا إطلاقاً ضرورة إعلان الإستقلال الذي يبدو محوراً ثابتاً لدى الجبهتين الشعبية والديمقراطية وكأنّه نهاية المطاف. كما إنّ

الخلاصة والإستنتاجات

تقف السلطة الفلسطينية برئاسة ياسر
على مسافة بعيدة من كافة المنظمات والفصائل
الإنتفاضة نتيجة لتمسكها بإتفاق أوسلو وبتحقيق
هذا الإتفاق، ونتيجة لإستمرار محاولاتها لتهد
الإنتفاضة والمضي في التفاوض على تحقيق تس
سلام مع «إسرائيل». لا بل إنَّ رئيس هذه السلطة ي
لحركة فتح (اللجنة المركزية) تناقضاً وخلافاً واد
التنظيمية. وأنَّه من المستغرب ألاَّ تُصدِرَ هذه الحركة بيان
يُحدِّد الموقف السياسي من الإنتفاضة ومن أهداف الإنت

وأما بالنسبة لبقية الفصائل الفلسطينية المشاركة و
الإنتفاضة فنجد أنها تنقسم إلى ثلاثة أطراف. يُشكِّل الطر
منها الجبهتان الشعبية والديمقراطية وتنظيم فتح (اللجنة الم
ويقف هذا الطرف مع إستمرار الإنتفاضة حتى تحقيق الإ
ضمن حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ وهدفه الرئيسي إقامة الدولة الفلس
المستقلة. ولكن هذا الطرف الثلاثي ليس متجانساً تماماً في مو
السياسي إذ تظهر بين أطرافه تباينات تتعلق بطبيعة التسوية
«إسرائيل». ويتفق أطراف هذا الفريق على طلب الحماية الدولية. و
يستبعد تنظيماً فتح والجبهة الديمقراطية التفاوض مع «إسرائيل»، وأن
يطمحا إلى أسس جديدة للتفاوض ذات سقف أعلى من أرضية
أوسلو.

هاتين الحركتين لا تعيران أية أهمية لقرارات الشرعية الدولية التي تتمسك بها فتح ـ اللجنة المركزية والجبهتان الشعبية والديمقراطية، وبالتالي يتضح أن حركتي فتح ـ الإنتفاضة والجهاد الإسلامي ترفضان قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ علاوة على رفضها للقرار ١٩٤، وهي القرارات التي ترى فيها بقية الفصائل السبيل إلى تحقيق تقرير المصير والدولة وحق اللاجئين في العودة.

نخلص إلى أنَّه رغم الوحدة الوطنية الميدانية التي خلقتها وفرضتها الإنتفاضة الشعبية العفوية، فإنَّ الفصائل والقوى الفلسطينية ما تزال على خلاف سياسي عميق حول مسائل جوهرية إبرازها:

- الإعتراف بقرارات الشرعية الدولية.
- توقيع معاهدة سلام مع «إسرائيل» والإعتراف بوجودها.
- طلب الحماية الدولية المؤقتة.
- التفاوض مع «إسرائيل» أصلاً، والأسس التي قام عليها هذا التفاوض.
- طبيعة الدولة الفلسطينية وعلاقتها «بإسرائيل» وبالدول العربية.
- هل إنَّ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة يُمثِّل إنهاءاً تاريخياً للصراع.

ولكن التأثير الإيجابي الرئيسي للإنتفاضة على مواقف الفصائل والقوى الفلسطينية تمثَّل في:

- قيام وحدة نضالية وجهادية ميدانية ضد العدو الصهيوني.

- الإتفاق على إستمرار الإنتفاضة وعدم التفاوض وتجاوز إتفاق أوسلو وملاحقه وإجلاء المستوطنين وعروبة القدس والسيادة الفلسطينية على المسجد الأقصى والتمسك بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

المصادر:

١) المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق. «المقتطف اليومي»، شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

٢) مجلة «الهدف»، العدد ١٣١٠، ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠.

العدد ١٣١١، ٢٢ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٠.

العدد١٣١٢، ٣١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠.

٣) مجلة «فلسطين المسلمة»، العدد ١٢، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

٤) مجلة «الإسلام وفلسطين»، العدد ٧١، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠.

العدد ٧٢، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

٥) مجلة «الحرية».

العدد ٨٢٨، ١٩ - ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٠.

العدد ٨٢٩، ٢ - ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٠.

العدد ٨٣٠، ١٠- ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٠.

العدد ٨٣١. ١٧- ٢٣/ ٢١/ ٢٠٠٠.

٦) مجلة «فتح»، .

العدد ٤٧٥، ١١/ ١١/ ٢٠٠٠.

العدد ٤٧٦، ٢٥/ ٢١/ ٢٠٠٠.

العدد ٤٧٧، ٩/ ١٢/ ٢٠٠٠.

العدد ٤٧٨، ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٠.

تعقيب الدكتور محسن صالح
على ورقة الدكتور باسم سرحان

تتميَّز ورقة «الدكتور باسم» بالدقة العلمية والمنهجية الأكاديمية الموضوعية. ناقلاً نصوص الأطراف كما هي، وموثِّقاً مقالته من مصادر متعددة، ولممثِّلين محدَّدين من الفصائل السياسية الفلسطينية. وهو في نهاية الورقة يُقدِّم تحليلاً للمواقف، مستنداً إلى تصريحات حديثة لقادة الفصائل. وبهذا يكون «الدكتور باسم» قد أعطى كلُّ طرف من الأطراف حقَّه بدون نظرة مسبقة ولا تحامل على أي طرف، مع الإحتفاظ بحقِّه برأيه الذي قد يختلف مع بعض هذه المواقف.

ملخَّص ما وصل إليه «الدكتور باسم» هو وجود ثلاث تيارات رئيسية بخطابات سياسية متباينة، حول الأهداف السياسية للإنتفاضة، ولحركة المقاومة في فلسطين المحتلَّة، وفي «مربَّعاتها» أو مساحاتها كافة.

التيار الأول وهو موقف السلطة الوطنية، والذي يعتقد «الدكتور باسم» وكما هو واضح ومُعلن، أنه يقاتل من أجل تحسين شروط تفاوضه مع العدو الصهيوني تحت سقف الإتفاقات الأولى - أوسلو وغيره، إضافةً إلى اللجوء إلى الراعي الأميركي والنظام السياسي العربي الرسمي الذي يؤيّد السّياسات التي تسير فيها السلطة

الفلسطينية، وإن كان في هذا التيار أو الفريق قادةٌ أمثال مروان البرغوتي الذي يدفع بالإنتفاضة ويحثُّ عليها في سبيل دحر العدو. . وهو يعلن أنَّه لا عودة إلى الوراء ولا عودة عن التحرير.

التيار الثاني: وهو تيار الجبهتان الشعبية والديمقراطية، اللتان تطالبان بإستمرار الإنتفاضة وتجاوز إتفاقات أوسلو، والإئتلاف بين الفصائل، وهذا أيضاً يُقّوي السلطة وقدرتها على طرد العدو، وتحسين شروط الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي التي إحتُلت عام ١٩٦٧. ولكنهما يتفقان مع السلطة على طلب حماية دولية؟!.

التيار الثالث: وهو تيار الحركتان حماس والجهاد الإسلامي، اللتان تطالبان بعدم الركون إلى المفاوضات أو الأميركيين من أجل الحصول على الإستقلال. . .

بالرغم من أنَّ هناك تبايناً بين الطرفين، حول مرحلية العمل السياسي والعسكري، أو إستراتيجيته وبين من يُبقي إطار العلاقة مع السلطة، وبين من يرى أنَّها مخالفة للإنتفاضة وأهدافها الحقيقية. فحماس لا تدعو إلى إسقاط السلطة الفلسطينية، أما حركة الجهاد وفتح الإنتفاضة فتدعوان إلى إستمرار الإنتفاضة حتى تحرير كامل فلسطين، وقيام الدولة الفلسطينية على كامل تراب فلسطين.

ولكنَّ النتيجة الحاسمة والواقعية التي توصَّل إليها «الدكتور باسم» هي أنَّ جميع هذه الفصائل تتفق على دعم وإستمرار الإنتفاضة، حتى دحر الإحتلال عن الأرض والمقدَّسات الفلسطينية.

أيها الإخوة، ما أودّ إضافته أو التعليق عليه، وهو على ما أعتقد، أنَّه متمِّم لورقة الأخ الدكتور باسم، وقد يضيء بالتالي على بعض القضايا التي لا زالت متضمنة في خطابنا السياسي غير ملتفتين أو نتجاوز عنها ببساطة، تبقى دون مستوى الطروحات التي تمَّ الوصول إليها عند إنطلاقة الثورة الفلسطينية أو الإنتفاضات الفلسطينية المتلاحقة منذ عام ١٩٣٦ وحتى هذه الإنتفاضة.

أولاً: إنَّ إتفاقات أوسلو أتت لتنهي إنتفاضة ١٩٨٧ بكلِّ عمقها وشموليتها، حيث شكَّلت مأزقاً وجودياً وسياسياً للعدو، كان يمكن، فيما لو كُتِب لها النجاح والإستمرار، أن تُحرِّر قطاع غزة ومن ثمَّ الضفة الغربية، وبدون الإعتراف مطلقاً بشرعية الكيان الغاصب. فالمجيء بالسلطة للتفاوض كان بديلاً عن الإنتفاضة، فكيف يمكن لسلطة أن تأتي بحلٍّ سياسي أفضل مما وصلت إليه الإنتفاضة؛ فلو كان ذلك صحيحاً لما كانت «إسرائيل» «أعطت» بكل طواعية هذا العطاء للسلطة.

ثانياً: إنَّ تغيُّر الخطاب السياسي لقوى الرفض التي كانت وللأمس القريب تنادي بتحرير فلسطين «كل فلسطين» وخاصة الإخوة في الجبهة الشعبية، ما هو إلا دليل على عدم محاكاة تطلعات الجماهير.

فحتى «النخبة» تصبح عاجزة عن إدراك أحاسيس جماهيرها أو قدرتها على العطاء.

ثالثاً: إنَّ إعطاء الشرعية للوجود الصهيوني يعادل ليس فقط قمع إنتفاضة ١٩٨٧ و٢٠٠٠/ ٢٠٠١ المستمرة، إنَّما يعادل ضياع فلسطين في مقابل دويلة هشَّة لا تتمتع بالسلطات وشروط الوجودالمستقل التي يطمح لإيجادها أي شعب إستُعمر ولفترة تزيد عن النصف قرن.

إضافة إلى ذلك، إنَّ الإعتراف الفلسطيني خاصة بدولة «إسرائيل» وشرعيتها يلغي أمل الجماهير العربية بالوحدة والتحرير والإستقلال بكلِّ أشكاله الإقتصادية والسياسية والعسكرية. «إسرائيل» هذه «الغدة السرطانية» إذا بقيت فإنَّ كامل الجسد سوف يتعرض كلّ يوم لهزّات ليس أقلُّها التهديد بإستمرار التشرذم العربي - الإسلامي...

إنَّ وجود إسرائيل بهويتها الإستعمارية، وهي قامت في لحظة سياسية كانت كل الدول العربية والإسلامية تخضع لشتى أصناف الإستعمار المباشر وغير المباشر، ولهذا فإنَّ بقاءها هو بقاء جذوة الإستعمار والإستيطان.

فقد ولَّى وفي معظم أنحاء العالم عصر الاستعمار فكيف نتمكَّن من القبول به بعد أن أثبتت الإنتفاضة والثورات العالمية والمقاومة الإسلامية في لبنان، أنَّها قادرة على «كنس» الإحتلالات والإستعمار ووجوهه.

لذلك لا يجب أن «نغدر» بدماء شهداء الإنتفاضة وشهداء الثورة في مقابل تحسين شروط المساومة.

رابعاً: على السلطة الفلسطينية، إذا كانت جادة بحكم كلّ الفلسطينيين أن تجري إنتخابات عامة حول ممثّلي هذا الشعب وإجراء إستفتاء كما يفعل العدو الإسرائيلي. فحكومة العدو لا تضع شارون في السجن عندما يقول نريد إسقاط حكومة باراك، بينما السلطة الفلسطينية تضع في السجون من يقول نريد إسقاط حكومة باراك وليس حكومة السلطة.

إنَّ تمثيل كافة الفلسطينيين في مصيرهم، أكانوا في الداخل أو في الخارج ما يسمّونه «الشُتات» أمر ضروري وعاجل من أجل إثبات حسن النية تجاه الشعب الذي يقود ثورة في سبيله. إنَّ حرمان الشعب الفلسطيني من هذا الحق يجعل سلطة عرفات «وكبار مفاوضيه» عرضةً للإستغلال الأمريكي والإسرائيلي، وهذه السياسة التي تتّبعها هي سياسة لا تخدم المشروع العربي - الفلسطيني.

خامساً: إنَّ قضية فلسطين وخاصة قضية القدس هي قضية عربية - إسلامية فإذا كان الحكام يعقدون مؤتمرات القمة ليعطوا رأيهم بالقضية، فما أحوجنا إلى آراء الشعوب العربية. يجب أن نحوّل الأقاليم إلى أمّة، عندما تكون القضية على مستوى الأمة وتؤثّر في مصيرنا جميعاً، فليأخذ كل عربي حر مساهمته في تحرير الأرض. إنَّ جاراً ذو طبيعة عدوانية يجب أن يهيّء لوحدة الجيران لطرده، فما عسانا فاعلين، ويقُتل العشرات منّا ولا نتوحَّد لطرد هذا العدو؛ فالسياسة ليست خذلاناً.

سادساً: أحسَّ فلسطينيو الداخل (١٩٤٨) بإنتمائهم، وهو لم يمت يوماً، فنحن الذين لم نوقظ في أنفسنا وأنفسهم هذا الإحساس منذ نصف قرن، أحسّوا بالإنتفاضة تغلي في عروقهم فقاموا، فإذا سكتنا فكيف سيكون مصيرهم. إنَّ الذات غير المتحركة أو الموجودة بالفعل لا يمكن أن تكون مُحرِّكة لغيرها ولوجودها.

لذا يجب أن يكون الخطاب شاملاً وبدون تردد.. فإنَّ الحزبية السياسية النفعية قد إنتهت. وإنَّ عجز الفصائل عن تقديم خطاب سياسي جامع لكافة الناس سيقود إلى سقوطها حتماً ويؤدي إلى بروز قيادات وقوى جديدة توحِّد وتحرِّر الأرض والإنسان.

فإنَّ المشروع الإسرائيلي في الأمن والوجود مُهدَّد ومآله الزوال إذا ما توحّدنا في رؤيتنا لشدِّ الخناق عليه.

الإنتفاضة وتأثيراتها على السياسات الإسرائيلية المواقف والخيارات.

- المحاضر: الأستاذ نافذ أبو حسنة
- تعقيب: الأستاذ توفيق شومان

أثر الإنتفاضة على السياسات الصهيونية

نافذ أبو حسنة

تتقصد هذه الدراسة تلمُّس تأثيرات الإنتفاضة على التجمُّع الإستيطاني الصهيوني، وهي تأثيرات متعددة، متشعبة، ومتداخلة، والعنوان المطروح لها من قبل إدارة الندوة، لا يُلغي صفة التشعب والتداخل عن التأثيرات، فالمطروح هو البحث في أثر الإنتفاضة على السياسات الصهيونية، ما يضعنا أمام بحث طويل وشامل، وسوف نسعى إنسجاماً مع طبيعة الندوة وحجم الوقت المخصص لها، إلى محاولة تكثيف هذه التأثيرات في جوانب محددة، بعد المرور على جردة شاملة لها، وهذا يقتضي بدايةً فهم التأثير المرتكز الى قانون الإنتفاضة ذاتها.

يوم ٣/ ١١/ ٢٠٠٠، كتب «بن كسبيت» في صحيفة معاريف الإسرائيلية يقول: خرج باراك مساء الأربعاء الى وسائل الإعلام، كان الجيش الإسرائيلي قد خسر ذلك اليوم ثلاثة من جنوده، إذ ارتفعت النيران الفلسطينية درجة، وربما درجتين، وبدت الحرب وشيكة، واستهل باراك كلامه بـ «مساء الخير لمواطني إسرائيل» لم يكن المساء خيراً، كانت الجملة التالية لباراك: «ينبغي للفلسطينيين أن يفهموا أنّهم بالعنف لن يحقّقوا شيئاً» ومرةً أخرى جملة غير موفقة لا تصمد أمام اختيار الواقع وتقريباً، كانت هذه كلمة كلمة، الجملة التي أطلقها

وزير الدفاع إسحق رابين عام ١٩٨٧، بعد أسبوع من إنفجار الإنتفاضة، عند عودته من الولايات المتحدة، رابين قال تلك الجملة في المطار، وبعد ذلك جاء الأمر إياه: اكسروا لهم الأيدي والأرجل. وبعد ذلك جاءت أوسلو، وفي نهاية المطاف تبيَّن أنَّ الفلسطينيين حقَّقوا الكثير بواسطة العنف آنذاك، وكذلك اليوم على ما يبدو».

قانون الإنتفاضة:

يمكن قراءة هذا النص ضمن مستويات مختلفة لتبيان دلالاته، بُيد أنَّ المعطى الجوهري الذي يُقدِّمه يكمن في الحقيقة القائلة: إنَّ الإنتفاضة قادرة على التأثير الأفعل بمدى طاقتها في الإستمرار، واللافت هنا أنَّ الإنتفاضة تملك قانوناً خاصاً بالإستمرار فمع إندلاعها أواخر عام ١٩٨٧، تعامل الكثيرون مع الحدث بوصفه «هبَّة» شعبية محدودة الزمان والمكان، وبالتالي محدودة التأثير، إلى أن تعود الأمور الى سابق عهدها، حتى أنَّ قِلَّة فقط هم من انتبهوا إلى أنَّ ما يجري هو لحظة فاصلة بين زمنين، بدأت ملامح تكوّنها تظهر منذ ٦/١٠/١٩٨٧، عندما برز إلى السطح الساكن فعل مباشرة جرى التحضير له طويلاً في الأعماق التي لم تكن منظورة لمن اعتبروا أننا قد غرقنا في ليل الهزيمة الطويل.

وما أن بدأت الإنتفاضة تحفر مساراً عميقاً في الواقع، وتُشكِّل خاصِّيات وجودها حتى انصرف الفكر السياسي عموماً، وبضمنه العربي الفلسطيني، الى محاولة تنظير الحالة، وتحديد نسق مفاهيمي في التعامل معها، عبر مقارنة تعبير الإنتفاضة ودلالاته المفاهيمية بما

كانت له من دلالات في التراث الإنساني، وسوف يمضي وقت طويل، قبل أن يكتشف من قاموا بالمقارنة، حجم الخلل الذي وقعوا فية، إذ تبيَّن أنَّ هذا الشكل من الفعل الشعبي الفلسطيني، يختلف في حركيته عمَّا يمكن أن يُطلق عليه وصف الإنتفاضة عادة. ولذلك فإنَّ هذا التعبير بمدلولاته القائمة على أرض الواقع، أخذ موقعه في اللغات الانسانية كافة، كما هو، أي بدون ترجمته الى تعبير جديد، ربما حمل دلالات مختلفة لا تعكس حقيقة ما هو قائم في فلسطين.

ولعلَّه من اللافت للإنتباه، أنَّ حجم ما كُتب عن ظاهرة الإنتفاضة الشعبية الفلسطينية، جاء كثيراً جداً، محاولاً توثيق فعالياتها، وتحديد خصائصها، لكنه بقي عاجزاً عن استنباط القانون الذي يحكمها.

ويُمكن الإفتراض أنَّ العجز عن إستنباط هذا القانون، إنما يعود الى سهولته المطلقة، وأساساً الى إستناده الى البديهيات، بدون ذلك التعقيد الذي تتميز به دوافع وتشاكلات الحركات الجماهيرية عامة، وقانون الإنتفاضة (بهذه الصفة) كان بين أيدي الجميع، والكل يعرفه دون أن يصوغه في عبارات محددة. ومما لعب دوراً كبيراً في ذلك أيضاً، النظر الى الإنتفاضه وفق آليات الإستثمار السياسي، التي قادت البعض الى أوسلو، بعد أن كانوا قد عملوا على تحديد سقف سياسي، يتطابق وبرامجهم السياسية السابقة عليها، غير قادرين على إدراك ديناميتها الخاصة، والقادرة على إحداث فعل، وخلق وقائع تتجاوز هذه البرامج، بمراحل كبيرة.

يقوم قانون الإنتفاضة الأساسي على البديهية الرئيسية القائلة: ما دام هناك إحتلال سوف تكون هناك مقاومة، وبالإستناد الى هذا القانون تشقُّ الإنتفاضة آليات فعلها، مرتكزة الى إمتلاك عنصر المبادأة، فتحدد ميدان المواجهة وشكلها، وتجبر العدو على البحث الدائم في تعقُّب آليات إنتقالها من طور الى آخر، ومن أسلوب الى أسلوب، وهي بهذه الدينامية كانت قد أثمرت تأثيراً عميقاً على العدو عشية توقيع إتفاقات أوسلو، ووصل هذا التأثير حد بدء الإنتفاضة في رسم ملامح منجزها الأساسي الأول بكنس الإحتلال عن أجزاء من الأرض، دون منحه (شرعية) وجوده في قانونها الأساسي، وبالتالي يفقدها القدرة على المبادأة، وترتيباً يفقدها أي تأثير بل يُحفِّز مساراً عكسياً يقود الى اضمحلالها النهائي، وهكذا لاحظنا أنَّ شرط توقيع أوسلو كان إخراج الإنتفاضة من الشارع، إذ لا يمكن أن تتعايش المتضادات في اللحظة ذاتها على سطح واحد.

السؤال الآن: هل ينطبق القانون المذكور على تجدد الإنتفاضة، . أو ما يطلق عليه: إنتفاضة الأقصى؟.

نقترح في الإجابة على السؤال، الإشارة إلى أنَّ ما يجري هو تجدد لتلك الإنتفاضة التي انطلقت عام ١٩٨٧، وبالتالي فإنَّ الإنتفاضة اليوم هي إستمرار لها، وتتحرك وفق قانونها الأساسي نفسه، وعن هذا القانون تتفرع كل خاصياتها: الإتساع، الشمول امتلاك عنصر المبادأة، المزاوجة بين الأشكال النضالية والديمومة،

على أنَّ الديمومية هنا، هي إحدى الخاصيات التي تمتلكها الإنتفاضة على نحو خاص، لا يتوفر لسواها من الحركات الجماهيرية أو الثورية عموماً.

يقوم مفهوم الديمومة هنا على إستمرار الإشتباك بأشكال مختلفة، وقد تعرف الإنتفاضة لحظة كمون، كي تعاود إنطلاقتها بعافية متجددة وأكثر قدرة على إحداث التأثير (هذا ما حدث منذ كمونها عام ١٩٩٣، وبروزها في محطات نوعية متفرقة وصولاً الى تجدد إنفجارها الشامل في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠).

إنَّ هذا القانون الصالح للقول: أنَّ الإنتفاضة سوف تستمر حتى دحر الإحتلال، هو الذي يُفسِّر حجم ومدى إنتشارها أيضاً، ففي الأرض المغتصبة عام ٤٨، هنالك إحتلال أيضاً، ولذلك تكون المقاومة التي ربما أخذت أشكالاً خاصة، ولكنها تتحرك ضمن القانون العام.

يقال دوماً، أنَّ محاولة البرهنة على البديهيات هي تسخيف للعقل، وهذا قول صحيح تثبته الإنتفاضة يومياً، ويمكن القول بثقة أنَّها تمتلك الديمومة حتى إنتفاء المعادلة - القانون الذي تسير عليه، فيما يبقى التواصل مرتبطاً بقدرة القوى المناضلة والمجاهدة على إدامة الإشتباك والتنويع على أشكال الأداء.

وفي واقع الحال، فإنَّ الإرتكاز إلى هذا القانون يُوسِّع من دائرة تفهم تراكم التأثيرات التي تُخلِّفها الإنتفاضة على التجمُّع الإستيطاني

الصهيوني، كنتاج لفعل مستمر بآليات متعددة، فتأثيرات إنتفاضة العام ١٩٨٧ على العدو ليست مفصولة، بل هي متراكمة على تأثيرات حركة الفعل المقاوم، والمستمر منذ بداية القرن، فلسطينياً وعربياً، فلقد أدامت حركة المقاومة الفلسطينية الإشتباك مع العدو، وكسبت نقاطاً متعددة في الصراع معه، ثم جاءت حرب تشرين ١٩٧٣، لتقول بإمكانية الحاق الهزيمة بالعدو، وهو ما جسدته المقاومة في لبنان واقعاً قائماً بفرض الإنكفاء التدريجي للعدو عن الأرض، ثم جاءت الإنتفاضة عام ١٩٨٧ لتراكم في الإتجاه ذاته، ثم لينبني تجددها على ما يصفه شلومو بن عامي بأنه «غرس إسطورة حزب الله لدى الفلسطينيين»[١] وذلك بعد أن أنجزت المقاومة في لبنان دحراً شبه نهائي للعدو عن الأراضي اللبنانية المحتلة.

والإرتكاز إلى إستيعاب حركة هذا القانون، هو الذي يجعلنا نتفهم شكل التأثيرات على العدو، وطبيعتها، إنها عملية متراكمة طويلة الأمد، ينبني كلُّ تحرك جديد فيها، على ما تمَّ إنجازه سابقاً، بمعنى أن إنتفاء القدرة على إلحاق هزيمة حاسمة بالعدو لأسباب عديدة، لا يعني إنتفاء القدرة على كسب جولات متعددة في الصراع، تُمهِّد لهزيمته النهائية.

وإن بدا هذا الكلام منطوياً على قدرٍ عالٍ من التفاؤل، فإنَّه التفاؤل المؤسَّسْ على حقائق ووقائع، وليس على لحظة شاعرية،

---

(١) هآرتس ٢٧/١٠/٢٠٠٠.

كما يحلو للبعض أن يصفه، وإن كنّا في حقيقة الأمر بحاجة الى الخيال اليقظ، والحلم المشروع في الصراع المفتوح مع عدونا.

تأثيرات الإنتفاضة المتجددة على العدو الصهيوني

جاء تجدد الإنتفاضة الفلسطينية في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠، في وقت كانت حكومة باراك تعيش فيه أزمة متعددة الجوانب، مؤسَّسة على أزمة يعيشها التجمُّع الإستيطاني ككل، فإلى جانب ما أثاره الإندحار من جنوب لبنان، من تشكيك في الإنطباع التقليدي عن القدرة الكلية والحماسية، جاء الإنسداد أمام عملية التسوية، معطوفاً على إنقسامات إجتماعية، إرتفعت درجة التداخل فيها عن النسبة التقليدية، معطوفاً على إنقسامات إجتماعية، إرتفعت درجة التداخل فيها عن النسبة التقليدية، وذلك عبر تداخل عناصر الصراع الديني العلماني، بعناصر الصراع الطائفي الأشكنازي، وكذلك معطوفاً على تشكيك متزايد في المعطيات التي تُقدِّمها الحكومة عن منجزاتها الإقتصادية. وعشية الإنتفاضة كان باراك مشغولاً، بمحاولة الخروج بتوليفة تنقذ حكمه من خلال إئتلاف جديد، إختار له مدخلاً إجتماعياً، بعد أن كان الموضوع السياسي سبباً في إنهيار الإئتلاف السابق، فطرح ما أسماه «الثورة العلمانية».

لقد أقام إئتلافه بداية مع الأحزاب الدينية، وأحزاب يمين الوسط، واليسار دفعة واحدة، لكن الجمع بين هذه المتناقضات، كان يشبه محاولة «ترقيص البيض في الصينية» فتخلى أولا عن اليسار لصغر حجم كتلته في الكنيست، وتمسك بالأحزاب الدينية، ولكن

هذه بدأت تطلب أثمانا مرتفعة لبقائها في إئتلاف باراك، فعمد إلى ترضيتها حيناً وإلى التلويح لها بالتحالف مع الليكود حينا آخر.

ومع إطمئنانه للأحزاب الدينية، بدأ باراك بمغازلة الليكود، والحزب العلماني الجذري (شينوي) ما اقتضى مساراً سياسياً وإجتماعياً معيناً، فلا رضى الليكود، وهو حزب علماني، حسب التوصيف المتَّبع في «إسرائيل»، والمتشدِّد في توصيف موقفه من عملية التسوية، كان على باراك إرضاء الليكود سياسياً، (وشينوي) إجتماعياً، فأظهر موقفاً أقرب إلى ليكود ٢ في عملية التسوية، سياسياً، وطرح الثورة العلمانية في وقت واحد، لكن كل ذلك، مثَّل نوعاً من القفزة في الفراغ، فأقرب حلفاء باراك (وحتى داخل حزبه) لم يقتنع بثورته، وهو لم يطرحها كي يستقطب ستة أصوات من حركة شينوي، ويخسر كل شيء.

أما الطرف الأساسي المستهدف بهذه الحركة، فلم يُظهر إستجابة، إذ أنَّ الليكود في آخر الأمر، لا يريد أن يدق إسفيناً في علاقته مع الأحزاب الدينية، لا سيَّما وهو يرى أن وضع باراك هش، وقد يعود الليكود إلى الحكم، وهو بحاجة إلى التحالف من الدينيِّين حينذاك، إضافة إلى أنَّ أقطابه لا يثقون بباراك، ولا يريدون أن يستخدمهم كاملة، أو يسقط، ويذهب إلى الإنتخابات فيستعيد الليكود مكانته، مع إزدياد في توجيهات الصهانية نحو اليمين والأحزاب الدينية، ومع تشابكات هذه الأزمة صدر قرار بتبرئة نتنياهو من التهم المنسوبة إليه، التي كان بسببها ممنوعاً من العمل السياسي

ليزيد هذا القرار في التعقيدات أمام باراك، في هذا الوقت بدأت الإنتفاضة تفرض حضورها، واستحالت إلى رقم أساسي له تأثيره الواضح في اللعبة التي تجري داخل «إسرائيل». فالإنتفاضة أوجدت واقعاً جديداً، وبتأثيراتها المتشابكة على التجمُّع الإستيطاني، قادت إلى إرتباك واضح لدى السَّاسة الصهاينة، فكيف تطورت الأمور؟

إنَّ اللوحة العامة لتأثيرات الإنتفاضة إسرائيلياً تُشكِّل عاملاً مساعداً في فهم الإرتباك السياسي، فعلى الصعيد الإقتصادي سُجِّل هبوط في بورصة تل أبيب بنسبة ١٩٪، ووصل سعر صرف الدولار إلى ٦.٤ شيكل، وابتعد العديد من المستثمرين عن الأسواق الإسرائيلية، وسُجِّلت خسائر في القطاع السياحي مقدارها مليار دولار، كما سُجِّل إزدياد ملحوظ في أعداد العاطلين عن العمل، وحدث شللٌ في قطاع البناء بسبب غياب العمَّال الفلسطينيين، وللسبب نفسه لحقت خسائر بالقطاع الزراعي.

وبدأ الصهاينة يخشون الحركة الكثيفة على الطرق، ويتجنبون السفر قدر الإمكان، كما يظهرون عزوفاً عن التردد إلى الأسواق التي تكون مزدحمة عادة، والأمر نفسه ينسحب على المحالِّ التجارية الكبرى.

وظهرت التأثيرات واضحة على الجانب الأكثر حساسية في «إسرائيل»: الأمن، الذي يُسرف الصهاينة عادة في الحديث عنه، ومعروف أنَّ الكيان المُسلَّح حتى التخمة والقادر على توظيف قوة نيران هائلة، يُظهر هشاشة لافتة إزاء حالة مقاومة، تمتلك عنصر

المبادأة، فتختار ميدان المواجهة الذي يربك «الوحش» فلا يعود قادراً على التصرف بما بين يديه من سلاح، كما تُظهر هذه الهشاشة عند الإعتماد على العنصر البشري غير المُحصَّن في دبابة، أو وراء ستار ضخم.

وقد حدث هذا مع الإنتفاضة الأولى، حتى أن مؤرِّخاً عسكرياً إسرائيلياً، تحدث عن أنَّ «إسرائيل» تخاطر بأن تبقى بدون جيش، وقد حدث في لبنان، وهو يحدث الآن مع تجدد الإنتفاضة، ويمكن تحديده في النقاط الآتية:

١ - على صعيد الإستيطان والمستوطنين:

بإستثناء الكتلة الأيديولوجية، تُظهر أعداد من المستوطنين الصهاينة في الضفة والقطاع، ميلاً إلى مغادرة مستوطناتهم، وفيما جرى ترحيل بعضهم، فإنَّ قوات الإحتلال دفعت بتعزيزات كبيرة إلى المستوطنات، وكثَّفت تسليح المستوطنين، لإشراكهم كقوة فاعلة في عمليات القمع اليومي للإنتفاضة.

أعاد تجدُّد الإنتفاضة تسليط الضوء على طبيعة الدور الأمني للمستوطنات والمستوطنين، ولكن ما لا ينبغي إسقاطه من أي تناول لهذا الدور، إنَّ المستوطنين الذين نفذوا عمليات قمع إجرامية، وإعتداءات وحشية على الجماهير الفلسطينية، هم في نهاية المطاف يُمثِّلون عبئاً أمنياً على قوات الإحتلال، فهم لا يستطيعون تشكيل حاجز بشري بالمعنى التقليدي، وعدا تلك الكتلة المُشار إليها بداية، فإنَّ الغالبية العظمى هي من نوع «المستوطنين مكيَّفي الهواء» الذين لا

يستطيعون الصمود طويلاً مع إستمرار أنشطة الإنتفاضة، وهنا يكون أمام قوات الإحتلال، إما تخصيص أعدادٍ كبيرة من الجنود في حماية المستوطنين، وهذا عبءٌ كبير، وإما ترحيلهم والجلوس مكانهم، ما يُشكِّل ضربة كبيرة لإستراتيجية الدور الأمني للإستيطان.

٢ - على صعيد الجيش:

تقوم الإنتفاضة بتثبيت أعدادٍ كبيرة من قوات الإحتلال على مداخل المدن والقرى الفلسطينية، وعلى محاور الحركة الرئيسية في الضفة والقطاع، ويؤدي هذا إلى خسارة جيش الإحتلال أياماً تدريبية كثيرة، ويُقدِّر جيش الإحتلال نفقات أنشطته بثلاثة ملايين شيكل في اليوم، وكان قد تقدَّم بطلب موازنة إضافية صادق عليها باراك، بلغت ٥٧٠ مليون شيكل، إضافة إلى طلب بمئة مليون دولار من المساعدات الخارجية، لتمويل العمليات القتالية في الأراضي المحتملة عام ١٩٦٧، وسُجِّلت أحد عشر حالة لمجندين يرفضون الخدمة في الضفة والقطاع، تمَّ توقيف أربعة منهم.

غير أنَّ ما هو أعمق أثراً من كلِّ ذلك، إنما يتعلق بأداء جيش الإحتلال، فقد تمثَّلت إحدى أهم منجزات الإنتفاضة الشعبية عام ١٩٨٧، في كسر هيبة جيش الإحتلال، واستطاع المناضلون الفلسطينيون عبر سلسلة من العمليات الإستشهادية، تحطيم تلك الصورة الإسطورية عن القلعة الإسرائيلية الحصينة، وفي لبنان إنكشفت الثغرات الكبيرة التي يعاني منها الجيش الذكي والنشط والفعال.

وإنَّ حديثاً عن توازن القوى، عادة، يُظهر نقاطاً لصالح الجيش الإسرائيلي، المُجهَّز لخوض حرب يكسب فيها ضد أكثر من دولة عربية في وقت واحد، لكنَّ هذا الجيش فشل تماماً في ميدان المجابهة مع المقاومة في لبنان، ومع المقاومة في فلسطين، حيث تدفعه المقاومة إلى خوض المجابهة في الميدان الذي لم يعد له أصلاً.

ومن الملاحظ أنَّ جيش الإحتلال، يرفع الصوت دوماً مطالباً بإطلاق يده، لحسم المعركة مع الإنتفاضة، وهذا يُمثِّل حاجة لرفع الروح المعنوية، لكنَّ تصريحات المسؤولين العسكريين الصهاينة تشير إلى أنَّ «الحل هو سياسي» مثل هذه العبارة كانت الإستنتاج النهائي من التجربة العسكرية الإسرائيلية في مواجهة إنتفاضة ١٩٨٧، التي عجز جيش الإحتلال عن إخمادها.

مع ذلك فإنَّ نقاشات حول دور الجيش عادت لتحتل مكانة واسعة في النقاش الإسرائيلي الداخلي، ويُستفاد من مقال طويل نشره «يوآف ليمور» في صحيفة معاريف يوم ١٧/٨/٢٠٠٠ أي بعد عدة أسابيع من تفجُّر الإنتفاضة، أنَّ كلاً من المستوى السياسي وقيادة الجيش يتبادلان تحمُّل المسؤولية، حول «الرد المطلوب إسرائيلياً» على الإنتفاضة، يشير ليمور إلى أنه خلال سبعة أسابيع قدَّم الجيش القليل جداً من الإقتراحات لأعمال هجومية. وكذلك إلى تفسيرات غير قليلة لقلة المبادرة ويقول: «الساخرون يُقرُّون أنَّ هذا هو جزء من التراجع الفكري الشامل الذي سيطر على الدولة، آخرون يعتقدون أنَّ الأمر يتصل بقلة المعلومات الإستخبارية النوعية والحقيقية، وثمة بين

أرفع المستويات، من يزعمون بشدَّة أنَّ الجيش أسير مفهوم الشريك الفلسطيني [. .] هؤلاء لا يفهمون أنَّ الوضع قد تغيَّر، وأنَّ غزة ونابلس أقرب الآن إلى لبنان من أوسلو.

وكما هي العادة (يلاحظ ليمور) فإنَّ الحقيقة تقع في منتصف الطريق، فالجيش الإسرائيلي الذي شبع من الإخفاقات (في لبنان ونابلس) يتردد الآن أكثر من السابق قبل أن يجازف، وخصوصا في علميات يكون نجاحها غير مضمون، ومن الواضح لقيادة الجيش أنَّ الثمن مقابل الخطأ إذا وقع سيكون قاتلا مرتين في المجتمع الإسرائيلي الذي لم يعد على إستعداد لدفع الثمن مقابل أي شيء، ومقابل الفلسطينيين.

وثمة إشارة إلى الخشية من التصعيد الإقليمي، فيما يتركز جانب من المخاوف حول «ترعرع جيل في الجيش يكبح نفسه، وهذا الجيل حسب ضابط صهيوني كبير، يتصف بأنَّه «حتى إن رأى كوَّةً للهجوم لا يعرف كيف يقوم بإستغلالها».

وفي الإستخلاصات التي يُقدِّمها يوآف ليمور، فإنَّ التردد ليس مقتصراً على العمليات الهجومية، بل هناك تردد إزاء العمليات الدفاعية، وإذ يلاحظ أنَّ عدد القتلى في سبعة أسابيع هو ٢٤ في صفوف الجنود والمستوطنين، ويُذكر بأنَّ هذا العدد يتطابق والعدد السنوي الذي أخرج الجيش الإسرائيلي من لبنان، يُنقل عن قائد كتيبة: ما زال المنتفضون يحسنون من أدائهم، وعبواتهم الناسفة تتطور وهي تغدو أكثر دقة.

وبحسب المحلّلين العسكريين الصهاينة فإنَّ الجيش في هذا الوضع يتصرف بالطريقة التي إعتاد عليها في لبنان، يؤدي دور ويتحصن. الجيش يُحصّن مواقعه لمنح الجنود أعلى درجة من الأمان، ولذلك فإنَّ الجنود يتحركون الآن في آليات مدرعة، وبرفقة وسائل تكنولوجية، وكلاب لإكتشاف العبوات، وحتى الآن فإنَّ إسهام التحسينات التي أُدخلت على التحصينات، ما زال صغيراً في الإحساس بالأمن لدى المستوطنين، كما إنَّ دور هذه التحسينات في منع العمليات هو صفر، لذلك هناك حاجة لعمليات هجومية، صحيح أنَّ الجيش الإسرائيلي ينشر الكثير من الكمائن كل ليلة، غير أنَّ ضباطه، يعرفون جيداً أنَّ هذا بعيد عن أن يكون كافياً، والأسوأ من ذلك، إنَّ من يُنفّذ هذه النشاطات هو الوحدات النظامية، التي ستُضطر في وقت ما إلى للعودة إلى تدريباتها. وعندها يصل جنود الإحتياط لدورات لمدة ثلاثة أسابيع في كل مرة، فإنَّ رسوم التعليم سوف تكون عالية، كذلك فإنَّ النتائج سوف تكون معاكسة، ويتوقع ضباط كبار أنه حينها سوف يشتد السِّجال العام. [. . .] ومن الواضح أنَّه بقدر ما تزداد كمية الخسائر، سوف تتزايد علامات الإستفهام، وسوف تزداد السجالات الداخلية حول: «هل الثمن يُبرِّر الهدف؟»[1]. وحتى قبل الوصول إلى هذه النقطة، فإن السجالات داخل الجيش، بدأت تثير قلق رئيس الأركان الذي يخشى تصدعات غير محسوبة.

---

(١) معاريف ١٧/ ١١/ ٢٠٠٠ السفير ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٠.

وعموماً، فمنذ نحو عقد من السنوات، كفَّ الصهاينة عن الترويج لجيش قادر على كل شيء، واخترقت وسائل الإعلام المحرقات في تناول «البقرة المقدسة» والتعليق على أداء الجيش، ما أدى إلى كشف الكثير عن «كعب أخيل» هذا الجيش الذي كان يُعتبر من الأسرار الكبرى، ولذلك سنجد من يكتب اليوم: إنَّ ما يقلق القيادة الإسرائيلية أكثر من أي شيء آخر هو فقدان القوة الردعية، ويقول الجنرالات: إذا لم نفلح في خلق قوة ردعية ضد الفلسطينين فلن تتوفر لديهم أية حوافر للتوقيع على إتفاقات، وإن وقَّعوا عليها فلن يحترموها، وفي النهاية، حتى لو تمَّ التوقيع على إتفاق وتمَّ تنفيذه، فإنَّ العنف سوف ينطلق مجدداً لسبب أو لآخر (رون بن يشاي[1].

٣ - على صعيد القلق الوجودي:

عبَّرت تصريحات العديد من المسؤولين الصهاينة، عمَّا تُشكِّله الإنتفاضة من خطر وجودي على دولة «إسرائيل»، وإذا كان بعض هذه التصريحات قد إستُخدم في إطار المزايدات بين الإتجاهات الصهيونية أحياناً، ولتبرير حدة القمع الوحشي للمنتفضين الفلسطينيين أحياناً أخرى، فإنَّها تعاكس في الجوهر، الصورة التقليدية التي تُقدِّمها الدعاية الصهيونية عن اليهودي المتفوق، وعن الدولة التي لا تقهر والقادرة على مجابهة مختلف أشكال التحديات.

---

(١) يديعوت ١٧/ ١١/ ٢٠٠٠.

ومن هذه التعبيرات عن «القلق الوجودي» يمكن الدخول الى مناقشة أثر الإنتفاضة على السياسات الإسرائيلية.

أثر الإنتفاضة على السياسات الإسرائيلية:

بداهة، فإنَّ القول بسياسات يعني الحديث عن إتجاهات، وليس عن سياسة واحدة، ولكنّي أميل هنا إلى مناقشة الأمر ضمن مستويين، إذ ثمة تأثير للإنتفاضة على الطبقة السياسية في «إسرائيل»، وهو ما تجسَّد في الأزمة الحكومية الناضجة للتفجر (أو شبه المتفجرة) عشية الإنتفاضة كما سلفت الإشارة، وثمة تأثير للإنتفاضة أيضاً على الثقافة السياسية في «إسرائيل». والتداخل بين المستويين واسع جداً، حتى ليبدوان في حالة من الإندماج غالب الوقت، وللمدقِّق أن يكتشف حقيقة أنَّ الأزمة الحكومية بالشكل الذي ظهرت عليه، ناتجة عن أزمة في الثقافة السياسية الصهيونية، مؤسَّسة على الإنقسام داخل التجمُّع، من ناحية، وعلى عجز المشروع الصهيوني عن تكييف نفسه، مع مبادرة التسوية الأميركية، فالإنقسام أنعش هويات فرعية ببرامج مختلفة، متعارضة، ومتصادمة أحياناً، والعجز عن التكليف ضاعف في حالة الإنقسام، حتى إننا نجد الكثيرين في حيرة طوال الوقت، من المشهد الذي يحكي عن أنَّ فشل باراك في تحقيق التسوية قد أضعفه، في كيانٍ يُظهر ميلاً متزايداً إلى العنف ونفي الآخر، ورفض التعايش، إنَّ المشهد الذي يعيدنا إلى سؤال مع من يصنع السلام عندما يهتف الإسرائيليون أمام زعمائهم مطالبين بالمزيد

من قتل العرب؟ هو ذات المشهد نفسه يُحيل إلى أسئلة أكثر عمقاً، حول تركيب الثقافة السياسية فى هذا التجمع الإستيطاني، التي تكون إجابتها الدائمة مرتبطة بحالٍ من الإنقسام، على نحو النصف بالنصف، كما يشير الكثير من المختصين بالشأن الإسرائيلي، ولكن مثل كل إنقسام في أي تجمُّع إستيطاني، سوف نجد أيضاً حالة من الثقافة المسيطرة على المجموع، بحيث تُشكِّل الناظم للبقاء، وتعطي آلية الإستمرار ضمن نسق محدد وفي الحالة الإسرائيلية، فإنَّ الأمر ليس عائداً إلى اللعبة الديمقراطية، رغم كثافة التبني لهذا التوجّه حتى من بعض النخب العربية، وإنما إلى «التوحد السلبي» في مواجهة الآخر، وإلا فما معنى الإلتقاء من قبل جميع التوجهات على الإحساس بخطر وجودي، حتى في لحظة التسليم بأنَّ للآخرين حقوقاً، وأنَّ «الأخلاق» تقتضي الإقرار بها؟ وبدلاً من الإقرار، يصرخ الإسرائيليون جميعاً من حالة الحصار التي تفرضها الإنتفاضة عليهم، حتى أنَّ مادلين أولبرايت طالبت الفلسطينيين، برفع الحصار عن «إسرائيل».

يمكن تفسير كل ذلك في الثقافة السياسية الإسرائيلية، ودون درس هذه الثقافة لن نستطيع أن ندرك، لماذا تتفجر أزمة حكومية على خلفية التسوية، ولن نستطيع فهم آلية تأثير الإنتفاضة على التجمّع الإستيطاني، سواء فيما عرضناه من جوانب التأثير المباشر، أو ما سنلحظه من تأثيرات أكثر عمقاً، وأبعد فعلاً.

- مكوّنات الثقافة السياسية الصهيونية وأزمتها:

نقلت الحركة الصهيونية يهود العالم من غيتواتهم الصغيرة، إلى غيتو كبير وجديد في فلسطين، أطلقت عليه إسم دولة، وحرصت على أن يظلَّ الغيتو الجديد معزولاً غير طبيعي أو قابل للإندماج في محيطه، هو غيتو شُكِّلت حتى مستوطناته وأبنيته الأولى، ضمن أسوار وأبراج للدفاع عن النفس في وجه الآخر، العدو الأبدي.

كانت الحركة الصهيونية معنية بزراعة الخوف في نفسية المستوطن اليهودي في فلسطين لتحافظ على لحمته كتجمّع، وإستنفار دائم، وبدون هذا الخوف المُنظَّم من الهولوكريت المحتمل في أية لحظة، ما كان ممكناً توحيد «المجتمع» حول رموز هويته الجديدة التي أهمَّها تقديس القوة والعنف، وممارستها ضد الخصم، في ضرباتٍ دفاعية مسبقة هي وحدها القادرة على حماية «إسرائيل» من عنف الآخر المحتمل في أية لحظة.

لقد كانت ممارسة العنف الكلامي والمادي ضد الفلسطينيين والعرب بمثابة حاجة سيكولوجية وإجتماعية وسياسية للثقافة السياسية الصهيونية، ولا غنى عن هذه الحاجة أبدا، في مجتمع إدراك مؤسّسوه أنه مفعم بالنزعات العنصرية والطائفية، وحتى القومية.

«أن تكون صهيونياً يعني أن تتحمّل مسؤولية تاريخية بألاَّ تكون ضحية للقمع» على حدّ تعبير «آفي رافيتكسي» من حركة نيفوت شالوم، ولكي لا تكون ضحية فإنَّ عليك القيام بالمُهمَّة المعاكسة وهي تحويل الآخرين إلى ضحايا.

وحمل هذا العنف نوعاً من القداسة، فضمنت الثقافة السياسية التي تُمجِّد العنف تلك الأساطير القديمة التي تقول برسالة أخلاقية تاريخية للدولة اليهودية، تجعل منها نوراً يسطع على الأمم.

وإستخدام التاريخ اليهودي بصدقه وكذبه كدليل موضوعي مسهب داعم للشكوك المُحذِّرة من الغرباء، وخطرهم على الأمن الفردي والجماعي، وللحديث عن إستحالة عيش اليهود في عالم غير يهودي، وللقول: إنَّ اليهود يمكنهم فقط أن يثقوا بشعبهم، ويجب أن يعتمدوا على أنفسهم».

وترك هذا الأمر أثره في الثقافة السياسية للتجمع الإستيطاني الصهيوني، حتى اليوم، وبالرغم من الإنقسامات الهامَّة بين الأحزاب الصهيونية، فإنَّ الجميع ظلّوا متفقين على:

١ - الشعور بعدم الأمن، وعدم الثقة بصدد نوايا غير اليهود نحوهم.

٢ - الشعور بأنَّ دوله «إسرائيل» والشعب اليهودي غير قادرين على الصيرورة كدولة ومجتمع طبيعيين، وبالتالي فإنَّ الشعب اليهودي ودولته مُقدَّر لهما أن يكونا دولة تسكن لوحدها».

٣ - تمجيد عزلة الدولة والشعب و«عدم طبيعتها» وإعتبار هذا التفرد دليلاً على العناية الالهية بالأخيار على عكس ما هو عليه الحال لدى «الأغيار» (الغوييم).

عملياً تم التعبير عن كل ما سبق من خلال هاجس الأمن، والنظرية الأمنية الصهيونية، وروح القتال العسكرية، وتملُّق القوة

العسكرية، فكان الجيش هو المنجز لهذا كلّه، والذي يتغلغل في مختلف أوجه الحياة في «إسرائيل»، ويُشكّل وسيلة التنشئة الأساسية الإجتماعية والسياسية، حتى أنَّ يشاياعو ليبوفيتش، الفيلسوف اليهودي يقول: إنَّ «دولة إسرائيل» ليست دولة تملك جيشاً، بل جيش يملك دولة».

يستمدُّ الجيش قوته ممَّا أسماه إسحاق شامير، حقيقة قوة الحرب التي لا مفرَّ منها، لأنَّ الحياة بدونها لا يكون لها هدف بالنسبة للفرد، ولا تكون هناك فرصة للبقاء بالنسبة للدولة» وحقيقة قوة الحرب هذه هي أيضاً حقيقة الحياة على الحراب إلى الأبد» على حدِّ تعبير إيهودا باراك.

هكذا أُسّس مفهوم الهوية والثقافة السياسية الصهيونية: على أساس ديانة مدينة علمانية تستمدُّ من الدين اليهودي رموزها، وعلى أساس العنف وتقديسه، والشعور بالغربة عن الآخر، ولا طبيعية الوجود، ومن مؤسَّسة الجيش كمؤسَّسة تربوية مركزية لتؤهِّل الأجيال على تقبُّل الثقافة السياسية المفروضة من قوة مركزية صارمة، تُمثِّلها الدول والأحزاب والمؤسسات كافة.. ومكوِّنات الثقافة هذه تجعل «المجتمع» الصهيوني يعيش حالة بارانويا جماعية، تجعله يشعر أنَّه قوي وظالم ومتفوِّق ومظلوم وضعيف وخائف ومُهدَّد في الوقت ذاته.

جاءت حرب ٦٧ لتكشف هذه المفارقة المرضية، فالنصر الصهيوني السهل عزَّز النظرة الإستعلائية المتفوقة، ومكن ثقافة

تقديس القوة من الإحساس بأنَّها فعلاً ثقافة صالحة وناجحة، ولكنَّ الحرب عنت أيضاً أرضاً فلسطينية إضافية وسكاناً إضافيين، فنشأ إنقسام صهيوني حول الضم الذي يعني إلغاء نقاء الدولة اليهودية، أو عدم ضمِّها الذي يعني أنَّ الذي تربَّى على أن يكون الرابح دوماً والمنتصر، قد يتنازل مستقبلاً عن الأرض التي احتلَّها، وهو تنازلٌ قد يقود الى دولة فلسطينية ستُشكِّل خطراً على أيديولوجيا الأمن الصهيوني التي تُشكِّل عنصراً مركزياً في الثقافة السياسية الصهيونية المعرفة.

أدَّت حرب ٦٧ إلى إزدهار إقتصادي كبير للكيان الإسرائيلي، واكتفى حزب العمل بقرار عدم الضم ليريح الدولة من التحوُّل إلى ثنائية القومية وبدأ خطة الإستيطان الأمني في الضفة، ولكن بعد حرب ٧٣ وخسارة حزب العمل، قويت إيديولوجية التيار القومي المتعصب والديني الداعي لضم الأرض بدون سكان. وقد عزَّز هذا التيار إيديولوجيته بعد وصوله إلى الحكم عام ١٩٧٧، بإستعادة مزيد من الأساطير، وتقديس العنف والقوة، وصعَّد الإستيطان الأمني والسياسي الذي إستهدف تحويل الضفة إلى منطقة أغلبية يهودية، ولكنه لم يستطع القيام بالضم الذي يُهدِّد «يهودية الدولة» فاندفع نحو مزيد من العنف، فنفَّد إجتياحين للبنان، ولكن الإجتياح الأخير أسفر عن إنكشاف حالة ضعف كبيرة للجيش الصهيوني في مواجهة عمليات المقاومة، فاندحر عن جزءٍ كبيرٍ من الأرض عام ١٩٨٤، ليهتزَّ مكوِّن مهم من مكوِّنات الثقافة الصهيونية، واختل توازنها لصالح الخوف

على حساب الثقة بالقوة والأمن، وجاءت الإنتفاضة الفلسطينية لتُخلَّ تماماً بمفهوم الأمن المتراتب على الإحتلال، ولتنال من هيبة الجيش الصهيوني وليصبح واضحاً من ذلك الحين أنَّ المكوِّنات الأساسية للثقافة السياسية الصهيونية، بدأت تنتج عكس ما قدَّر أصحابها الأصليون وواضعوها.

لقد كان سرُّ الخلطة السحرية الناجحة للثقافة السياسية الصهيونية، هي تلك المزاوجة المتقنة والمتوازنة بين الإحساس بالضعف والإحساس بالقوة، والتي ظلَّت تُنتج التلاحم المجتمعي ضد الآخر/ الغريب، وتُنتج الخوف منه والإستنفار الدائم لمواجهته، وفي الوقت ذاته تُنتج العدوان والثقة بالنفس وبالجيش وبالجيش على إمكانية تحقيق الإنتصار.

وأدَّت جملة هذه التطورات إلى أزمة قسَّمت الثقافة السياسية الصهيونية إلى مكوِّنيها الأساسيين كل على حدة: ثقافة الإحساس بالقوة وثقافة الإحساس بالضعف.

لم يكن هذا الإنقسام بدايةً للتفكير لدى إتجاه صهيوني بعينه للتحوّل إلى ثقافة «الدولة الطبيعية» كما قد يبدو للوهلة الأولى، إنَّه النتيجة المنطقية التي لا بدَّ أن تترتب على ثقافة الإحساس بالضعف، لتدفع جزءاً من المجتمع للقبول بالآخر والحياة معه في «سلام» بل على العكس من ذلك ظلَّ هاجس الثقافة السياسية الصهيونية بإتجاهيها المأزومين، هو إعادة اللحمة لنظرية الأمن الصهيونية، وإعادة الإعتبار لها، كمكوِّن رئيسي للثقافة السياسية السائدة.

إنَّ أحد أبرز الميادين لإختبار شكل التوجيهات التي عبَّر عنها هذا الإنقسام، وشكل الثقافة السائدة المسيطرة، يتحدَّد في بروز حركتي «غوش إيمونيم» و «السلام الآن» في النصف الثاني من السبعينات فقد برزت «غوش إيمونيم» مع صعود الليكود والإتجاه الديني القومي (رغم أن ظهورها الأول كان بتأثير حرب ٦٧) كما برزت حركة «السلام الآن» مع التوجه نحو عقد «إتفاقية سلام» مع مصر.

إنَّ التأسيس على ثقافة الإحساس بالضعف بعد حرب ٧٣، وحركة المقاومة الفلسطينية، ثم توقيع إتفاق مع مصر، كان ينبغي أن يسمح بسيادة حركة «السلام الآن» ولكن ما الذي حدث؟

لعبت «غوش إيمونيم» دوراً ناشطاً في تحريك المعسكر المتدين من موقعه الدفاعي بالإنعزال الذاتي، فكانت لذلك عواقب أساسية على الصعيد السياسي والإجتماعي والثقافي» (أرنوف ١٠٨).

وعندما تكرَّست على هامش النظام السياسي تمَّ إختيارها ودمجها كجزءٍ متكامل مع المؤسسة السياسية الحاكمة أثناء عهد بيغن، [أرنوف ١٠٧] واستمرت فاعلة أثناء رئاسة شمعون بيريز للوزارة في حكومة الرأسين، وحازت على تأييد مُحدَّد من الأحزاب إضافة إلى تمثيل في الكنيست، وتمتعت بسلطة مؤسساتية عبر حالة الإستيطان المرتبطة بها ومجلس يشع (مجلس المستوطنات في الضفة) (أرنوف ١٠٧).

وتلاحظ الباحثة الصهيونية «فايسبرود» أنَّ أيديولوجية «غوش

إيمونيم» لم تستلزم تنفيذاً من قِبَل قطاع كبير من الشعب من أجل توطيد سيطرتها، وبما أنَّ القائمين بها مارسوا النواحي الأكثر بروزا وجاذبية منها، أصبح من المُسلَّم به أنَّها التعبير الأصدق عن نظام القِيمَ الوطنية، (أرنوف ١٤). وفي مثل هذه الحالة لم يكن مفاجئاً أنَّ الليكود إعتبر «حركة السلام الآن» خارج الإجتماع الوطني.

تمتلك «السلام الآن» عدد من الناشطين المستعدين للعمل، وترى إحدى ناشطات الحركة «جانيت أفياد» «أنَّ البدائل الوحيدة للعمل من أجل السلام، هي إما مغادرة البلاد، أو حراسة حديقتك الخاصة» (أرنون - ١٤٢).

ولكن الحركة ووجهت بالخسارة من قبل محسوبين على الإتجاه «السلامي» فالبروفسور بنفستي يدعو ناشطي السلام الآن «بالكشافة الذين يتظاهرون يوم السبت بين قيلولاتهم من أجل تطهير ضمائرهم» (أبونوف ١٤٢).

وفي عبارة عميقة الدلالة يقول موردخاي يار - أون «تصور كيف ستكون «إسرائيل» دون «حركة السلام الآن»؟ إنها تجعل من الأسهل أن تكون إسرائيليا» (أرنوف ١٤٢) وهكذا ظلَّت السلام الآن حركة هامشية معزولة، بينما نمت في أحشاء الـ غوش التنظيمات السرِّية الإرهابية، وترأس ممثلو أيديولوجيتها الوزارة في «إسرائيل» بمسمَّيات وألوان مختلفة، فهي تعبير صادق عن نظام القيم الوطنية».

كانت الأسس المتينة التي زرعت في أعماق الثقافة السياسية الصهيونية، قوية إلى حدٍّ أنَّ المعادلة «المرضية» ظلَّت قادرة على

إعادة إنتاج ذاتها مجدداً في ظروف الأمة والإنقسام، منعكسة على كل الحلول المقترحة لمعالجة الأزمة، وظلّ التعبير السياسي عن هذا الإنقسام من خلال إتجاهين:

الأول: يدعو إلى التنازل عن أجزاء من الأراضي لصالح بلورة هوية صهيونية قومية ضمن دولة يهودية نقية خالصة خالية من تأثيرات الغرباء شرط إستعادة الأمن الكامل أيضاً.

الثاني: يحضُّ على ضمِّ المناطق المُحتلَّة عام ٦٧، وإبقاء الوضع القائم على حاله ومعالجة الخلل الأمني بمزيد من العنف تجاه الآخر.

وكشفت أسئلة القلق الثقافية عن أنَّ الإحتلال الصهيوني فريد من نوعه، و«المُحتلّ الإسرائيلي الذي يعتبر نفسه كمن يقع تحت الإحتلال لا يعتبر أنَّه محتل وبالتالي لا يستطيع أن يُقرِّر إنهاء الإحتلال[1] ويقول المُحلِّل النفسي «يهويكم شتاين»: «إنَّ البلبلة بين هويتي المحتل ومن يقع تحت الإحتلال نابعة من نزعة نفسية جماعية، لجماعة تشعر بأنَّها واقعة في حصار الوجه السيكولوجي للإنتفاضة (...) إنَّ عندنا أشخاصاً كثيرين، بمن فيهم رجال السلطة، يعلمون تماماً أنَّهم ليسوا مُحتلِّين، حتى أنَّ المشكلة أكثر خطورة من ذلك، إنَّهم يعتبرون أنفسهم ضحايا، وهم يجيزون لأنفسهم التصدي وهم مزودون بأسلحة أمريكية حديثة، لطفل عربي

(١) ملحق دافار الإسبوعي العدد ٢٣/٨٨.

يمسك بالحجر ويشعرون أنَّ هذا الطفل يشكل تهديداً فعلياً، وهذا أمر لا مثيل له في التاريخ»[1].

يعود هذا الإحساس إلى الثقافة الصهيونية ذاتها التي صنعت النتيجة التي تقول: «إننا مرغمون على الدفاع عن أنفسنا في كل وضع وفي كل حالة» وسواء في حالتي الإحساس بالضعف أو بالقوة فالمطلوب هو «العيش على أسنَّة الحراب، وإعتبار القدرة العسكرية ثروة دائمة ووسيلة مركزية لدعم السياسة، وهكذا فعندما عادت الصهيونبة العالمية مُمثَّلة بإسحاق رابين إلى السلطة، فإنَّها عادت بفضل الشخص الذي يُنظر إليه في «إسرائيل» بوصفه «كاهن العنف الأكبر».

في ذلك الوقت، وبفعل المتغيرات الدولية والإقليمية المرتبطة بإنهيار الإتحاد السوفياتي، وحرب الخليج الثانية، طرحت الولايات المتحدة مشروعها لتسوية الصراع العربي - الصهيوني وعنى طرح هذا المشروع من قبل القوة الحاضنة «لاسرائيل» (دون نسيان أنَّ الصهيونية ظاهرة عملية) إنَّ على هذه الأخيرة إعادة تكييف نفسها مع مقتضياته، على أنَّ المشروع الذي جاء منسجماً مع الإستراتيجية الأمريكية، أساساً، ومستجيباً لمتطلباتها لحِظَ مصالح الكيان الصهيوني بوصفه إحدى مكوِّنات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وأراد أن يكون

(١) ملحق دافار ٢٣/١٩٨٨.

مآل المشروع إدماجاً مهيمناً «لإسرائيل» في منظومة زحزحة الإحتلال عن أجزاء من الأرض المُحتلَّة، وتحويل الكيان إلى ظاهرة «دولة طبيعية» الأمر الذي وقف في حال تعارض مع الثقافة السياسية الصهيونية السائدة.

رفضت حكومة الليكود بزعامة شامير، التكييف المطلوب فدفع الأمريكيون بحزب العمل إلى السلطة مجدداً، وبدا أنَّ المتغيرات تناسب أيديولوجيته القائلة بالإستعداد لسلام مع العرب ومع الفلسطينيين على وجه التحديد، وبالإستعداد لتقديم تنازلات إقليمية على الأرض.

ولكنَّ حزب العمل، كان مهجوساً، وحسب ما أثبتت الوقائع - بردِّ الإعتبار لمكوِّنات الثقافة السياسية الصهيونية الأصلية وأهمها الأمن، وإستعادة هيبة الجيش الصهيوني وقداسته. وإعادة بناء الثقة به مجتمعياً، كقوة قادرة على الإنتصار في الحروب، وليس قوة بوليس تطارد الأطفال، وتفشل في تصفية الإنتفاضة.

بقي حزب العمل وفياً للثقافة الصهيونية السياسية، عندما طوَّر مقاربته للسلام المبني على القوة، والذي يُشكِّل الأمن الأعلى الصهيوني، مرجعيته الوحيدة، إذ اخترقت مقاربة حزب العمل «السلام» إلى مجرد ضمان لأمن الكيان الصهيوني، ونهضت هذه المقاربة، على مفهوم واحد صيغ على أساس أنَّ «إسرائيل تواجه تهديداً يمسُّ وجودها نفسه، وبالتالي لا بدَّ - مراعاةً للسلام - من إستمرار تفوقهاالعسكري النوعي على جميع الدول العربية، فهذه

ضرورة وجودية، وبحيث لا تكفي أية ضمانات دولية أو إقليمية كبديل عن هذا التفوق».

ورأى الصهاينة أنَّ «إلتزام العرب بهذا المفهوم الأمني الصهيوني للسلام، هو مقياس إستعدادهم للسلام مع إسرائيل» وهكذا رأينا أنَّ شرط أوسلو هو وقف الإنتفاضة» وحسب باروح كميرلينغ، الأستاذ في الجامعة العبرية فإنَّ «المسارات السلمية كلها تمَّت من خلال موقف قوة، ووفقاً لأفضل أساليب الحوار الذي توجِّهه الإعتبارات الأمنية».

تلك هي ببساطة «قواعد اللعبة الجديدة» التي إبتدعت لحل أزمة الثقافة السياسية الصهيونية من خلال «عملية السلام ذاتها» التي عليها فقط تخفيف الأعباء عن كاهل الإحتلال، وعن كاهل التجمُّع الصهيوني من جهة، وضمان المصالح الصهيونية والأمن من جهة أخرى، وإستعادة مقوِّمات الثقافة السياسية الصهيونية (العنف وتقديسه والأمن وهيبة الجيش) التي هي مقوِّمات إستمرار تلاحم المجتمع الصهيوني من جهة ثالثة. وعلى خطٍ موازٍ ينبغي تأمين إدماج مهمين «لإسرئيل» في المنطقة ضمن منظومتين أمنية وإقتصادية، تحتل فيهما موقع القائد للمنظومتين.

لقد لاحظنا مدى العنف الصهيوني، حيث إهتزت المقاربة الأمنية للسلام، وهذا العنف تجسَّد في لبنان وفلسطين (خاصة عام ١٩٩٦)، وترافقت الحملة العسكرية الجنوبية والهمجية التي نفَّذها حزب العمل نفسه للناخبين بأنه حزب الأمن، لكنَّ الإهتزاز العنيف

لمقاربته، أعاد الليكود إلى السلطة مرة أخرى، بشخص نتنياهو مع كلام كثير عن تقديس القوة.

لقد فاز نتنياهو، على أساس مقاربة، تُظهر تمسكاً بمنطق الثقافة السياسية الصهيونية، ولا ترى في السلام، إلا ما يُحقِّق الأمن الأعلى «لإسرئيل»، وهو وفق هذه المقارنة يتحقَّق عن طريق الردع القوي، والقوة المتفوقة، وإخضاع الآخر.

لعب إستمرار المقاومة في لبنان دوراً أساسياً في إهتزاز هذه المقاربة، كما أسهمت حركية الكفاح الفلسطيني، التي أخذت شكل إنتفاضة (إنتفاضة النفق) دوراً في الإتجاه ذاته، وبعد سني الإرتباك المتواصل والعجز عن تقديم «المقاومة الإنقاذية» المنتظرة من الأسرائيليين، أعاد هؤلاء إنتخاب جنرال، يحمل مقاربة رابين سالفة الذكر ليكون رئيساً للحكومة الإسرئيلية، فجاء إيهود باراك، يحمل الوعد بالأمن والسلام. هذا الوعد على طريقة باراك يحمل تفسيراً لمفهوم السلام المطلوب، ولعله يضعنا أمام إكتشاف حقيقة المشهد، الذي نراه فيه مهدداً بالسقوط لأنه لم يُحقِّق وعده، السلام هو سلام يُحقِّق الأمن، وتحقيق الأمن يقتضي إخضاع الآخر وتأييد هزيمته. حتى دون إعطائه ما يسوِّغ به الخضوع [للإستزادة حول الثقافة السياسية الصهيونية[1].

(١) نافذ أبو حسنة، الأحزاب الصهيونية في مئة عام.

إستمرار الأزمة ومظاهرها:

من اللافت للإنتباه أنَّ باراك إستخدم خطاباً شبه متطابق مع خطاب نتنياهو، فثبَّت معادلة السلام، والأمن، على القياس الإمبراطوري الذي يتبناه عدد من منظري الإستراتيجية الأمنية «الإسرئيلية» فأصبح يشمل الدول العربية كافة، وإيران، والجمهوريات الإسلامية الآسيوية (السوفيات سابقا) وباكستان.

وأنشأ مقارنته السلامية الأمنية مع الفلسطينيين، على لاءات خمس، تكرس الغرض الأمني من السلام مع الفلسطينيين بشكل نهائي، وخفض على نحو كبير سقف توقعاتهم (الرسمية) من هذا السلام، فاصطدم بممانعة سياسية لم تترك مناورته تسير على النحو المطلوب، ثم جاء التطور اللبناني ليعيد تشكيل خطوط الحركة على نحوٍ مختلف، فتحت ضربات المقاومة المتواصلة، إندحر الإحتلال عن جنوب لبنان (عدا مزراع شبعا) وأحدث هذا الإندحار هزةً عنيفة في التجمُّع الإستيطاني، فالقوة المتفوقة التي لا تعرف سوى صناعة الإنتصارات، بدت في مشهد إذلال غير معهود، ونشأت حيال ذلك على الفور خشية لدى السَّاسة الصهاينة، ممَّا يمكن أن يمثله المشهد للفلسطينيين.

إنَّ منطق الثقافة السياسية الصهيونية، سوف يقود في هذه الحالة، نحو السعي إلى إعادة صياغة معادلة تبرز الكيان الصهيوني كقوة قادرة على الردع ومتفوقة، بيد أن ميدان هذه المعادلة ليس

متوفراً، والذهاب إلى الحرب، ليس تلك النزهة التي إعتاد الصهاينة الحديث عنها.

من هنا نشأت لدى باراك فكرة الإندفاع بتحقيق الوعد (الأمن والسلام) عبر إنجاز إتفاق تاريخي «مع السلطة الفلسطينية، يعيد رسم صورة الإحتلال المتفوق والقادر على الإملاء، ولكن حتى في هذه الحالة، كان عليها القيام بتكييف التجمع الإستيطاني مع مقتضيات هذا الإتفاق، فظهر التجمع غير جاهز، لهذا التكييف وشهد الإئتلاف الحاكم سلسلة إنهيارات متوالية، ثم إنفجرت الإنتفاضة.

لقد جاء إنفجار الإنتفاضة، في آونة مشهد صهيوني، سمته العامة: الإرتباك فثمة تيار يريد سلام الأمن الذي يقتضي إعادة رسم الإحتلال، مع تقديم تنازلات عن أراضٍ معينة ويعاد بالتزامن مع ذلك، العمل على صياغة «دولة طبيعية» تحفظ مع ذلك بالجزء الأكبر من مكوّنات ثقافتها السياسية، وتيار آخر، يريد سلام الأمن بالإخضاع، أي دون أي تنازل على الأرض والإبقاء على السيطرة وعلى المكوّنات الأساسية للثقافة السياسية الصهيونية، وفي الوقت نفسه فإن التيارين يلغيان إرادة الآخر، وينظران إلية بمثابة حقل إختباري لتطبيق النظرية.

ووسط هذا المشهد ظهرت أيضاً واحدة من أبرز سمات العمل السياسي في الكيان الصهيوني: الإنتهازية، فحركة شاس التي تؤيد منذ وقت طويل التنازل عن أراضٍ لحماية أرواح اليهود، تشددت إزاء مقتضيات برنامج باراك للتسوية مع السلطة الفلسطينية، مطالبة بدعم

ميزانيتها للتعليم الديني، وبمتسبات للمتدينين، على صعيد الخدمة العسكرية، وتحالف باراك مع شارون، لإبعاد نتنياهو المُهدِّد لكليهما، ورفضت ميريتس ترشيح بيريز القريب منها، لأنَّها رأت مصلحتها مع باراك. . وهكذا، فيما شهدت الساحة الحزينة مناورات من كل الأشكال، سوف نُفصِّل القول فيها إلى حد ما، تالياً، وفي السياق سوف نفحص أثر الإنتفاضة على الثقافة السياسية الصهيونية.

إنعكاسات الإنتفاضة على ساحة العمل السياسي:

إنَّ أهم الآثار التي تظهر للعيان، تكمن في عودة الصهاينة إلى التمترس وراء العنف، وإحياء مزيج الإحساس بالقوة مع الإحساس بالضعف، فبينما جرى إطلاق القوة الحربية المجنونة، جرى الحديث عن الحصار الذي تفرضه الإنتفاضة على «إسرائيل»، وسادت «ثقافة» الـ «غوس، بينما لم يعد أصحاب «السلام الآن»، حتى إلى التظاهر في القيلولات من أجل إبراء ضمائرهم، إذ أنَّ الإحساس بالقلق الوجودي كثَّف المناورات داخلياً من أجل ترسيخ شكل الثقافة المسيطرة، بالقلق الوجودي، ووجه العداء للآخر، على شكل كتلة متراصة، وبدا إحياء مقاربات من نمط مختلف ضائعا تحت وطأة الإرباك الذي خافته الإنتفاضة بإحداثها إهتزازاً عنيفاً لمعادلة الأمن والسلام التي وضعها حزب العمل، والتيار الملتحق به، وقد طال هذا الإهتزاز مختلف أوجه الحياة في الكيان الصهيوني، على نحو ما سلفت الإشارة، وخلَّف آثاراً عميقة على الأحزاب السياسية الرئيسية، سوف تكون لها تفاعلات بعيدة المدى.

١ - حزب العمل: وهو الحزب الذي ينتمي أليه باراك، ومن الطبيعي أن يكون الأكثر تأثيراً. فقد أخذ الحزب إلى مناورة حكومة الوحدة مع شارون، دون أن يكون هذا التوجه قد لاقى رضى الحزب، وهو إن أفلح بهذه المناورة التي إشتركت فيها حركتا شاس وميريتس، بإبعاد نتنياهو، خاصة بعد أن أعلن باراك إستقالة مفاجئة يتجنَّب معها حلُّ الكنيست، دون التشاور مع زعماء حزبه وربما بإيعاز من شارون، فقد واجه أزمة داخل الحزب، ناتجة أساساً عن تآكل كبير في شعبيته بسبب عجزه عن مواجهة الإنتفاضة، ثم مناوراته التي تستهدف حمايته شخصياً «قبل الحزب والدولة» وهو ما عرَّضه لهجماتٍ من رجالات الحزب، كان أبرزها هجوم حاييم رامون، الذي إتهمه بالعجز عن القيادة[١] وبأنه «كارثة»[٢]. حتى أنَّ الكثيرين من زعماء الحزب رفضوا المشاركة في حملة باراك الإنتخابية. ولكنهم بالمقابل حاولوا التخفيف من الغلواء ضده، مبرِّرين ذلك بالخطر الذي تواجهه الدولة والحزب معاً، فحسب إبراهام بورغ، إنَّ الدولة تعيش وضعاً بالغ الحرج، حيث كلُّ إنتقادٍ علني للحكومة أو لرئيسها في هذه المرحلة يُضعِف «إسرائيل»، عندي ألف قول وقول، ولكنني لن أقول ذلك علنا، ففي حزب العمل هناك أناس قلوبهم طافحة»[٣].

---

(١) يديعوت ٨/ ١٢/ ٢٠٠٠.

(٢) معاريف ١/ ١٢/ ٢٠٠٠.

(٣) هآرتس ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٠.

عبَّر أصحاب القلوب الطافحة عن رأيهم ثم بدأوا عملاً منظَّماً لتطويق باراك، وكشفت تقارير إستخبارية قُدِّمت له عن حملات يقودها شمعون بيريز، يوسي بيلين، ويولي تامير، ويوسي ساريد، لإسقاط باراك، وجرى الحديث عن إجتماعات ليلية، وتنسيق خطط[1]. ويدعو التيار الذي وقف في مواجهة باراك، داخل حزب العمل نفسه بالحمائمي، ويقود بيريز، ويواجهه تيار آخر موالٍ لباراك، إعتبر أنَّ تحركات بيريز وأنصاره تقود إلى كارثة، وبكلمات بنيامين بن أليعازر: «إننا سائرون إلى جهنم»[2].

إكتسى الصراع داخل «العمل» شكلاً أكثر توتراً، مع إعلان نتنياهو إنسحابه من خوض الإنتخابات، وإعلان بيريز أنه ينوي ترشيح نفسه، فقد إحتشد باراك والليكود في مواجهة بيريز، وعقدا إجراءات ترشيحه وبدا أنَّ الليكود وإتجاهاً كبيراً في العمل يرفض ترشيح بيريز، بحيث إلتقت مصلحة الطرفين عند هذه النقطة، وحاول بيريز كسب تأييد ميريتس، فليس من داعٍ لمرشح إضافي لليسار. ويبدو أنَّ موقف ميريتس كان متشدداً ضد عودة «عصابة نتنياهو إلى الحكم» بتعبيرات ساريد، لكنه لم يُشجِّع ترشيح بيريز، ويعود هذا الموقف في جزءٍ منه إلى إمكان أن يتزعم بيريز لاحقاً حزباً يجمع اليسار، في حال فشل باراك في إنجاز إتفاق مع الفلسطينيين.

بيد أنَّ إنتهاء هذا الفصل من الأزمة بين بيريز وباراك، لم يُنهِ

---

(١) معاريف ١/ ١٢/ ٢٠٠٠.

(٢) معاريف ١/ ٢٠٠٠.

المشكلات داخل الحزب فهناك إفتقاد للحماسة تجاه المرشح باراك، الذي يفتقد القدرة على تسويق نفسه للجمهور عموماً، فمن يُطلَق عليهم إسم «السلاميين» لا يمحضونه تأييدهم ويرون فيه كاذباً لم يُنفِّذ وعوده، أما الإتجاه الآخر، فيعتبر أنَّ شارون أكثر تمثيلاً له، في حين أنَّ العرب لن يصوتوا لصالح باراك، وفي حال فشله في الإنتخابات، فإنَّ ذلك سوف يقود إلى إنشقاق جديد في حركة العمل وإعادة رسم الخارطة الحزبية في «إسرائيل»، وهذا مألوف عادة، وإن كان اليوم يتمُّ تحت وطأة أزمة شديدة، ويحاول باراك تجاوز مأزق حزبه بالتذكير الدائم بأنهم «في المدرَّعة يطلقون النار نحو الخارج وليس نحو الداخل».

ب - الليكود: بعد إنتهاء مناورة نتنياهو، بدا الليكود أكثر توحداً، وأبدى رغبةً في فوز مرشحه شارون، إذ إنَّ التشقُّق المتوقع مع إستمرار نتنياهو بخوض السباق إلى رئاسة الوزراء، إنعكس توحداً خلف شارون، المتقدِّم بفارق كبير على باراك في إستطلاعات الرأي.

ح - شاس: بدت شاس مُمسكةً بخيوط اللعبة السياسة داخل «إسرائيل»، وبرأي كثير من المراقبين، فإنَّ مناوراتها كانت سبباً في إستقرار المنافسة على شارون وباراك. الهاجس الأكبر للحركة هو الإبقاء على الإنتخاب المباشر لرئيس الوزراء الذي يعطيها فرصة النمو المضطرد، وهي تصوغ تكتيكاتها في خدمة هذه الإستراتيجية، ونجحت في ذلك إلى حدٍّ بعيد، وكرَّست دورها «لسان نيران» في الحلبة السياسية الإسرائيلية.

د – ميريتس: لعبت ميريتس دوراً في تطويق نتنياهو إلى جانب شاس، لكن دورها الأساسي، ظهر في إبعاد شمعون بيريز، وإعطاء الفرصة لباراك، وظهرت أيضاً من بين اللاعبين الأساسيين في الساحة الحزينة الإسرائيلية، وربما تكون نواة الحركة اليسارية بزعامة بيريز، تبعد خسارة باراك وتشقق العمل.

في ظلِّ هذه المناورات [التي علقت عليها حنه كيم[1] بالقول: هل من الجائز أنَّهم سيجتمعون في نهاية المطاف سوياً حول صحن شوربا مشترك فقط بسبب الخشية من أنهم يستطيعون مواجهة الإحساس العام لدى الجمهور بأنَّ كل شيء ينهار فيما يواصلون هم الإنشغال بألاعيب حزينة»] لم تظهر من لدن هذه الأحزاب جميعا «صيغة» تحاول الإجابة على الأزمة التي يواجهها التجمع الإستيطاني الصهيوني، وفي أحيانٍ كثيرة بدا أنَّ التنافس للوصول إلى رئاسة الوزراء لا يقتضي مثل هذه الصيغة، بقدر ما يقتضي ترضيات حزبية، ترسم شكل الإئتلاف القادم.

فقط، شمعون بيريز سعى نحو إعادة إنتاج تصور تقديم جديد، مبني على رؤيته التقليدية، فبحسب عوزي بنزيمان فإنَّ بيريز «يرى أنَّ العنف الدموي الحالي هو تعبير عن مرض مزمن لا يمكن علاجه إلا بإتفاق سياسي، وإنَّ المفتاح يتمثل في الحقل الإقتصادي الذي يقفز بالمجتمع الفلسطيني من الإقتصاد الزراعي الذي يغرق فيه الآن الى

---

(١) هآرتس ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٠.

عهد التكنولوجيا العليا. [. . .] وفي قرارة نفسه يعرف شمعون بيريز أنه كان أحد الطباخين الرئيسيين الذين خلقوا من «إسرائيل» والضفة والقطاع عجينة واحدة لا يمكن إعادتها الى موادها الأصلية. والحلّ الذي يطرحه للخليط الذي وقع فيه الفلسطينيون والإسرائيليون هو علاقات سلمية، وحسب رأيه فإنَّ الفصل غير ممكن، وهو يسعى إلى إتفاق يبقي مجال الخلاف الساخن - حق العودة، القدس، إنهاء الصراع - ولكن يتيح حسب رأيه، نقاشاً محتملاً لبضع سنوات، وكجزء من إتفاق محدود فإنه يوصي بإخلاء المستوطنات البعيدة، ليس فقط نتساريم ويتسهار، وإنما كذلك بساعوت»[1].

عدا هذه المقاربة/ المناورة، والتي تريد إعتماد طريقة التأجيل المتبعة منذ أوسلو، لا يمكننا أن نلحظ جديداً بالمعنى الجدي، إنَّ صيغة بيريز هي نوعٌ من المراهنة على عامل الوقت مبنية على إفتراض أنَّ «الحل الإقتصادي» سوف يقتل القضايا الأخرى بالتقادم، وفي ذلك منتهى غطرسة القوة، والإستعلاء، التي لا تبتعد كثيراً في نتائجها النهائية عن صيغة شارون، التي تريد التأجيل تحت وطأة إستخدام القوة المفرطة والإخضاع.

إرتبط تقديم بقية الصيغ بإسم باراك، بحكم موقعه كرئيس للوزراء، وبإفتراض أنَّه إنتُخب على أساس تحقيق معادلة السلام والأمن، ويُقدِّم بنزيمان وصفاً لحال باراك فيقول: «مرة تلو مرة يتجلَّى باراك كمن يتراكض في داخله ميلان وتشخيصان أساسيان: لا

(١) هآرتس ٣/ ١١/ ٢٠٠٠.

مفرّ من التوصل الى إتفاق مع الشعب الفلسطيني يقود الى إنهاء الصراع الدموي مع «إسرائيل»، وليس هناك جهة يمكن الحديث معها في الطرف الآخر. وقد تبيَّن أنَّ رئيس الحكومة هو مواطن عادي: يحتار مثل الآخرين، كان هناك شريك، وهو أيضاً لا يملك إجابة قاطعة حول ماإذا كانت المطالب الفلسطينية تتوقف عند خطوط ٦٧، أم أنها تطمح إلى خطوط ١٩٤٧، إن لم يكن إلى أبعد من ذلك، وردوده المتقلبة التي يكمن تلمسها في أقواله تُعبِّر عن مزاجه المتغيِّر والذي هو نتاج تطور الظروف وعدد الساعات التي ينامها. وعندما يتعاظم إطلاق الرصاص الفلسطيني، وتتبدّى الحاجة إلى ردِّ فعل عسكري مؤثر ليس فقط من أجل الإشارة لعرفات، وإنما كذلك من أجل تهدئة الرأي العام الإسرائيلي، فإنَّ باراك يتحدث بنبرة هجومية، ويأمر الجيش الإسرائيلي بالعمل، وعندما يتبدَّد الدخان ويطفو الواقع على السطح ثانية، فإنَّ باراك يعود الى فحص الإمكانات السياسية»[١]

والإقتراحات التي يُقدِّمها باراك في آونة عودته لفحص الإمكانات السياسية، هي إعادة إنتاج أفكاره القديمة، والتي لا تنطوي على إقرارٍ بالحدِّ الأدنى من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وبذلك فهي ليست قابلة للتمرير وكذلك فهو عاجز عن إحباط الإنتفاضة بالعنف، وحالياً وفي سعيه لتسويق نفسه مجدداً يتحدث عن «سلام القوة والأمن» هذه الكلمات الثلاث تُشكِّل مفردة مفردة،

---

(١) هآرتس ٣/ ١١/ ٢٠٠٠.

الإستجابة لمتطلبات الصهاينة في آونة إعادة تكييف المشروع الصهيوني مع مبادرة السلام الأمريكية، وهو التكييف الذي يلاقي فشلاً متجدداً، ولكن «إسرائيل» لا تريد أن تُقرَّ بالهزيمة، ذلك أنَّ إقرار مُجمَّع إستيطاني بالهزيمة، هو الخطوة الأولى نحو نهايته.

بمثابة إستخلاصات: إلى أين من هنا؟

من الطبيعي أنَّ السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: إلى أين من هنا؟ لقد وضعت الإنتفاضة الكيان الصهيوني أمام مأزقٍ جدّي، ليس من مجافاة للحقيقة في شيء وصفه بالمأزق الوجودي. ومن قبيل تبسيط الأمور، فإنَّ هذا المأزق يتمثَّل في رفض الفلسطينيين الخضوع، وفي رفضهم التنازل عن حقوقهم، وكذلك في تمسُّك الأمة بحقوقها في جزء من الوطن العربي، ومن عالم الإسلام. ويتبيَّن للصهاينة أنَّ الإخضاع عن طريق القوة غير ممكن، فيما تتبدّى أمام المقاومين إمكانية إلحاق الهزيمة بهذا العدو.

إنَّ هذا يقتضي فحصاً للخيارات المطروحة أمام الصهاينة، والتي تبدو جميعاً من النوع غير السهل.

يصف بن كيسبت وضع القواعد الجديدة للعبة على النحو الآتي: إنَّ ما لدى الفلسطينيين بكميات متزايدة هو الإقدام. ويُسهم ضبط النفس العسكري الإسرائيلي في ذلك، ومن جهة أخرى، فإن فكّ الجيش الإسرائيلي الحزام وخلع القفازات، وأطلق وسائله الحقيقية في الميدان، فمن المحتمل أنّنا سوف نشتاق الى الوضع الحالي وهذه هي قواعد اللعبة التي فُرضت في هذه الأيام المجنونة

على إيهودا باراك. وهي قواعد غير سهلة في لعبة، يستحيل الإنتصار فيها، وباراك الذي إعتاد على الإنتصارات، يضطر في الآونة الأخيرة إلى التعافي منها. والنوبة التي تصيبه غير سهلة، ويتعسَّر عليه التعود على الوضع الجديد، فوجهه شاحب، وهو منهك، وباتت نظرته للحياة غير قاطعة، كما أنَّ إرتجاله تبدَّد تماماً، فقد إنهار عالم رئيس الحكومة بين عشية وضحاها، وإختبار النتيجة الذي إخترعه، ينفجر في وجهه.

فإن واصل ضبط النفس، سوف يفقد ما تبقى له من ثقة أولاها له الجمهور، وسيُلحق ضرراً آخر بالردع الإسرائيلي، وسيتنكَّر لدوره كوزير للدفاع، الدفاع عن السكان، أما إن كفَّ عن ضبط نفسه، كما فعل عدة مرات، فإنَّه قد يكون الرجل الذي يقود المنطقة بأسرها الى الصدام»(١)

يرى بن كيسبت الحل في توحُّد الشعب والذي يبدو أمنية صعبة في ظلّ مختلف أشكال الإنقسام القائم، «وإسرائيل» تُوحِّدها الحرب عادة، ولكن نسيم مشعال (بروفسور العلوم السياسية في جامعة تل أبيب) يُنبِّه الى الخشية من أنَّ «الحرب قد تُسبِّب إنقساماً داخلياً لأنَّها بلا هدف» ويقول: ليس لدينا ما نفعله في هذا الفيلم، ومن الأفضل أن نُسقِط الخيار الحربي من جدول أعمالنا»(٢)

لقد لوَّح باراك بالحرب الشاملة أكثر من مرة، بصيغة تهديد،

---

(١) معاريف ٣/١١/٢٠٠٠.

(٢) هآرتس ١٧/١١/٢٠٠٠.

وفي بعض التصريحات قال إنَّه أعطى أوامر للجيش بالإستعداد لها، ورأى كثير من المحللين، أن «إسرائيل قد تخرج الى الحرب للخلاص من امأزق».

ويبدو مثل هذا الخيار منسجماً مع طبيعة الثقافة السياسية في الكيان الصهيوني، وفقط فإنَّ ما يمنعها من الحرب هو عدم ثقة الصهاينة بالقدرة على كسبها، دون أن يعني ذلك، أن هذا الخيار المنسجم مع الطبيعة الصهيونية، قد جرى إسقاطه، فإذا لم تنجح المناورات الإلتفافية لوقف الإنتفاضة فربما يتم اللجوء إليه، حتى وإن بدا خياراً إنتحارياً. أو القيام بعملية الفصل من جانب واحد، والتي ترافقها حملة تشكيك واسعة، فيما إذا كانت ستجلب الأمن.

يقوم الإسرائيليون حاليا بتجريب خيار آخر، هو المناورة السياسية على الإنتفاضة، وذلك فيما عرف بالمبادرة الأميركية، وهي صياغة إسرائيلية قُدِّمت عن طريق واشنطن، واعتبرها كثيرون، أنَّها تنطوي على تناول كبير من قبل حكومة إيهودا باراك، ولكن أحداً لم يسأل، كيف لباراك أن يُنفِّذها حتى لو فاز في الإنتخابات القادمة، فرئيس الوزراء في هذا الحالة سوف يواجه ذات الكنيست الذي طوَّق حركته السابقة، بل إنَّ في حزب العمل من يعتبر أنَّ كامب ديڤيد قتلتنا سياسياً وأنَّ إسبوعين في واشنطن، أطاحا بعشر سنوات من جهود باراك، وعليه فإنَّ المنقذ الأمريكي يتقدم بالصيغة كي يُحقِّق هدفين في آن معا:

١ - إيقاف الإنتفاضة.

٢ - تسلُّح باراك بإتفاق إطار عشية توجه الإسرائيليين إلى صناديق الإقتراع وهو ما قد يكسبه أصواتاً جديدة، في مقدِّمتهم فلسطينيو الـ ٤٨، الذي يُمثِّلون نسبة» ١٣.٥٪ من أصوات الناخبين.

أما تنفيذ هذا الإتفاق فيبقى في علم الغيب، ويجري الآن التخويف بشارون لتمرير هذه الصيغة، ولكنها ذات الصيغة التي لا تريد الإقرار بالحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، وتُبقي على المستوطنات، رمزاً لإحتلال مديد لا يراد له أن ينتهي.

يقول «ميرون آرنوف»: إنبثقت «غوش إيمونيم» في ظروف إجتماعية ناجمة عن فقدان الرؤيا الصهيونية، والقيادة السياسية لدى حزب العمل» وباراك يوفر اليوم، وضعاً نموذجياً لمثل هذه الظروف، وبحسب حامي شاليف: إنَّ الأغلبية في صفوف الجمهور، لا ترغب في أن تراه ثانية للحكومة، بالبنسبة لليمينيين بات خاسراً بسبب تنازلاته، أماالمترددون فإنَّهم يفصلون الأصل اليميني على من يولد من جديد، وبخصوص اليسار، فإنَّ باراك، ومن الأساس، أقام علاقة غائية متبادلة، إستخدام والقاء في الزبالة[1]، وعلى وجه الإجمال يجري تحميله المسؤولية، عن الوضع الذي يجد الإسرائيليون أنفسهم فيه اليوم.

هذا المناخ، يوفِّر فرصة لشارون، وبالأساس، لإنتعاش المكوِّنات الأصلية للثقافة السياسية الصهيونية، بدون محاولات

---

(١) معاريف ٢٠/١٠/٢٠٠٠.

التكييف مع مشروع التسوية الأمريكي. هذا يعني أيضاً عودة إلى المربَّع الأول، فالإنتفاضة تملك قانون إستمرارها الخاص وهي سوف تستمر به. وعودة الصهاينة الى مكوِّنات ثقافتهم السياسية الأصلية (دون أنَّ ننسى أن الإنتفاضة كشفت كل أشكال التلفيق) سوف تعيد إنتاج الضربات التي تلقاها الصهاينة، وهم يحملون هذه الثقافة ويجسدونها، وهذه الضربات تأتي متراكمة على الهزائم التي لحقت بهم، فيتعمَّق الإنقسام أكثر، وليس بعيداً، حين تنتقل كرة النار الى داخل البيت، بفعل الإنسداد الذي أحدثته الإنتفاضة أمام مناورات الإخضاع الإسرائيلية. ووضع إسرائيل دفعة واحدة أمام الحقيقة، التي كانت، وبجهد أمريكي أساساً ترمي الى تأجيلها.

المصادر (ورد ذكرها داخل النص)

١ - ميرون آرنوف الثقافة السياسية في المجتمع الصهيوني إسرائيل خلال الثمانينات دار الحمراء، الطبيعية الأولى، بيروت ١٩٩١.

٢ - نافذ أبو حسنة، الأحزاب الصهيونية في مئة عام معهد الدراسات السياسية (إسلام آباد) ١٩٩٧.

تعقيب الأستاذ توفيق شومان
على ورقة الأستاذ نافذ أبو حسنة

بقدر ما أضاءت إنتفاضة الأقصى فضاءات فلسطين والعالميْن العربي والإسلامي، وبقدر ما أعادت الإنتفاضة حشد الذاكرة بصوَرْ وشعارات وثوابت ديمومة الصراع مع العدو، فإنَّها من جهة ثانية، أعادت تشكيل القلق وبعث الأسئلة ومراجعة الطارىء على الإدراك العام لطبيعة «إسرائيل» ومشروعها المعادي، ذاك الإدراك الأوَّلي والبديهي الذي وضع إقتحامية الصهيونية للمنطقة الفلسطينية إلى مساحات العرب والإسلام...

أترك هذه المقدمة، لأعودَ لها تفصيلاً بعد حين، أتوقف عند الدراسة القيِّمة للأستاذ نافذ أبو حسنة. ولي عليها مجموعة من الملاحظات والإضافات:

بادىء ذي بدء، لا بدّ للمراقب لحدث الإنتفاضة، من التوقف عند جملة تأثيرات خلّفتها الإنتفاضة على السياسات الإسرائيلية بمستوياتها الأمنية أو الإقتصادية، فضلاً عن حقائق الأسئلة التي باتت مطروحة على المصير الإسرائيلي.

بالنسبة للأمن، لا مناص من القول، بأنَّ الإنتفاضة إقتحمت منطقة الأمان الإسرائيلية التي صاغتها إتفاقية أوسلو، فمنذ شباط

١٩٩٦، وهو الشهر الذي شمل تفرج الأمن الإسرائيلي بفعل العمليات الإستشهادية لـ «حماس» و«الجهاد الإسلامي». وبإستثناء «هبتَّي» أيلول ٩٦ وآذار ٩٨، كانت منطقة الأمان والأمن الإسرائيلية، مُسيَّجة بأعمال التنسيق بين السلطة الفلسطينية و«إسرائيل» أمَّا الآن، فإنَّ الإنتفاضة جرَّدت أو كادت، المنطقة تلك من حزام الأمان. وغدا الإسرائيليون يخشون الإحتشاد والتجمعات والتنقل الكثيف على الطرقات، وفوق ذلك، ولكن من ناحية أخرى، فإنَّ الإنتفاضة سلَّطت الضوء على الدور الأمني للمستوطنات.

بالنسبة للإقتصاد، فلا شك، أنَّ غياب العمالة الفلسطينية، عن قطاعات البناء والزراعة تحديداً، له إنعكاسه السلبي على الدورة الإقتصادية الإسرائيلية، وبعيداً عن لغة الأرقام المرتفعة يوماً إثر آخر، فإنَّ الأمر يقتضي أيضاً، عدم إغفال التأثيرات السلبية على القطاع السياحي وحركة تنقل السلع من داخل الكيان وإليه، وخاصة بين مناطق، السلطة «وإسرائيل»، وحيث تتحدث التقديرات عن ٣ مليارات دولار قيمة التبادلات السلعية بين الجانبين. أضيف إلى ذلك، ولكن من جوانب سياسية بحتة، فأشير إلى أنَّ الإنتفاضة الفلسطينية عمّقت وطرحت مجموعتين من الأسئلة على «إسرائيل»:

أ - في المجموعة الأولى، يُلاحظ أنَّ سؤال القدس بات موضع سجال واسع في «إسرائيل»، وبعد أن كانت المدينة المقدسة، خارجة عن سؤال التقسيم، غدت منذ كامب ديڤيد الثانية في تموز على رأس الأسئلة كلِّها، وجاءت الإنتفاضة لتعمِّق سؤال القدس..

أيضاً، فإنَّ المستوطنات، تُقام في صلب النقاش الإسرائيلي الداخلي، وعلى ما يقول جوناثان فرانكل في جيروزاليم بوست (١٠/ ١١/ ٢٠٠٠) «فإنَّه من غير الممكن التوصل إلى السلام ما دامت المستوطنات مزروعة في وسط الفلسطينيين وعلى أبوابهم».

وفي هذه المجموعة أيضاً، باتت حدود «إسرائيل» أكثر عُرضةً للأسئلة والجدل الداخليين، ومعها الدولة الفلسطينية، ومع الإثنين، حجم الإنسحابات، ومع الثلاثة، عودة اللاجئين الفلسطينيين.

وفي المجموعة الثانية من الأسئلة، وهذه من نتاجات الإنتفاضة، ما يختص بالعلاقة بين «إسرائيل» والفلسطينين داخل الخط الأخضر، إضافة إلى مستقبل العلاقة بين تل أبيب وفلسطينيي العام ١٩٦٧.

وفوق ذلك طرحت الإنتفاضة على «إسرائيل»، حقائق مثل:

١ - روحية المقاومة المتجددة عند الفلسطينيين. وسقوط التعويل على جيل أوسلو، بإعتباره جيلاً مدجَّناً.

٢ - عودة القضية الفلسطينية إلى واجهة الإهتمامات العربية.

٣ - تراجع دعوات التطبيع على الجانبين العربي والإسرائيلي.

٤ - بروز المواجهة الشعبية «لإسرائيل» عوضاً عن المواجهة الكلاسيكية، وفي هذا يقول داني رونشتاين في هآرتس ٩/ ١١/ ٢٠٠٠، «لا يوجد حلّ عسكري للإنتفاضة».

إنَّ كلَّ ما تقدَّم، يضع العدو الإسرائيلي في موقع الخسارة،

ولكن أية خسارة تلك؟.. هل هي خسارة مرحلية أم خسارة إستراتيجية؟.

هذا سؤال يلتقط أهميته مما يتلوه:

هل «إسرائيل» باتت في مأزق وجودي؟.

هل الإنتفاضة كفعل فلسطيني تحوز على المؤهلات المُحوِّلة إيَّاها إلى مشروع؟.. وهل المشروع الفلسطيني في حال تحقُّقه يمتلك العناصر الضدية الكافية لمواجهة المشروع الصهيوني؟؟

هنا أعود لما سبق وقرعتُ أجراسه في المقدمة، أي إلى إعادة الإعتبار لأوليَّات الإدراك لطبيعة «إسرائيل»، بإعتبارها وليدة المشروع الصهيوني - الغربي، وهو الأمر الذي يعني الطرق المستمر على أبعاد هذا المشروع، الحضارية، والثقافية، والأمنية، والسياسية، والإقتصادية، فهل تمتلك الإنتفاضة كل تلك الأبعاد الضدية للمشروع الصهيوني حتى يتهيأ لها تصدير المأزق الوجودي «لإسرائيل».

أعتقد أنَّه من الظلم بمكان، تحميل الإنتفاضة ما هو فوق طاقتها وقدرتها، ولكن إعادة تسليط الوعي على «إسرائيل» كدولة - وظيفة، وتجمُّع إستيطاني إستعاض فيه الغرب عن إستيطان الرجل الأبيض في المنطقة بالرجل اليهودي، يمكن أن يشقَّ الآفاق أمام تأثيرات إستراتيجية للإنتفاضة على «إسرائيل»، وذلك من خلال رفدها بالظهير العربي - الإسلامي، المواجه «لإسرائيل» المتكئة على الظهير الأميركي الغربي، ولا أعتقد أنَّ مأزقاً وجودياً «لإسرائيل»

يمكن أن تتضافر عوامه بغير ذلك.. بل أضيف إلى ما سبق بأنَّ الخسارة المرحلية «لإسرائيل»، غير قابلة للقطاف الفلسطيني ما لم تتوفر الأرضية العربية أو الإسلامية الصلبة، أو كليهما معاً، ولنا في مراحل الصراع العربي - الاسرائيلي شاهدان، الأول هو الإنسحاب من صحراء سيناء على خلفية حرب العام ١٩٧٣ وظهيرها العربي الواضح أو الثاني، الإنسحاب من لبنان في العام الماضي، حيث كان الظهير العربي - الإيراني واضحاً..

ما يمكن إضافته في هذا الجانب، أنَّ غياب الظهير العربي بحدوده الدنيا، أدَّى في المجال التفاوضي إلى أن يطرح إيهود باراك في (١/ ١/ ١٢) مشروعاً للحل وضعه شلومو غانور، بأنَّه يتضمَّن بنوداً عدة أقل ممَّا طرحه باراك نفسه في كامب ديڤيد الثانية، كما أنَّ مقترحات الرئيس الأميركي بيل كلينتون التي كشف عنها مؤخراً، جاءت شبه متطابقة مع مقترحات مستجدة لباراك حملها مستشاره «جيعاد شير» إلى واشنطن، وكلُّها لا تخرج عن العناوين العامة بإستثناء إسقاط حق العودة والدعوة إلى التكيّف مع متطلبات الأمن الإسرائيلي.. في حين أنَّ لازمة الحلول الآن، عنوانها إرجاء البحث في العِقَد ذات القابلية للتفجير أي القدس واللاجئين...

خلاصة القول، إنَّ الإنتفاضة يتنازعها مستويان من الخطورة الإستراتيجية، الأول إنعكاسي على «إسرائيل» في حال توفرت له مقوِّمات وعوامل الإضافة العربية، والثاني إرتدادي على الفلسطينيين

والعرب في حال إستمر العَوَز الفلسطيني لآليات التعريب الضرورية للإنتفاضة، وفي الحال الإرتدادية، قد يكون الأسف والأسى أقلّ أنماط التعبير... لأنَّ تكرار مشهد أوسلو وخيباته سيشكِّل ثمرة للإحباط واليأس للفلسطينيين.

مداخلات وردود الجلسة الثانية

كلمة رئيس الجلسة الدكتور صلاح دباغ

إسمحوا لي قبل أن أبدأ بأخذ أقوال السادة الحضور، أن أركِّز على موضوعين في المحاضرة والتعليق الأخيرين وهما: الأول إنَّ المحاضر والمُعلِّق قد وضعا الإنتفاضة ضمن إطارها التاريخي، والتقيا مع المحاضرة الأولى من حيث القول أنَّ لها تأثيرات تراكمية تاريخية تبقي جذوة المقاومة، النقطة الثانية والمُهمَّة جداً أشار إليها المحاضر بصورة واضحة، وهي أنَّ مسلسل الإنتصارات الإسرائيلية منذ عام ١٩٧٣ قد إنتهى أو إبتدأ بالإنحسار وأنَّ الخطَّ البياني لهذه الإنتصارات الإسرائيلية قد أخذ بالإنعطاف نحو الإنحدار، هذا مُهمٌّ جداً أن يبقى هذا الموضوع في مُخيِّلة وتصور الشعب الفلسطيني ومخيِّلة الأمة العربية وشعوبها بصورة عامة.

بعد ذلك إسمحوا لي أن ننتقل إلى التعليقات التي يودُّ السادة الحضور طرحها حول هذه المحاضرات والتعليقات، واسمحوا لي أن أبدأ بهذه التعليقات كما وردتني بالتسلسل الذي وردتني به ونبدأ بالدكتور عصام نعمان فليتفضل.

مداخلة الدكتور عصام نعمان

أيها الإخوة في كل صراع تاريخي بين طرفين أو شعبين حضاريين أو أكثر، هناك دائماً خطٌّ مقاوم وخطٌّ مساوم أو مفاوض، إنَّ الإنتفاضة بما هي الحلقة المتقدمة في الصراع العربي - الصهيوني ليست إستثناءً من هذه القاعدة، فعلى أرضية الصراع مع العدو هناك حالياً مقاومة بأسلحة، ومساومة ماثلة على النحو الذي تشاهدونه غير أنَّ هذين الخطين يجب أن يبقيا متوازيين، ولا مصلحة البتة في أن يصبحا متصادمين، ذلك لأنَّ التصادم يضرب الوحدة الوطنية وهي ضرورة حتمية ومستدامة، كما شدَّد عليها بحزم المحاضر الأخ وليد محمد علي في تعداده الدروس السبع التي استقتها الإنتفاضة، كيف يمكن ضمان تعايش الخطّ المقاوم مع الخطِّ المساوم في إطار وحدة وطنية صلبة لا تقبل الوهن، السبيل إلى ذلك في رأيي هو في الحرص الشديد المرحلي والإستراتيجي، على أن يتمَّ التعايش في سياق المقاومة ومناخها الحار، فإنَّ التكامل في ما بين الإثنين يخدم الأهداف العليا القريبة منها والبعيدة لإستراتيجية الصراع، إنَّ الصراعات الحضارية التاريخية، لا تُحسم (أيها الإخوة) في عقد أو عقدين، أو جيل أو جيلين بل هي لا تجد صيرورتها الحاسمة إلاَّ في إمتداد زمني متطاول قد يتطلب قرناً أو قرنين، وفي سياق هذا الصراع المديد يلعب الخط المساوم دور الحوار والمحاججة السياسية محلياً

عربياً ودولياً، وهو دور يجب أن يخدم دائماً وعلى نحو قاطع متطلبات الخط المقاوم على الصعيدين، والأشمل وهو القائد الذي يحدِّد إيقاع الصراع وخطواته، وهو الذي يرسم على طريق الصراع الطويل محطات إلتقاط الأنفاس وإعادة التقويم والتصويب والتعبئة والتركيز والفعل، بإختصار الخط المقاوم هو حضورنا وحركتنا وهو أبداً مستقبلنا وهو الذي يُقرِّر المناهج والمقاربات ويحسم مواقيت النصر، هذا هو درس التاريخ، فهل يُعقل أن نتجاهل دروس التاريخ!

مداخلة الدكتور مسعود الشابي[1]

شكراً للمركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، الذي أتاح لهذا الجمع الكريم أن يتداول في هذه القضية الخطيرة التي هي الإنتفاضة.

إنَّ الملاحظات التي أحبُّ أن أقولها هي أنّه يجب أن تكون الأمور واضحة في أذهاننا بإستمرار، لأنَّ نضالات كثيرة خاضتها الأمة العربية ولم تُعطِ النتائج المرجوة منها، لأنَّها إستطاعت أن تستقطب حماس جماهير كثيرة وتستقطب نخب كثيرة، ولكن مع الأسف لم تُعطِ النتائج الموجوة.

نريد أن نتذكر الثورة الفلسطينية كيف قامت؟ وماذا أعطت من نتائج حتى الآن؟

يعني الآن السلطة الفلسطينية تفاوض وتناضل لكي تسترجع الأراضي التي إستولت عليها «إسرائيل» قبل قيام الثورة الفلسطينية، هذا يجب أن لا يغيب عن أذهاننا، قط بمعنى أنَّه لا يجب أن يبعدنا الحماس وحبُّ الوصول إلى تضحيات لا تعطي النتائج المرجوة منها، يعني ليست مأساة أن يرى أحدنا أنَّ هذه الأراضي التي

---

(١) أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية.

يتفاوضون عليها الآن والقائمة عليها الإنتفاضة، كانت قبل سنة ١٩٦٧ أراضٍ عربية وليست مستولى عليها من قِبل «إسرائيل»، فعندما نتكلم عن الإنتفاضة الآن يجب أن تكون الأمور واضحة في أذهاننا.

أنا من خلال الخطاب العربي العام الذي أسمعه في التلفاز وفي الإذاعات وفي الجرائد وأيضاً في هذا الجمع الكريم، أنَّه غير واضح في أذهاننا الهدف الإستراتيجي للإنتفاضة. ماذا نريد بالضبط من الإنتفاضة؟ إذا لم نُحدِّد هذا الهدف تحديداً دقيقاً ونعرف تماماً ماذا سيترتب عليه من نتائج فتكون الجهود والنضالات التي تُبذل، تُهدِّد أكثر من الحصول على نتائج في التحرير سواء في أرض ما قبل سنة ١٩٦٨ أو ١٩٤٨. يعني بالضبط هذه الإنتفاضة ماذا نريد منها؟ وماذا نتصور أن تأتي به؟ لأنَّه في كثير من الأحيان نريد المزيد ولكن الحياة لا تعطينا ما نريد دائماً، لأنَّ البشر لا يتحكَّمون في الواقع تحكُّماً تاماً وإنما هم يواكبون الواقع لكي يغيروه ولكي يصلوا من ذلك التغيير إلى الأهداف التي يرجونها يعني حتى بين الذين لا يريدون للإنتفاضة أن تقف.

هؤلاء أيضاً تشعر أنَّهم غير متفقون على الهدف الإستراتيجي، يعني هل هو التحرير من البحر إلى النهر، وهل التحرير لأراضي ما قبل ٦٧؟ وأنا أعتقد أنَّ عدم تحديد هذه الأمور يكون مضرّاً، لأنه يدفع إلى المزايدات ويدفع إلى مطالب غير قابلة للتحقيق التي من شأنها أن تضرَّ بنضالنا.

والشيء الثاني، إذاً يجب أن نعرف وأن نُحدِّد ما هو الهدف

بالضبط لهذه الإنتفاضة، وما هو ممكن وما هو غير ممكن، وأنا أعتقد بما أنَّ الوقت مع الأسف، لا يساعد لتوضيح هذه الأمور بشكل كافي أقول بأنَّ هناك نقطة أخرى لا بُدّ أن تؤخذ في الإعتبار، إنَّ القضية الفلسطينية ليست فلسطينية فقط، إنما هي قضية عربية بالأساس، وإنَّ الذين زرعوا الكيان الصهيوني في فلسطين لم يكونوا يقصدون الفلسطينيين، وإنَّما قصدوا الأمة العربية كلّها والأمة الإسلامية من وراء الأمة العربية. إذاً يجب أن تكون نظرتنا شاملة لكلِّ هذا الأفق وما يمكن أن يؤدي إليه بالإضافة إلى أنَّه يجب أن نعرف بأنَّ الأنظمة العربية غير قادرة أن تدخل في حروب عسكرية تقليدية ولا يجب أن نطلب منها ما لا تستطيع، أو ما لا تريد ويجب أن نقول بشكل واضح ويجب أن لا نطلب منها ما لا تستطيع، أو ما لا تريد ويجب أن نقول بشكل أساسي أنَّ على القوى الشعبية الفاعلة أن تتوحَّد في هذه اللحظة وهناك أيضاً قوى غير شعبية التي هي بعض الأنظمة وأنا أقول يجب أن نسعى كلّنا إلى تكوين محور كبير في المنطقة بشكل عامود فقري، يتكوّن من لبنان وسوريا والعراق وإيران وإذا كان هناك أية عقبات علينا أن نُلحّ كما يقول المثل التونسي: «الدوام يُنقِّب الرخام». عندما نُلحّ على الأنظمة سنجبرها وسيجبرها التطور المقبل والعداء المقبل للأمريكيين والعداء المقبل «لإسرائيل» على أنها تتلاقى وتعاون وتكوّن هذا المحور ولا يجب أن نيأس. هذا خلاصة ما أريد أن أقوله في هذه الدقائق الصغيرة وشكراً.

مداخلة الشيخ خضر نور الدين

لضيق الوقت لن أُعقِّب على حسن الكلمات التي كانت من قِبَل الحاضرين، لا لأنهم لم يتطرقوا إلى بعض المسائل. لكن إنطلاقاً من العنوان المهم في هذه الجلسة، هناك بعض الأمور سأحاول إختصارها بشكل شديد.

وقبل ذلك هناك تعليق صغير وهو أنَّه لا يوجد لدينا أي تحفظ بذكر كلمة «إسرائيل» بشكل واضح هذا أمر معيب، لا أعرف، إمَّا أن نضيفها ألى شيء أو نُقدِّمها بشيء. إمَّا الكيان الإسرائيلي أو «إسرائيل» العدوة بالحد الأدنى. كلمة «إسرائيل» (لوحدها) غير جيدة أن تصدر من قِبَل مقاومين ومجاهدين.

بالنسبة لبعض النقاط، من أهم ما يمكن أن يُقال بأنَّ إنجازات هذه الإنتفاضة أنَّها ضربت المنطق التسووي وضربته بالعمق، هذا أمر جداً مهم، له إنعكاساته وتداعياته ولن ندخل في التفاصيل.

ومسألة أخرى، الكيان الإسرائيلي بالأساس كيان قائم على الإستقرار الأمني، الإنتفاضة كما أشار بعض الأخوان، تهزُّ هذا الإستقرار الأمني، وبالتالي تمنع من الهجرة إلى داخل فلسطين بل يمكن أن تؤدي إذا إستمرت وتطورت إلى هجرة مضادة، وبالتالي عودة اليهود إلى حيث كانوا شيء آخر. إستمرار هذه الإنتفاضة يؤدي

تلقائياً مع تطورها إلى ذلك وهنا نُسجِّل أسفاً، التعاطف العربي كان مع هذه الإنتفاضة في البداية جيداً ولكنه خبت، يجب أن يستمر هذا التعاطف الشعبي مع المقاومة، وخصوصاً في الأنظمة أو في الدول التي قامت أنظمتها بفتح علاقات مع هذا الكيان لكي يُعمل على ضرب هذه العلاقة أو بالأحرى تضعيفها وبالتالي إلى إنهائها، وهذا من إنجازات الإنتفاضة. يمكن القول أيضاً أنَّه حتى المنطق الإسرائيلي، في الكلام عن الضفة والقطاع، أنا لا أتكلم عن «الإسرائيلي»، إشكالي على دولة «إسرائيل» لأنَّ الإسرائيلي نسبة إلى القديم قبل إنشاء دولتهم العبرية، الذي أريد أن أقوله أنَّ المنطق الصهيوني في الحديث عن الضفة والقطاع كان يُعبِّر عنهم قبل الإنتفاضة على أنَّهم جزء من كيانهم ودولتهم، الإنتفاضة فرضت واقعاً على الكيان الإسرائيلي وقياداته. حتى الأميركي الذي طالما صرَّح بأنَّ القدس عاصمة موحَّدة لدولة «إسرائيل»، الآن الأميركي من خلال طروحاته، كلينتون في آخر أيام عهده، صرَّح في القدس على أنه يمكن الكلام بإعطاء جزء منها للفلسطينيين، الآن بمعزل عن السيادة الكاملة أو غيرها ولكن هذا يُعتبر تراجعاً في المنطق الأميركي بفعل موضوع الإنتفاضة وتأثيراتها في النهاية وأريد أن أطرح بعض المسائل المهمة جداً ولكنَّ الوقت ضيّق. أريد أن أُشير بإختصار إلى الوحدة التي وجدناها بفعل الإنتفاضة على الأرض داخل فلسطين، إن شاء الله تنعكس خارج فلسطين في الشُتات لتوحِّد الشعب الفلسطيني وتُكتِّله لمواجهة هذا العدو الذي ينفذ من خلال الثغرات لخلخلة

وإضعاف أية مقاومة فلسطينية، وبالتالي لحساب مشروعه، وأخيراً أقول إنَّ إستمرار الإنتفاضة والمقاومة في فلسطين يؤدي إلى ضرب الحُلُم الصهيوني بتشكيل دولة «إسرائيل» الكبرى وبالتالي إلى تبيان العجز الإسرائيلي بعد أن تحوّلوا في السابق إلى إسطورة، فالكيان الإسرائيلي بمثابة كذبة صدّقها العالم وستزول هذه الكذبة عند تبيان الحقيقة، ولا شيء يوضِّح هذه الحقيقة إلا المقاومة بكلِّ أشكالها وكنت أودُّ التعليق على كلام الأنظمة وقدرات الأنظمة لكن مجال الوقت ضيِّق وشكراً.

مداخلة الأستاذ قاسم صالح[1]

أتوجَّه بدايةً بالشكر للمركز الإستشاري للدراسات والتوثيق لتنظيم هذه الندوة القيِّمة، وتأسيساً على المداخلات التي قدَّمها السادة المحاضرون، أودُّ أن أؤكد على الأمور التالية أولاً: إنَّ إنتصار المقاومة الوطنية والإسلامية في لبنان وإندحار العدو الصهيوني من الأراضي اللبنانية المحتلَّة دون قيد أو شرط أكَّد على أنَّ خيار الكفاح الشعبي المُسلَّح قادر على إستعادة الحقوق الوطنية والقومية لذا فإننا نعتقد أنَّ الإنتفاضة الشعبية التي تجدَّدت على أرض فلسطين قادرة على قلب المعادلة وإلحاق الهزيمة بالعدو إذا ما تمَّ توفير وسائل الدعم لها، ثانياً: إنَّ الوحدة الوطنية الفلسطينية على قاعدة برنامج كفاحي يدعم الإنتفاضة وإستمراريتها، هي شرطٌ ضروري لديمومة الإنتفاضة ولتصعيد أدائها ثالثاً: إنَّ تجربة المقاومة الوطنية والإسلامية أثبتت أنَّ التكامل مع المحيط القومي، وأنَّ الإحتضان التي تأمَّن لها من قِبَل سوريا والدعم الذي وفَّرته الجمهورية الإسلامية في إيران، كان من أسباب إنتصارها، لذلك يجب أن تسقط الدعوات المشبوهة التي تُطلق تحت عنوان إستقلالية القرار الوطني الفلسطيني، ولنُعد الإعتبار إلى فكرة الوحدة بإعتبارها شرط أساسي للتحرير لأنَّ قضية

---

(١) ممثِّل الحزب القومي السوري الإجتماعي.

فلسطين هي قضية عربية إسلامية رابعاً: إنَّ طبيعة العدو الصهيوني العنصرية الإستيطانية تُسقِط من الأذهان إمكانية تحقيق أي سلام معه فصراعنا مع هذا العدو صراع حضاري إنه صراع وجود لا صراع وشكراً.

مداخلة الدكتور جعفر عبد الخالق[1]

أولاً: نشكر المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق المقاوم في كل الميادين ثقافياً وميدانياً على فتح هذا النقاش وخاصة في لبنان.

ثانياً: بين السادة المحاضرين وما ألقوه علينا، أودُّ أن أدخل من المدخل الذي دخل فيه رئيس الجلسة بمقولة أنَّ الإنتفاضة تقود للتسوية، فهل هي فعلاً تقود للتسوية أم هي شرطٌ من شروط تحسين التسوية، بالحقيقة هل يمكن بحث إنعكاسات الإنتفاضة على مسيرة التسوية دعماً من إئتلاف مدريد وأوسلو ووادي عربة، وهذا المنطلق الذي خسرت فيه قضية فلسطين الكثير من أهدافها العليا حيث تمَّ الإعتراف المسبق بالكيان الصهيوني، في مقابل ترك كافة الموضوعات والقضايا الفلسطينية كموضوعات للتسوية، أن تبقى الموضوعات الفلسطينية للتسوية، هذا بعد أن تمَّ تشتيت المسارات حول دول الطوق، فالمصري والأردني إنتهيا أما الفلسطيني فإنَّه عالق لدرس الموضوعات، وهناك محاولات لفصل المسارين اللبناني والسوري أو بالعكس.

لذلك برأينا كانت إنتفاضة الأقصى نتيجة لهذه الأزمة، ولهذا المأزق خاصة على المسار الفلسطيني والجمود في المسارات

---

(١) عضو منتدى الفكر التقدمي، أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية.

الأخرى بعد عدم نجاح فصل المسارين اللبناني والسوري بتحرير معظم الأراضي اللبنانية بتوازن القوى بين المقاومة في لبنان وجيش الإحتلال الإسرائيلي، وعليه هنا نواجه الإشكالية الأساس في هذه الإنتفاضة أولاً: السؤال أو الإشكالية، العناصر الذاتية لإستمرارها متوفرة بدون شك لأنها قضية شعب، ولنا تجربة كبيرة في لبنان والمشرق العربي بهذا الشيء وفي العالم حتى، ولكن ترافق ذلك مع تعويم السلطة الفلسطينية بتلازمها مع المنتفضين وهذا حكماً والدليل إستمرارها بالتفاوض والتهديد بتعميق الإنتفاضة، ويتبع ذلك جو تضامن عربي وإسلامي كبير يضغط بإتجاه الحل فهل يمكن للإنتفاضة الإستمرار بدون إجتضان عربي. إسلامي لهدف تعميق الكفاح المُسلَّح وهنا إتجاهين: الإحتضان الشعبي والإحتضان الرسمي فالإحتضان الشعبي لنا فيه ملء الثقة، وهو موجود فعلاً في نفوس هذا الشعب العربي، والإحتضان الرسمي لا يأتي إلا من خلال إستمرار العناصر الذاتية للإنتفاضة. فهذه العناصر الذاتية نحن في لبنان لم تحتضن المقاومة في لبنان كلياً لا شعبياً ولا رسمياً إلا بعد الصمود والتصدي بعد الوجود على الأرض ثانياً: هل يمكن للإنتفاضة تغيير سلطة القرار في الداخل الفلسطيني، بين نهج الزحف نحو التسوية بشروط سقفها بناء السلطة المحلّية كما هو واضح لا أكثر ولا أقل، هذا هو شرط التسوية وبين نهج نلتمس لنهوضه اليوم لتحديد موازين قوى جديدة تنطلق من الحقوق الوطنية الكاملة للشعب الفلسطيني وسلام مُشرِّف وعادل وشامل لكل المسارات وشكراً.

مداخلة الدكتور محمد طي[1]

تقيداً مني بتوصية رئيس الجلسة، سوف أقتصر على ذكر نقطة واحدة ممَّا وَرَدَ، نقطة متعلقة ببحث الدكتور باسم سرحان. فالدكتور سرحان أتى ببحث أكاديمي، مضمونه أكاديمي فرض الخطاب السياسي أو ما أمكنه الخطاب السياسي للتنظيمات المختلفة على الساحة الفلسطينية، ولأنَّ البحث يندرج تحت عنوان إنعكاسات الإنتفاضة على مسيرة التسوية، فأنا أرى أنَّه كان من الواجب مناقشة ليس فقط الخطاب، يستكمل هذا الأمر بأمر آخر يقتصر على دور الخطاب، بل أن ينتقل إلى دور الخطاب ومسؤولية الخطاب، نحن ما زلنا نستشعر الخطابية منذ حصلت نكبة فلسطين حتى اليوم، ونعرف إلى ما أدت هذه الخطابية، ما زلنا نسمعها تتردد في الكثير من الفضائيات العربية، طبعاً دون مضمون فقط للتهريج ربما بعض الأحيان، فالخطاب يجب أن يكون مسؤولاً ويجب أن يتحمل صاحبه مسؤوليته، والمسؤولية تتبدّى بالفاعلية فالفعل هو الذي يُعدِّل الخطاب والذي يُصوِّبه أي يمنحه الصدقية أو يحرمه من هذه الصدقية فكان من الواجب ربط خطاب كل جهة بفاعلية هذه الجهة، إنَّ الخطاب مسألة سهلة لكن أن يُنتجَ هذا الخطاب فعلياً على الأرض

(١) عضو الهيئة العلمية في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، أستاذ في الجامعة اللبنانية.

وينتهي الإشكال هنا وبالتالي يكون صادقاً أولاً يكون صادقاً هذا الخطاب بقدر ماله من تأثيرٍ على الأرض وبقدر ما يتحمَّل صاحبه من مسؤولية على الأرض، فبالتالي لم يكن هذا مطروحاً على الدكتور ولكن عنوان المحور هو إنعكاس الأمر على الإنتفاضة وبالتالي كيف إنعكس هذا الخطاب على الإنتفاضة.

لكن إنعكاسات الإنتفاضة على مسيرة التسوية وإنعكاسات الإنتفاضة على الخطاب، ودور الإنتفاضة ودور الخطاب في الإنتفاضة، وبالتالي حتى تُستكمل الصورة كان لا بد من إبراز فاعلية خطاب هذه الجهة أو تلك حتى نستطيع أن نضعها في مكانها الصحيح وشكراً.

مداخلة الأستاذ علي بركة[1]

في البداية لا بد أن أوجّه التحية لشعبنا المنتفض في ساحات الأقصى وفلسطين الذي بسبب إنتفاضته المباركة نلتقي بدعوة مشكورة من المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق. في الحقيقة أريد أن أوضّح موقف حركة المقاومة الإسلامية حماس من عملية التسوية ومن السلطة الفلسطينية، تعقيباً على محاضرة الدكتور باسم سرحان الذي قدّمها بموضوعية مشكوراً. أولاً: موقف حركة حماس من عملية التسوية. إننا في حركة المقاومة الإسلامية حماس أعلنّا ومنذ مؤتمر مدريد أننا نرفض عملية التسوية بمجملها منذ مدريد وأوسلو ومقترحات كلينتون الأخيرة، ونطالب بتحرير كل فلسطين من النهر إلى البحر هذا واردٌ بمثاق حركة حماس الذي أُعلن عام ٤٨ ثانياً: أمَّا الموقف من رموز السلطة الفلسطينية فنحن في حركة المقاومة حماس لا نُقرُّ لهم حق التصرف بحقوق شعبنا في فلسطين من جهة التفريط أو التنازل عن أي حق منها، ولكن لن نواجههم بالسلاح والقوة إنما نوجّه سلاحنا إلى الإحتلال الصهيوني الغاضب لأرضنا ومقدساتنا ولا نريد أن ننجرَّ لحرب أهلية داخلية، وندعوهم دائماً لوقف المفاوضات والعودة إلى خيار شعبنا وهو خيار الجهاد والمقاومة والإنتفاضة هذا

(١) مسؤول العلاقات العامة لحركة حماس في لبنان.

الخيار الذي بإعتقادنا هو الذي يُحقِّق النصر والتحرير والعودة وهو الذي يوحِّد شعبنا ولو ميدانياً في مواجهة الإحتلال الصهيوني الغاشم أما خيار التسوية كما هو معلوم فهو الذي يُفرِّق وهو الذي يُقسِّم وهو إلى زوال بإذن الله تعالى وشكراً لكم.

مداخلة الأستاذ شوقي أبو شعيرة

أردت فقط أن أسأل سؤالين، على هامش محاضرتي التسوية وأثر الإنتفاضة في المجتمع والكيان الصهيوني السؤال الأول: لماذا تريد «إسرائيل» أن تخرج. إلى الحرب، وقد سمعنا الكثير من التصريحات التي تصر أنَّ «إسرائيل» تتمنى لو بإمكانها أن تخرج إلى الحرب في أقرب مناسبة، والسؤال الثاني: لماذا تريد «إسرائيل» بعد عشر سنوات من مؤتمر مدريد وبعد سبع سنوات من مؤتمر أوسلو أن «ترفع السقف»، أتيح لـ«إسرائيل» كما نعلم هي حالة فريدة من نوعها، هي أساساً حالة أيديولوجية وحلم صهيوني وجد تمثُّله في الجيوبولوتيكا في ضوء دور إستعماري تقوم فيه في المنطقة، وكما يبدو لي فإنَّ التسوية التي فرضها جورج بوش في مؤتمر مدريد على الطرفين العربي والإسرائيلي، بغض النظر عن نضوجها لها فإنَّها كانت تريد أن تُعدِّل الوظيفة الإسرائيلية، بمعنى آخر أن تعيد إنتاج الوظيفة الإسرائيلية ضد المنطقة بأشكال جديدة لا تأخذ في الإعتبار فقط الدور الذي مارسته «إسرائيل» في حينها، وجاء إتفاق أوسلو أيضاً ليخاطب الشق الآخر للمشروع الصهيوني. التسوية جاءت في ظل الإنتفاضة لقد كانت الإنتفاضة الأولى سابقة في مؤتمر مدريد أرادت التسوية أن تُعزِّز دور «إسرائيل» الإمبريالي، وأنا أرى أن هذا قد سقط على المستوى الإقليمي، فقد سقطت المفاوضات الإقليمية المتعددة

الأطراف، ولم يكن الخلاف السوري واللبناني على عدة أمتار من الأرض أو نقاط من المياه في بحيرة طبريا، بقدر ما كان الخلاف على هذا الدور، وقد تُوِّج سقوط التسوية إقليمياً بالإنتصار اللبناني في الجنوب، على المستوى الثاني والذي هو مستوى أوسلو، كان يفترض لكي تستطيع «إسرئيل» أن تقوم بدورها في الخارج، دورها الإمبريالي الذي تتغذّى منه الأيديولوجيا الفكرة والكيان، أن تؤمِّن قاعدتها العدوانية في فلسطين، لذلك ليس صحيحاً فكرة أن نُحمِّل الفلسطينيين أكثر من طاقتهم فدور الفلسطينيين أن يُخلّوا بأمن هذه القاعدة العدوانية لكي لا تستطيع أن تؤدي هذا الدور الوظيفي للعدوان في الخارج، وهذا ما يقوم به الفلسطينيون منذ الإنتفاضة الأولى، ولو كانت هذه الإنتفاضة حالة شغب، كما تبدو للبعض، ولكنها أنهكت الجيش الإسرائيلي في مرحلة من المراحل، كانت الإنتفاضة الأولى، قد حوَّلت الجيش الصهيوني إلى شرطة، «ودان شمرون» رئيس أركان الإنتفاضة غادر رئاسة الأركان وهو مُجلَّل بالخيبة العسكرية مع أنه كان جنرالاً هاماً، أراد رابين من إتفاق أوسلو كما نعلم أن يخلق حاجزاً أمنياً من خلال السلطة الفلسطينية، بمعنى آخر أراد رابين أن يحاول أن يبعد «إسرائيل» عن مهمة مواجهة الفلسطينيين بالإنتفاضة وبالتالي لكي تتفرغ لمهمتها في الخارج، أظن أنه بتجدد الإنتفاضة مرة أخرى في فلسطين، وهي قد تجددت بزخم وقوة أكبر مما كانت عليه في الماضي، وأثبتت أن بإمكان الشعب الفلسطيني في الداخل أن يُنتج ليس فقط إنتفاضة شعبية تشاغل الجيش

الصهيوني، بل أن تنجز عمليات عسكرية ضده تتحول إلى مقاومة، بمعنى آخر أن تنهك هذه القاعدة الإستيطانية في الداخل في شكل أكبر ولذلك كانت خلاصة التسوية أنَّ «إسرائيل» تريد أن تخرج إلى الفصل من جهة وأن تخرج إلى الحرب من جهة أخرى فهذا يعني أنه إقرار من «إسرائيل» أساساً لإنهيار التسوية على المستوى الإقليمي والمستوى المحلّي وبمعنى آخر هذا يعيدنا إلى البداية إلى الحالة الأيديولوجية التي تحققت بالجيوبولوتيكا حيث تعاني «إسرائيل» اليوم أزمة في هذه الحالة الأيديولوجية وشكراً.

رد الدكتور محسن صالح

بعد المحاولات الأميركية لإجهاض الثورة الإسلامية في إيران يقول: عرفنا أنَّ الإمام الخميني (قده) قد إنحاز نهائياً إلى «الرعاع»، أنا أعتقد أنه كما يقول إدوار سعيد تماماً أنَّ إنقاذ عملية التسوية أو «السلام» يعني إطالة عذاب الفلسطينيين، أعتقد أيضاً أنَّ الخطاب السياسي الذي نحن بصدد الحديث عنه هو خطاب إسقاطي، تحاول التنظيمات والفصائل أكانت اللبنانية أو الفلسطينية أو العربية إسقاط مشروعها السياسي والمسبق على حركة الإنتفاضة، دعوا هذه الإنتفاضة تتحرك، لأنَّ الطفل الذي يرمي حجراً لا يعرف السياسة، يريد هوية، هو فلسطيني ويريد هويته الفلسطينية، هو له أرض ويريد هذه الأرض، هو ليس مسيَّساً، يجب أن يتبع الخطاب السياسي للإنتفاضة وليس العكس، يجب أن ينعكس الخطاب السياسي في عملية جدلية متحركة لأنَّ الشعوب لا تستقر سياسياً إلا إذا عرفت الإستقرار الأيديولوجي، والهوية التي تريد والسلام عليكم.

رد الدكتور باسم سرحان

لديَّ نقطتين بسيطتين أولاً: تعليق وتأييد للدكتور مسعود الشابي أنَّه لا بدّ من تحديد هدف استراتيجي للإنتفاضة، حيث لمست أنَّ الفصائل الثلاثة عشر التي تتشكَّل منها قيادة الإنتفاضة، لديها هدف إنهاء الإحتلال ولكن هناك بعض الضبابية أو الغموض حول مسائل قد تُعيق الصراع من أجل تحقيق هذا الهدف مثل طلب الحماية الدولية تعجّل إعلان دولة فلسطين، وقضايا أخرى مما تُلحُّ بطلبها، وبالتالي ستتشرذم الإنتفاضة وينقسم أطرافها إذا لم تُحدِّد هدفاً إستراتيجياً أو مرحلياً، بالنسبة للدكتور محمد طي أنا أؤيد ملاحظته لأنها ملاحظة وجيهة، ولكن كلامي كان إنعكاس الإنتفاضة على الخطاب السياسي، ولكن لا مانع أنه إذا اهتم المركز الذي كلَّفني بالدراسة من أن أوفي للتحليل حقه وإنعكاسه على الخطاب السياسي والممارسة مثلاً ممارسة حماس أعلى من خطابها السياسي الخ... ثم أيضاً إذا أُتيحَ لي سأستكمل بقية الفصائل والقوى الفلسطينية، وشكراً.

كلمة رئيس الجلسة الدكتور صلاح دباغ

أيها السادة يبقى لي أن أشكر السادة المحاضرين والسادة المعلِّقين، والسادة المناقشين، والسادة الحضور، وقبل ذلك كلّه نشكر المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق على إتاحته هذه الفرصة لنا للمشاركة في حلقة النقاش، وشكراً.